الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الموضوع :

# الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا

## دراسة قياسية للفترة (1996- 2014)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية ولوجيستيك

**إعداد الطالبة:**
بن دبيش نعيمة

**تحت إشراف:**
أ.د زرواط فاطمة الزهراء

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| أ.د بابا عبد القادر | أستاذ التعليم العالي | جامعة مستغانم | رئيسا |
| أ.د زرواط فاطمة الزهراء | أستاذة التعليم العالي | جامعة مستغانم | مقررا |
| أ.د كرزابي عبد اللطيف | أستاذ التعليم العالي | جامعة تلمسان | ممتحنا |
| د.صواليلي صدر الدين | أستاذ محاضر | جامعة البليدة | ممتحنا |
| د.بكريتي لخضر | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم | ممتحنا |
| د.ولد محمد عيسى محمد محمود | أستاذ محاضر | جامعة مستغانم | ممتحنا |

**السنة الجامعية :**2017/2016

# كلمة شكر

بعد حمد الله تبارك وتعالى حق حمده، الذي وفقني لإتمام عملي على هذا النحو، أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين لأستاذتي القديرة الأستاذة الدكتورة زرواط فاطمة الزهراء على قبولها الإشراف على هذا البحث رغم انشغالاتها الكثيرة، وعلى ما قدمته لي من توجيهات قيمة.

كما أتقدم بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل المتواضع.

والشكر موصول إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد.

إلى كل هؤلاء أقول شكرا

# الإهداء

إلى والدي الكريمين حفظهما الله . . .

إلى إخوتي وأخواتي . . .

إلى كل الأحباب والأصدقاء . . .

# الفهارس

# فهرس المحتويات

التشكرات
الإهداء
الفهارس.....ا
المقدمة العامة..... أ

**الفصل الأول: المقاربة المعرفية للحكم الراشد**..... 1
تمهيد.....2
المبحث الأول: الأسس النظرية لمفهوم الحكم الراشد.....3
المطلب الأول: التطور التاريخي للحكم الراشد.....3
المطلب الثاني: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد.....5
المطلب الثالث: تعريف الحكم الراشد.....8
المبحث الثاني: مرتكزات الحكم الراشد..... 21
المطلب الأول: مكونات الحكم الراشد.....21
المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد..... 28
المطلب الثالث: معايير الحكم الراشد حسب مختلف الهيئات الدولية.....31
المبحث الثالث: مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي..... 36
المطلب الأول: الاحترام والمساواة.....38
المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي.....47
المطلب الثالث: قدرة الحكومة.....56
خاتمة الفصل الأول.....61

**الفصل الثاني: ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر**..... 62
تمهيد.....63
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر.....64
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....64
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر.....67
المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.....80
المبحث الثاني: تأثير مؤشر مكافحة الفساد، سيادة القانون، الاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....95
المطلب الأول: مؤشر مكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر.....96
المطلب الثاني: مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر.....103
المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر..... 106
المبحث الثالث: تأثير مؤشر فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، الصوت والمساءلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.....111
المطلب الأول: مؤشر فعالية الحكومة و الاستثمار الأجنبي المباشر.....112
المطلب الثاني: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية والاستثمار الأجنبي المباشر.....114
المطلب الثالث: مؤشر الصوت والمساءلة (الديمقراطية) والاستثمار الأجنبي المباشر.....118
خاتمة الفصل الثاني.....125

**الفصل الثالث: تحليل تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا**..... 126
تمهيد.....127
المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا.....128
المطلب الأول: نظرة عامة على منطقة المينا.....128
المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا.....136

المبحث الثاني: قياس أثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا.....141
المطلب الأول: صياغة النموذج وتقدير معلماته.....141
المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية للنموذج.....144
المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي للنموذج..... 150
خاتمة الفصل الثالث.....154
الخاتمة العامة..... 155
المراجع..... 160
الملاحق.....180

# فهرس الجداول


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | التصنيف وما يقابله من الخصائص المحددة من طرف PNUD | 35 |
| (1-2) | العرض والطلب على الفساد | 42 |
| (2-1) | مؤشر مخطر بيئة الأعمال BERI | 83 |
| (2-2) | مؤشر المخطر السياسي PRI | 86 |
| (2-3) | درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية | 88 |
| (2-4) | محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار | 90 |
| (3-1) | بعض الإحصائيات المهمة على دول منطقة المينا لسنة 2014 | 131 |
| (3-2) | احتياطات الطاقة لدول المينا لسنة 1994 و 2014 | 134 |
| (3-3) | الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المينا (2014) | 137 |
| (3-4) | نتائج تقدير أثر الحكم الراشد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا | 144 |
| (3-5) | اختبار ستودنت لجميع المعلمات | 145 |

# فهرس الأشكال


| الرقم | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| (1-1) | دعائم الحكم الراشد | 10 |
| (1-2) | ترابط العناصر الفاعلة في الحكم الراشد | 22 |
| (1-3) | الإطار القانوني والنظم الرقابية لإدارة الحكم | 47 |
| (2-1) | يوضح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر | 67 |
| (3-1) | تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا خلال الفترة (1996-2014) | 138 |
| (3-2) | متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا خلال الفترة 1996-2014 (مليون دولار) | 140 |
| (3-3) | اختبار Jarque-Bera | 148 |
| (3-4) | اختبار الارتباط الذاتي للبواقي | 149 |

## قائمة المختصرات

| الاختصار | الشرح |
|---|---|
| **FDI** | الاستثمار الأجنبي المباشر |
| **PS** | الاستقرار السياسي |
| **VA** | الصوت والمساءلة (الديمقراطية) |
| **CC** | مكافحة الفساد |
| **RL** | سيادة القانون |
| **GE** | فعالية الحكومة |
| **RQ** | نوعية الأطر التنظيمية |
| **Unctad** | مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية |
| **OMC** | المنظمة العالمية للتجارة |
| **UNDP** | مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي |
| **PNUD** | برنامج الأمم المتحدة الإنمائي |
| **OECD** | منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية |
| **IDA** | المؤسسة الدولية للتنمية |
| **WGI** | المؤشرات العالمية للحوكمة |
| **FMI** | صندوق النقد الدولي |

**مقدمة:**

شهد العالم أثناء العقود الماضية زيادة هائلة في تدفقات رؤوس الأموال العالمية، وتعزى هذه الزيادة في حجم التدفقات الاستثمارية في جزء كبير منها إلى حقيقة مفادها أن العديد من البلدان أصبحت تدرك الآن أهمية رأس المال الأجنبي ودوره الهام في دعم النمو والتنمية في معظم اقتصاديات دول العالم ومنها الاقتصاديات النامية، وفائدته لهذه الدول التي يستثمر فيها، ومع تزايد العجز في ميزان المدفوعات ونقص العملات الصعبة ونقص في الإنفاق الاستثماري للبلدان النامية مما دفعها إلى استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة المباشرة منها لما لها من آثار إيجابية على هذه الدول المضيفة، فيما إذا تم توجيهها إلى القطاعات السلعية واستخدامها في تصحيح الاختلالات البنيوية المادية وغير المادية، حيث أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة هامة لمسيرة التكامل العالمي من خلال الإسهام في ربط أسواق رأس المال وأسواق العمل وزيادة الأجور وإنتاجية رأس المال في الدول المضيفة له، ومع نشوء شبكة عالمية من الروابط المتعددة زادت حركة التجارة بشدة كما تبنت الشركات متعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد للاستفادة من الوفرات الناجمة عن التخصص وتقسيم العمل.

ومن المحتمل أن تكون المزايا التي يحملها المستثمرون الأجانب إلى الدول المضيفة لهم مجدية، وإن كانت غير مضمونة، من حيث أنها تساعد الدول النامية على مواجهة التحدي الماثل أمامها ألا وهو الاندماج في الاقتصاد العالمي المنافس، وتشمل المزايا الرئيسية المحتملة في هذا المجال خلق المزيد من فرص العمل، تنويع مصادر الدخل، جلب التكنولوجيات الحديثة وإقامة المشاريع الإنتاجية، وكذا تحسين قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير والتسويق.

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن تحقيق المزايا سالفة الذكر يتطلب خلق بيئة صحيحة لجذب رؤوس الأموال وتوفير سياسات رصينة تخدم الاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستثمرون يقصدون الدول التي تتوفر فيها بيئات اقتصادية قابلة للتنبؤ، ونظم قانونية قوية، ومؤسسات سليمة، وفي الواقع لابد على الحكومات الساعية إلى استقطاب رأس المال الأجنبي من أن تعطي الأولوية لإنشاء البيئات السليمة البعيدة عن وجود أي فساد إداري أو سياسي أو مصادرة للحقوق المدنية والسياسية أو أي انتهاك لتنفيذ أحكام القضاء والقانون، كل هذه المؤشرات أصبحت تعرف في العقود الأخيرة بعناصر الحكم الراشد، والذي يعتبر من وجهة نظر المستثمرين مؤشرات للاستقرار طويل المدى، وضمانا لحسن اختيار ونجاعة السياسات الاقتصادية.

فلقد شاع استخدام مصطلح الحكم الراشد بشكل واسع مع بداية عقد التسعينات من قبل المنظمات الدولية كمنهجية لتحقيق التنمية المجتمعية في الدول النامية نتيجة لقصور القطاع الحكومي عن تحقيق ذلك بفعالية وكفاية كافيتين، كما أن فكرة ومنهجية الحكم الراشد غدت خلال السنوات الأخيرة على قدر كبير من الأهمية للدول سواء النامية أو المتقدمة منها، نظرا لما يوفره من بيئة ملائمة وسليمة، وما يرتكز عليه من مبادئ تعكس الشفافية والمساءلة والمشاركة في رسم السياسات وتعزيز دولة القانون، هذا ما يمكن من تحقيق النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما أن الحوكمة وجدت إمداد معين للحكم الديمقراطي الذي يؤكد على أهمية شرعية الحكومة وانفتاحها على المجتمع المدني، وهذا يعني باختصار إشراك جميع أطراف مؤسسات الدولة في عملية صنع السياسة العامة، أي لا يكون القرار مقتصرا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة والمواطنين بشفافية ووضوح، وتحديد مسؤولية وحقوق المسؤولين وواجباتهم عن إدارة الدولة أو المؤسسة، وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات.

هذا وقد كثر الحديث عن دور المناخ المؤسساتي في التأثير على حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة، وذلك لما يمثله هذا المناخ من استقرار سياسي وأمني ووجود نظام قضائي عادل وصارم اتجاه جميع فئات الشعب قادر على تحقيق العدالة والمساواة، بالإضافة إلى سيادة القواعد القانونية وسموها ووضوح الصورة أمام الأجانب في مجال تطبيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وغياب مظاهر الاستبداد ومصادرة وتأميم الممتلكات الخاصة، بالإضافة إلى ثبات السياسات الاستثمارية المطبقة من طرف الدولة على المدى البعيد والمتوسط وهذا كله لا يتحقق إلا في ظل رشادة الحكم، حيث ينظر للحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة.

**إشكالية البحث:**

انطلاقا مما سبق، ونتيجة للأهمية القصوى للاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة، ازداد تنافس الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فقد قامت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دول المينا) كبقية دول مناطق العالم بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والبحث عن الخصائص والعوامل التي من شأنها ترقية المناخ الاستثماري.

فعلى الرغم من اهتمام بلدان هده المنطقة بتوفير عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعلى رأسها الحوافز الضريبية الممنوحة والاستقرار الاقتصادي واتساع حجم السوق والإمكانيات الطبيعية والبشرية، إلا أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذه المنطقة لا يزال ضعيفا مقارنة بمناطق أخرى.

وبالارتباط مع ما توصلت إليه الهيئات والمنظمات الدولية وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية التي حاولت معرفة الخلل بين توفر عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وضعف تدفقاته، حيث توصلت إلى عوامل أخرى غير العوامل التقليدية وهي مرتبطة بالمناخ المؤسساتي أو ما يعرف بالحكم الراشد.

اعتمادا على ذلك تتمثل الإشكالية المحورية لهذه الدراسة في السؤال الموالي:

كيف يؤثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا؟

ويشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية أخرى تدور وتتمحور الدراسة شكلا ومضمونا وقياسا في الإجابة عليها وهي:

**1**-ما المقصود بالحكم الراشد؟ وما هي مختلف مؤشراته؟

**2**- ما هو الاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي آليات تأثير مؤشرات الحكم الراشد عليه؟

3-ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا؟ وهل هناك تأثير معنوي وجوهري لمؤشرات الحكم الراشد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا؟

**فرضيات الدراسة:**

لتسهيل الدراسة وتوجيه البحث، تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

1-إن لمؤشرات الحكم الراشد أثر مهم وإيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا.

2-تؤثر مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر بنسب متفاوتة.

**الهدف من الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة أولا إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى محاولة إبراز العلاقة التي تربط مؤشرات الحكم الراشد بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المينا.

كما أن هناك ندرة في الدراسات الخاصة بكشف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأسواق الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)، والهدف من هذه الدراسة هو سد هذا الفراغ وذلك من خلال دراسة تأثير العوامل الغير تقليدية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة.

**أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية الدراسات في مكانة المواضيع التي تتناولها، وتمثل هذا الدراسة موضوعا من المواضيع الهامة والحيوية على الساحة الدولية، ويمكن معالجة هذه الأهمية من ناحيتين:

من الناحية العلمية:

نال هذا الموضوع اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين السياسيين خاصة أنه يمثل قراءات جديدة لمفهوم الحكم الراشد أو إدارة الدولة والمجتمع، فهنا تكمن أهمية هذه الدراسة كونها اعتمدت على هذه القراءات ومدى ارتباطها بمفهوم التنمية الاقتصادية في الواقع الدولي من خلال تطور الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا للتوصل إلى طبيعة واتجاه العلاقة بين هذا الأخير وبين الحكم الراشد الذي حولناه إلى مجموعة من المؤشرات. ومن ثم العمل على تحليل نتائجنا لمعرفة أكثر المؤشرات تأثيرا وتفعيلا للعلاقة بينهما، من أجل الوصول إلى ضرورة أن يكون لدينا فكر اقتصادي يتجلى من خلال سياسات وتشريعات اقتصادية وسياسية.

أما من الناحية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة من سعيها إلى إدراك طبيعة العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر، في حل مشاكل تعاني منها العديد من الدول النامية، وإسقاط ذلك على دول

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)، خاصة إذا كانت خصائص هذه الدول متقاربة لإمكانية الأخذ بنفس العوامل.

**حدود الدراسة:**

**الحد الموضوعي:** اقتصرت الدراسة على التعرف على مدى مساهمة مؤشرات الحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

**الحد المكاني:** 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا).

**الحد الزماني:** الفترة الممتدة من 1996-2014.

**الدراسات السابقة:**

هناك العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت علاقة الحكم الراشد بالاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه موضوعا ذو أهمية خاصة، وبهدف التعرف على الآراء المؤيدة لدور مؤشرات الحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، سنقوم فيما يلي بعرض بعض هذه الدراسات والتي وظفنا بعض أطرها النظرية والتطبيقية في بحثنا:

- الدراسة التي قام بها كل من **(Ernesto Stein and Christian Daude 2001)** مستخدمين مقاربة نموذج الجاذبية لاختبار الدور التي تلعبه الجودة المؤسسية (الحكم الراشد) على موقع الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1997-1999. حيث يتم الجمع بين مجموعة من أربعة مقاييس بديلة للجودة المؤسسية مع اثنين من مجموعات أخرى من المتغيرات واختبارها كمحددات محتملة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. فالمكونات الأولى من المتغيرات هي التي عادة ما تستخدم في نماذج جاذبية التجارة، مثل الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل والمسافة بين دول المصدر والدول المضيفة. وتتكون المجموعة الثانية من المتغيرات المؤسسية، التي يمكن أن تؤثر على جاذبية البلد كموقع للاستثمار الأجنبي المباشر، مثل مستوى الضرائب المفروضة على أنشطة الاستثمار الأجنبي ورأس المال البشري ونوعية البنية التحتية. وأظهرت النتائج أن متغيرات الحوكمة هي دائما

تقريبا ذات دلالة إحصائية، كما تؤكد أن نوعية المؤسسات لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر. وأظهرت النتائج أيضا أن ذلك يكون قوي عند استخدام مجموعة واسعة من المتغيرات المؤسسية، وفقا لمواصفات النموذج المختلفة وتقنيات التقدير المختلفة.[1]

- دراسة **(Vittorio.D and Ugo.M 2006)** التي تحلل العوامل المعززة للاستثمار الأجنبي المباشر اتجاه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) وذلك انطلاقا من الفرضية التفسيرية أن الجودة المؤسسية تلعب دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خصوصا وأن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة وجد بأنه أقلا شأنا من ما سجل في الإتحاد الأوربي أو في الاقتصاديات الآسيوية مثل الصين والهند. وباستخدام مؤشرات الحوكمة لكوفمان، كراي، وماستريزي (2005) المتمثلة في "الصوت والمساءلة، فعالية الحكومة، العبء التنظيمي، سيادة القانون ومكافحة الفساد"، تم الكشف عن دور الجودة المؤسسية على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحليل الانحدار. وقد بين التحليل في هذه الدراسة بأن المؤسسات تلعب دورا هاما في الأداء النسبي في الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وأخيرا من خلال هذا الدراسة فإن بيانات الجودة المؤسسية ومناخ الأعمال المتمثلة في جميع مؤشرات الحوكمة المستعملة أظهرت العوائق النسبية لدول المينا وهذا ما يتطلب إصلاحات مؤسسية عميقة من أجل تحسين جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

- دراسة **(Hela Bouras et al, 2014)** والتي تسعى إلى تحديد وتحليل تفاعل عوامل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كعامل تحديد لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستعمال طريقة التقدير OLS والهدف هو إقامة دراسة مقارنة بين تونس والمغرب وهو ما يمثل الجزء القياسي والتطبيقي للدراسة، حيث تم استخدام في النموذج القياسي الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فتمثلت

[1] Colin Kirkpatrick, David Parker and Yin-Fang Zhang : **Foreign direct investment in infrastructure in developing countries: does regulation make a difference?**, Transnational Corporations, Vol 15, N° 1, p 150-151, April 2006.

[2] Vittorio Daniele and Ugo Marani : **Do institutions matter for FDI? A comparative analysis for the MENA countries**, Paper prepared for the International Workshop "Bridging the Gap: the Role of Trade and FDI in the Mediterranean", Naples, 8-9 June 2006.

في مؤشرات الحوكمة الستة للبنك الدولي بالإضافة إلى متغيرات أخرى، وقد تم التوصل إلى أن حجم جاذبية نوعية المؤسسات للاستثمار الأجنبي المباشر هو الحوكمة الاقتصادية في المغرب المكشوف عنها بواسطة نوعية الأطر التنظيمية، بينما في تونس فتتمثل في السيطرة على الفساد، وتدعم هذه النتيجة فرضية أن أفضل البنى التحتية و أفضل تسهيلات الجودة المؤسسية (الحوكمة) لها تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والفرق واضح بين حالة المغرب وتونس، فقد وجد بأن فعالية السياسة العامة ( فعالية الحكومة) والاستقرار السياسي والصوت والمساءلة لها تأثير غير مباشر إيجابي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، وبالمثل وجد بأن الجودة المؤسسية لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أداء الاتصالات في حالة المغرب، في حين الجودة المؤسسية تأثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال رأس المال البشري في حالة تونس.[1]

- دراسة **(Ismail Adelopo and all, 2009)** والتي هدفت إلى إيجاد العلاقة بين حوكمة الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، ذلك لتميز هذه الفترة بشروع معظم الاقتصاديات الإفريقية في إصلاحات مهمة لحوكمة الشركات نظرا لإدراكها بأهمية نظم الحكم الراشد والحاجة إلى الشفافية والمساءلة على مستوى الشركات والدولة، فقد حاولت هذه الدراسة تتبع مسار إصلاحات حوكمة الشركات في نيجيريا واستخدام بيانات السلاسل الزمنية التي تمتد على مدى عشر سنوات وتم التحقق تجريبيا من محددات تدفق رأس المال الأجنبي بحجة أنه بالإضافة إلى العوامل المحددة في الأدبيات، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابا بحوكمة الشركات، وذلك باستخدام مؤشرات البنك الدولي للحوكمة والمنحصرة خاصة في الصوت و المساءلة، و السيطرة على الفساد، و قد توصلت الدراسة إلى أن مؤشر الصوت والمساءلة جاء بإشارة سلبية مشيرا إلى وجود علاقة عكسية بين وجود الديمقراطية التشاركية

[1] Hela Bouras et al : **Performance des Télécommunications, Qualité institutionnelle et IDE en Afrique du Nord: CAS du MAROC et la TUNISIE**, Munich Personal RePEc Archive Paper (MPRA), N° 58797, july 2014.

وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لمؤشر السيطرة على الفساد فإن له ارتباط قوي مع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.[1]

- دراسة **(Saidi Yosra et al, 2013)** التي حاولت الكشف عن تأثير نوعية الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي ل 17 دولة من منطقة المينا خلال الفترة 1996-2011، والنتائج أوضحت على العموم بأن متغيرات الحوكمة ترتبط إيجابا مع النمو الاقتصادي وذلك لأن نوعية البنى التحتية المؤسساتية مهمة جدا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترقية النمو الاقتصادي، ما عدا فعالية الحكومة التي لها ارتبط سلبي، وهذا قد يعكس عدم قدرة حكومات هذه الدول على توفير وتنفيذ السياسات واللوائح التي تعزز التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى فقد وجدت علاقة مهمة وإيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، فكلما كان هناك دخول للاستثمار الأجنبي المباشر كلما كان هناك تحسن في النمو الاقتصادي لهذه الدول، وهذه النتيجة تفسر لها محاولة العديد من دول هذه المنطقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يكون كمصدر لتمويل أنشطتها الاقتصادية خاصة مع وجود ضعف في مدخراتها المحلية وثقل مديونيتها.[2]

- دراسة **(N. Baklouti et Y. Boujelbene, 2014)** والغرض منها هو التحقق من العوامل التي تشجع وتمنع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، وتم التحقق من تأثير الجودة المؤسسية المعبرة عنها بمؤشر نوعية الأطر التنظيمية، وفعالية الحكومة والسيطرة على الفساد، مع الأخذ بعين الاعتبار دور الشفافية في كل دولة، باستخدام تأثيرات نماذج ثابتة على بيانات لوحة ثمانية دول نامية مختارة من منطقة المينا خلال الفترة 1996-2008، وتشير النتائج إلى نوعية المناخ المؤسساتي يقدم نفسه باعتباره عاملا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك مؤشر الفساد ونوعية الأطر التنظيمية

[1] Ismail Adelopo and all : **Impact of Corporate Governance on Foreign Direct Investment in Nigeria**, Social Science Research Network, USA , November 2009.

[2] Saidi Yousra et al : **Gouvernance, Investissement direct étranger et croissance économique dans la région MENA**, Volume Book : Economics and Strategic Management of Business Process (ESMB), Vol 2, 2014, p 71-75.

لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لفعالية الحكومة فلها تأثير سلبي.[1]

- دراسة **(S.Globerman and D.Shapiro, 2002)** التي حاولت التعرف على دور البنية التحتية السياسية الوطنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استعملا مؤشرات الحوكمة الستة المقدرة من (Kaufmann, Kraay and Zoido-Lebaton, 1999) لتقييم أثر نوعية الحوكمة سواء على تدفقات أو هروب الاستثمار الأجنبي المباشرة لعينة واسعة من الدول المتطورة والنامية، خلال الفترة 1995-1997، فبالنسبة لمؤشرات كوفمان فهي تصف مختلف جوانب هيكل الحوكمة بما في ذلك قياس عدم الاستقرار السياسي، سيادة القانون، الكسب غير المشروع، العبء التنظيمي، الصوت والحرية السياسية، فعالية الحكومة، وهذا يشمل العديد من المتغيرات المؤسسية الفردية المستخدمة في الدراسات السابقة. وقد تم الجمع في هذه الدراسة بين متغيرات الحوكمة لكوفمان ومقاييس رأس المال المادي ، والبشري والبيئي لشرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والنتائج أشارت إلى أن البنية التحتية السياسية الوطنية (الحوكمة) من المحددات المهمة سواء بالنسبة لتدفقات أو هروب الاستثمار الأجنبي المباشر.[2]

- دراسة ( **Agnés Bénassay-Quéré and all, 2007**) والتي تهدف إلى البحث عن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وإعادة تقييم أثر نوعية المؤسسات أو الحوكمة على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ل 52 دولة، وكذلك حاولت هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين المؤسسات والناتج المحلي الإجمالي وأخيرا تقييم التشابه بين المؤسسات في البلد المضيف والبلد الأصلي، مع الأخذ بعين الاعتبار البيروقراطية، الفساد ولكن حسب معلومات القطاع المصرفي والمؤسسات القانونية. وقد تم التوصل إلى أن الجهود الرامية إلى رفع نوعية المؤسسات وجعلها تتقارب من مؤسسات البلد الأصلي قد تساعد البلدان النامية في الحصول

[1] Baklouti Nedra and Boujelbene Younes, **Impact of Institutional Quality on the Attractiveness of Foreign Direct Investment**, Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, Vol 2, N° 4.

[2] Globerman Steven, Shapiro Daniel**: Global foreign direct investment flows : the role of governance infrastructure**, Pergamon, World Development, Vol 30, N° 11, 2002, p 1908-1914.

على المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن التأثير غير المباشر لارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للدولة الواحدة.[1]

- دراسة (**A.Jafari Samimi and F.Ariani, 2010**) التي استخدمت تجميع البيانات السنوية ل 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال للفترة 2002-2007 لتحديد أثر أفضل نوعية أو ما يسمى الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات للحكم وهي الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد، وسيادة القانون الصادرة عن المعهد العالمي للموارد، و النتائج التي تم التوصل إليها بشأن الاستقرار السياسي والسيطرة على الفساد تأيد أن الحكم الجيد له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا. لذلك تم اقتراح السياسات الرامية إلى تحسين مؤشرات الحكم في المنطقة.[2]

- دراسة (**Yosra Saidi and al, 2013** ) التي حاولت دراسة تأثير مؤشرات الحوكمة ومتغيرات الاقتصاد الكلي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في 20 دولة متقدمة ونامية خلال الفترة 1998-2011 باستخدام انحدارات لوحة الآثار الثابتة. وتشير النتائج عموما أن اثنين فقط من مؤشرات الحوكمة وهي الاستقرار السياسي ونوعية الأطر التنظيمية يكون لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يدل على مجمل العينة محل الدراسة أن المستثمرين الأجانب يبدون اهتماما للاستقرار السياسي والجودة التنظيمية في اختيارهم للاستثمار في الخارج. ثم بعد ذلك تم استخدام عينة تتكون من 10 بلدان نامية لمحاولة دراسة تأثير مؤشرات الحكومة الستة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فوجد أنه فقط نوعية الأطر التنظيمية لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول. في حين وجد أن أربعة مؤشرات للحوكمة التي يكون لها تأثير كبير وإيجابي على جاذبية الاستثمار

[1] Agnès Bénassy-Quéré, Maylis Coupet and Thierry Mayer **: Institutional Determinants of Foreign Direct Investment**, CEPII, Working Paper No 2005-05.

[2] Ahmad Jafari Samimi and Faezeh Ariani : **Governance and FDI in MENA Region**, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 4(10): 4880-4882, 2010.

الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة وهي: الاستقرار السياسي، نوعية الأطر التنظيمية والسيطرة على الفساد، وفعالية الحكومة، مشيرا إلى أن الحوكمة لديها تأثير كبير على مدخلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة.[1]

- دراسة **(Amany Fakher, 2014)** التي حاولت من خلالها الإجابة على الإشكالية التالية: هل للجودة المؤسسية الأفضل للدول تكامل عالي في الاقتصاد العالمي (في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر)؟ وتقدم هذه الدراسة عرضا انتقاديا للبحث المقارن للنمو السريع في العلاقة بين المؤسسات، والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.حيث تناولت دور نوعية المؤسسات على الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة في مصر خلال الفترة 1995- 2010 وذلك باستعمال مؤشرات الحوكمة الستة ومؤشر الحرية السياسية كمؤشرات مؤسساتية، والناتج الداخلي الخام، معدل التضخم، والأجور الصناعية، كمتغيرات تقليدية وهي كلها تمثل المتغيرات المستقلة. ويخلص التحليل التجريبي إلى أن لنوعية المؤسسات تأثير إيجابي ومهم على تدفقات التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر ولجودة المؤسسات تأثير أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر من التجارة وذو دلالة إحصائية.

وتدعم هذه النتائج فرضية أن التباين المؤسسي هو من العوامل الهامة للتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وربما يساعد على تفسير السبب في أن بعض الدول تراعي الآثار الإيجابية من خلال زيادة الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن دولا أخرى لا تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة.[2]

- دراسة **(صفيح صادق، 2013)** والتي قام بها لقياس مدى تأثير الحكم الراشد على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر، فعلى الرغم من اهتمام هذه الأخيرة بتوفير عوامل

[1]Yosra Saidi and al: **Governance and FDI Attractiveness: Some Evidence from Developing and Developed Countries**, Global Journal of Management and Business Research Finance, Vol 13, Issue 6, Version 1.0, 2013.
[2] Amany Fakher : **Quality of institutions and integration in the world economy: Applied study on Egypt**, EAST-WEST Journal of ECONOMICS and BUSINESS, Vol. XVII – 2014, N° 2.

جذب الاستثمار الأجنبي وعلى رأسها الحوافز الضريبية الممنوحة، الاستقرار الاقتصادي، واتساع حجم السوق، إلا أن حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها لا يزال دون الأهداف المسطرة وفي مستويات ضعيفة، فالنتائج التي توصلت إليها الهيئات والمنظمات الدولية أوضحت أن هناك عوامل جديدة توثر على جذب الاستثمارات ألا وهي ما يعرف بالحكم الراشد، وهذه الدراسة تعتبر القليل من الدراسات التي تناولت هذا الجانب في الجزائر فقد قام الباحث هنا بدراسة قياسية خلال الفترة 1996-2012 لتأثير مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي و تأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في هذه الفترة، وقد توصل إلى أن لكل من الاستقرار السياسي وسيادة القانون تأثير معنوي وإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وبالنسبة لمؤشر نوعية الأطر التنظيمية ومؤشر الصوت والمساءلة (الديمقراطية) فلها تأثير معنوي وسلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أما مؤشرا فعالية الحكومة والسيطرة على الفساد فقد أوضحت الدراسة عدم وجود أي علاقة بينها وبين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر.[1]

- دراسة **(حساني بن عودة، 2011)** والتي تعرض فيها الباحث لدراسة أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشر في الجزائر، وقد تم التوصل إلى أنه بالرغم من المجهودات التي بذلتها الجزائر في سبيل تشجيع الاستثمارات الأجنبية الواردة خاصة بعد صدور قانون 1993 وإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات، وكذا استحداث العديد من القوانين والتشريعات، غير أن مستواها لم يرقي إلى الأهداف المرجوة خاصة عند مقارنتها بالدول العربية الأخرى، وهذا يدل بعد الدراسة لمؤشرات الحوكمة على ضعف العوامل المؤسساتية في الجزائر، كما تم التطرق إلى دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب وتونس وذلك لتبيان أثر العوامل المؤسساتية في شرح ضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر، وقد اتضح أنه رغم جاذبية المؤشرات الطبيعية والبشرية وتحسن المعطيات الاقتصادية، إلا أن التراجع في

[1] صفيح صادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014.

مؤشرات النوعية وجودة المؤسسات مقارنة بالمغرب وتونس أدى إلى تراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، فهذه العوامل أصبحت غالبية الشركات متعددة الجنسيات تعطي لها أهمية قصوى والتي من خلالها يتم تقدير المخاطر والتكاليف.[1]

**منهجية الدراسة:**

تم الاعتماد في الدراسة على **المنهج الوصفي** وذلك بالتطرق إلى الإطار النظري للحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك تحليل العلاقة بينهما، وأيضا **المنهج الكمي** وذلك باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي في التحليل من خلال بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة بين الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1996-2014 في دول من منطقة المينا.

**هيكلة الدراسة:**

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول، تناول **الفصل الأول** المقاربة المعرفية للحكم الراشد وذلك ضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الأسس النظرية لمفهوم الحكم الراشد، أما المبحث الثاني فتضمن مرتكزات الحكم الراشد، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي.

وفي **الفصل الثاني** تم التطرف إلى ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك ضمن ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني فتناول تأثير مؤشر مكافحة الفساد، سيادة القانون، والاستقرار السياسي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المبحث الثالث تم التطرق إلى تأثير مؤشر فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، ومؤشر الصوت والمساءلة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] حساني بن عودة، **أثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في الاقتصاد، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2011/2010.

وفي **الفصل الثالث** والأخير تطرقنا إلى تحليل تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سنقوم فيه بقياس وتحليل تأثير مؤشرات الحكم الراشد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المينا وذلك من خلال مبحثين، حيث قبل القيام بالدراسة القياسية وبناء النموذج الانحداري، تطرقنا إلى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا، لنختتم هذا الفصل ببناء النموذج القياسي.

# المقدمة العامة

# الفصل الأول:
# المقاربة المعرفية للحكم الراشد

**تمهيد:**

يعد موضوع الحكم الراشد من أهم المواضيع المعاصرة التي تهم الحكومة ومنظماتها المعنية بشؤون المواطنة والمصلحة العامة، فهو نموذج جديد للتنمية حدث خلال سنة 1990، عندما كانت سياسات التكيف غير قادرة على استعادة النمو. ففي الأول قدمت وجهة نظر تقنية من طرف البنك الدولي كأفضل إدارة لموارد الميزانية لإنعاش إصلاحات الخدمة العامة وجهاز الدولة. فالحوكمة وجدت إمداد معين للحكم الديمقراطي الذي يؤكد على أهمية شرعية الحكومة وانفتاحها على المجتمع المدني، وهذا يعني باختصار إشراك جميع أطراف مؤسسات الدولة في عملية صنع السياسة العامة، أي لا يكون القرار مقتصرا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة، وكذلك توفير المعلومات لجميع الأطراف ذات العلاقة والمواطنين بشفافية ووضوح، وتحديد مسؤولية وحقوق المسؤولين وواجباتهم عن إدارة الدولة أو المؤسسة، وذلك لتجنب حدوث حالات الفساد الإداري سواء على مستوى الدولة أو على مستوى المؤسسات.

كما أن الدول تسعى إلى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وسيادة القانون، ولا يتحقق ذلك إلا عبر تجسيد مبادرة رشادة الحكم، حيث ينظر للحكم الراشد على أنه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات، ويتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون والمجموعات عن مصالحهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويحلون خلافاتهم عن طريق الوساطة.

تبعا لما سبق فقد خصصنا هذا الفصل للإلمام بموضوع الحكم الراشد وذلك بالتطرق إلى مراحل تطور هذا المصطلح، التعاريف الواردة من قبل الهيئات الدولية، الأكاديميين والباحثين المهتمين بهذا المصطلح، مكوناته، أبعاده، وأخيرا مختلف معاييره ومؤشراته.

## المبحث الأول: الأسس النظرية لمفهوم الحكم الراشد

ازداد الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد مع نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وذلك نتيجة طرح هذا المفهوم من طرف البنك الدولي. حيث أبدت العديد من المؤسسات الدولية، والإقليمية، والمؤسسات الأكاديمية، والعلمية، ومنظمات المجتمع المدني اهتماما واسعا بهذا الطرح الجديد، الذي أصبح إرساء مبادئه شرطا من شروط إحداث التنمية المستدامة. ونظرا لأهمية هذا المصطلح فمن الضروري التطرق في هذا المبحث إلى الأسس النظرية لهذا المفهوم وذلك من خلال تطوره التاريخي، أسباب ظهوره، وتعريفه كما يلي:

### المطلب الأول: التطور التاريخي للحكم الراشد

يعبر مفهوم الحكم الراشد عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده لتطويره اقتصاديا واجتماعيا، أما عن أصل حكم فهو يوناني (kubemem)، وعرف باللاتينية ب (gubernare)، وكان يستخدم في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحكومة (gouvernement)، فهو ترجمة لكلمة "Gouvernance" والتي تعني القيادة والتوجيه أو بعبارة شاملة "حكم شؤون منظمة"، والتي تمثل دولة أو جماعة إقليمية أو مؤسسة عمومية أو خاصة[1]، ومع تنامي ظاهرة العولمة كان الهدف منه ضمان نظام جيد في تسيير النظام الاجتماعي من أجل تحقيق المطالب الديمقراطية، ثم برز هذا المفهوم في أدبيات التحليل المقارن للنظم السياسية، واستخدم في الوثائق الدولية للأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية حيث تم إضافة له صفة الجيد ليصبح "bonne gouvernance" وترجم إلى اللغة العربية من خلال عدة مصطلحات أهمها: الحكم الراشد أو الرشيد، أو الصالح، أو الحكمانية أو الحوكمة، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هي الحكم الراشد أو الحكم الجيد الذي تبنته المبادرة العربية سنة

[1] Mohamed Cherif Belmihoub, **Les institutions de l'économie de marché a l'épreuve de la bonne gouvernance**, Revue Idara : Ecole national d'administration , Alger, Algérie, 2005, p11.

2005، وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذا المفهوم فليس هناك اختلاف أو تباين كبير في إيجاد تعريف للحكم الراشد، بل ربما يكون بعض التباين في تاريخ ومكان ظهور المصطلح.[1]

حيث ظهر هذا المفهوم بقوة منذ سنة 1989 في تقرير البنك الدولي عن الدول الإفريقية جنوب الصحراء، وتم فيه وصف الأزمة في المنطقة كأزمة حكم بعنوان "من الأزمة إلى نمو مستديم"، حيث أرجع الخبراء السبب في عدم نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي بهذه الدول إلى الفشل في تنفيذ السياسات، وليس إلى السياسات نفسها، وكذلك إلى ضعف التسيير والتخطيط.[2] وفي الوقت نفسه كانت وثائق السياسة الخاصة بالهيئات المانحة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن العشرين، أكثر جرأة من البنك الدولي لمناداتها بضرورة إصلاح نظم الحكم، وضرورة تفعيل النظام الديمقراطي المبني على التعددية الحزبية والحفاظ على الحقوق المدنية والحريات وحقوق الإنسان كمكونات أساسية للحكومة الصالحة.

وسرعان ما شاع استخدام هذا المفهوم وذاع صيته في حقبة التسعينات، وارتبط شيوعه بعدد من المفاهيم مثل العولمة والتحول الديمقراطي والخصخصة والمجتمع المدني، ظهرت دواعي الهيئات المانحة كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى الدول النامية المتلقية للمنح، مطالبة إياها بإحداث تغيرات جوهرية في هياكلها السياسية والإدارية وإعادة صياغة أطر الحكم فيها، كشرط لتحقيق التنمية، وامتدت مناقشة الحكم الراشد من مؤسسات الدولة إلى مؤسسات القطاع الخاص الذي شمل قطاع التجارة والصناعة والبنوك وغيرها، ولقد مهد هذا الاهتمام الواسع بمفهوم الحكم الراشد الطريق لتطوير أدبياته بسرعة. فمع نهاية عقد التسعينات برز هناك العديد من التعاريف الخاصة بالمفهوم على غرار طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1997 الذي

---

[1] خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، 2010، ص ص 25، 26.

[2] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007، ص 155.

هدف إلى تغيير دور الدولة، والاعتراف بدور الفاعلين المتعددين والتوجع الفعال نحو التعامل في إطار المشاركة والشراكة مع قضايا وتحديات التنمية البشرية.

وعلى إثر هذا التطور تشكل مدخل جديد للحكم الراشد أكثر اتساعا من مدخل البنك الدولي، يركز على تبني أنماط من علاقات القوى السياسية والاقتصادية والإدارية ذات أطر أكثر تفاعلا بين كافة شركاء التنمية، وفي إطار هذا المدخل تجاوز مفهوم الحكم الراشد كونه أداة لمحاربة الفساد الإداري والمالي فقط ليشمل محاربة الفساد السياسي ودعم المشاركة السياسية.

واتفقت على ذلك الهيئات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة. وعادة ما تشمل مناقشة "الحكم الرشيد" مؤسسات الدولة وعملياتها، غير أنها بدأت تشمل أيضا مؤسسات القطاع الخاص الذي يشمل المشاريع الخاصة للتصنيع والتجارة والمصارف... الخ، ومؤسسات العمل الأهلي أو المجتمع المدني ككل، والذي يشمل بدوره الجمعيات والنقابات والأحزاب السياسية.[1]

**المطلب الثاني: أسباب ظهور مفهوم الحكم الراشد**

إن الإخفاقات في تنفيذ السياسات التنموية التي اقترحتها المؤسسات المالية الدولية، أدت إلى انعكاسات سلبية على هذه المجتمعات، مما أدى كذلك إلى وجود عدم الرضا من طرف مجموعات المجتمع المدني وفرض إصلاحات سياسية واقتصادية من طرف هذه المؤسسات الدولية، مما دفع بالعديد من الدول النامية إلى محاولة تطبيق الأسلوب الديمقراطي في الحكم ومحاولة تجسيد الحكم الراشد من أجل تحقيق الفعالية والفاعلية في تجسيد الشؤون العامة، وعليه يمكن حصر الشؤون الأساسية لظهور مفهوم الحكم الراشد في أسباب سياسية، اقتصادية واجتماعية:

[1] ناجي عبد النور، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر**، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر –بسكرة–،العدد الثالث، فيفري 2008، ص ص 106–107.

**أولا: الأسباب السياسية**

مع انتهاء الحرب الباردة تزايد الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد حيث حظي هذا الأمر باهتمام واسع ما بين الدول المانحة والدول المتلقية نظرا لبداية زوال الخطوط الفاصلة بين الشؤون الداخلية والخارجية لهما، ومع انهيار الإتحاد السوفياتي وتبني دول المعسكر الشرقي إيديولوجيات يغلب عليها الطابع الليبرالي، تنامت موجة العولمة وتسربت القيم الديمقراطية عبر حدود الدول النامية خاصة بعد ثورة تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية، حيث أصبح هناك اقتناع على المستوى الدولي بأن الفساد له تأثير سلبي على الأمن والاستقرار الدولي، وأنه لم يعد مسألة داخلية محصورة ضمن حدود الدولة بل أصبح يعصف حتى باقتصاديات الدول الأخرى، بالإضافة لهذا فإن عدم الاستقرار السياسي في كثير من الدول النامية، وانتشار الصراعات والحروب الأهلية والطائفية بها، كان سببا كاف للبحث عن آلية جديدة تلتزم بها تلك الدول للخروج من أزماتها. أضف إلى ذلك بروز روح النضال السياسي والاجتماعي النشيط، الذي ظهر لدى منظمات المجتمع المدني في كل أنحاء العالم ، ودعوة هذه المنظمات إلى إرساء الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار العام والحياة السياسية.[1]

**ثانيا: الأسباب الاقتصادية**

من بين الأسباب الاقتصادية هو التقليل من التركيز على الدولة والتنمية والاهتمام أكثر بانتقال الأنظمة التسلطية في القارة الإفريقية إلى أنظمة تأخذ بنظام التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، حيث اعتبرت هذه الأخيرة كشرط للإصلاح الاقتصادي والوصول إلى التنمية، والتركيز أيضا على الحكم الراشد الذي يجمع بين المضمون السياسي، المؤسساتي والاقتصادي، فسيادة نمط الدولة الريعية أو شبه الريعية التي تعتمد على الموارد الأولية أو مصادر تأتي من

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية**، نيويورك 2010، ص 2.

الخارج أو تعتمد على الطلب الخارجي على سلعة أساسية مثل سلطة النفط الخاص...الخ، وهذا كله أدى إلى أن تكون الدولة معنية أساسا بالتوزيع وبإعادة التوزيع دون أن تكون مهتمة بالإنتاج من جهة وبتحصيل الضرائب من جهة أخرى، كما هو الحال لدى العديد من الدول النفطية الغنية.[1]

**ثالثا: الأسباب الإدارية**

ترجع هذه الدوافع إلى التغير الحاصل في دور الدولة من فاعل رئيسي في صنع السياسات العامة، وممثل للمجتمع المدني في تقرير السياسات ووضع الخطط ومتابعة التنفيذ، ومالكة للمشروعات وإدارتها ومسئولة عن توزيع الدخل وتقديم الخدمات إلى مجرد شريك من بين شركاء متعددين في إدارة شؤون الدولة والمجتمع متمثلين في القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات والمجتمع المدني، هؤلاء الشركاء الذين أصبحوا يدعون للمزيد من فرض الرقابة والشفافية والمساءلة ويساهمون في وضع السياسات الإنمائية للدولة.[2]

فالدولة لم تعد المسئولة لوحدها عن تحقيق التنمية وذلك لفشلها وحتى سقوطها في إفريقيا، بالإضافة إلى عدم قدرتها على الوفاء بوعودها أمام الشعوب، وعدم قدرتها على أن تكون محرك للتنمية، وأن تحكم في النزاعات المختلفة، ضامنة للسلام والنظام، ووصية على الممتلكات العمومية، ويتجلى ذلك في الإحباط العام وعدم الثقة في المؤسسات الوطنية.[3] كل هذا أدى إلى ظهور مفهوم الحكم الراشد الذي انتقل بالإدارة الحكومية من أدوارها التقليدية إلى وضع جديد بإشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني.

---

[1] آدم إبراهيم محمد، **منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الحكم الراشد**، مركز التنوير المعرفي، ورقلة، ص 155.

[2] شعبان فرج، **الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 6.

[3] Goran Hyden, **Governance challenge in Africa**, In African prospective on governance, Edited by Goran Hyden, Hasting W.O, Okoth-Ogendo and Bamidele Olowu, African World Press, p13.

## المطلب الثالث: تعريف الحكم الراشد

برز في أدبيات التحليل السياسي مفهوم "Good Governance"، والذي ترجم إلى اللغة العربية إلى "الحكم الرشيد أو الصالح"، وبدرجة أقل استخدم تعبير " الحكمانية" و"الحوكمة"، إلا أن أكثر التعبيرات شيوعا هو تعبير "الحكم الرشيد" أو "الحكم الجيد"، ويرجع السبب في عدم توحيد هذه التسميات في مسمى واحد إلى مشكلة ترجمة المفهوم (Governance) وإلى تنوع وجهات النظر حوله بحسب المنطلقات والتوظيفات المراد استخدام المفهوم عبرها.[1]

### 1- المعنى اللغوي للحكم الراشد "Good governance":

كلمة الحكم "Governance" هو مصطلح قديم يشير إلى مجموعة العمليات المرتبطة بممارسة السلطة وعمليات اتخاذ القرار ووضعه موضع التنفيذ، وتعتبر إدارة الحكم بصفتها ممارسة السلطة مفهوما محايدا وخاليا من الحكم على القيمة.

إضافة إلى مصطلح الجيد، الصالح، الراشد " Good" يمثل الصفة أو القيمة التي لحقت بالمصطلح الأول لتصبح الإدارة الرشيدة أو الحكم الرشيد، و ذلك لكي تعكس مدى تجاوب الحكومات مع حاجات الشعوب التي تخدمها.[2]

ونشير في هذا الإطار إلى أن المفهوم يبقى نسبيا لسببين، أولهما أن إدارة الحكم (أي عملية ممارسة السلطة) تتخذ أشكالا متنوعة عبر البلاد وعبر الأزمنة، وثانيهما أن وجهات النظر تختلف من دولة إلى أخرى فما قد ينظر إليه مجتمع بمنظور سلبي، أو ينتقده المجتمع نفسه، ينظر إليه مجتمع آخر على أنه شيء إيجابي.

---

[1] زين العابدين معو، مبروك ساحلي، **سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 11، جوان 2014،

[2] أماني قنديل، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

## 2- المعنى الاصطلاحي للحكم الراشد:

يعتبر الحكم الراشد من أكثر المفاهيم المثيرة للجدل، حيث تم تناوله ضمن نطاق واسع جدا، فقد نال اهتمام الساسة والدارسين الأكاديميين والإعلاميين والهيئات الدولية ومختلف الفاعلين، ويعود هذا الجدل الدائر حول المفهوم لتعدد الحقول المعرفية التي تداولته.[1]

إلا أنه وإن اختلفت الزوايا التي يجري الدخول منها عند مقاربة مفهوم الحكم، أو عند التحدث عن الدولة، فهو في أصله مفهوم محايد، إذ أنه يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الاقتصادي والاجتماعي.

فمفهوم الحكم هو أوسع من مفهوم الحكومة، لأنه يشمل إضافة إلى ما تقدم به، أجهزة الدولة الرسمية من أعمال، وإلى جانب ممارسات السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فإنه يشمل أعمال جميع المؤسسات غير الرسمية وكل ما تقوم به منظمات المجتمع المدني، كما لا يخرج عن إطاره القطاع الخاص.[2]

حيث طرح هذا المصطلح صمن سياقات معرفية متداخلة هي الاقتصاد، العلوم الإدارية، وعلوم الاجتماع والقانون، كما يوضحه الشكل الموالي:

[1] ليلى بن عيسى، **الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، الجزائر، ديسمبر 2013، ص 197.

[2] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي و الحكم الرشيد (إطار نظري)**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 54.

**الشكل رقم (1-1): دعائم الحكم الراشد**

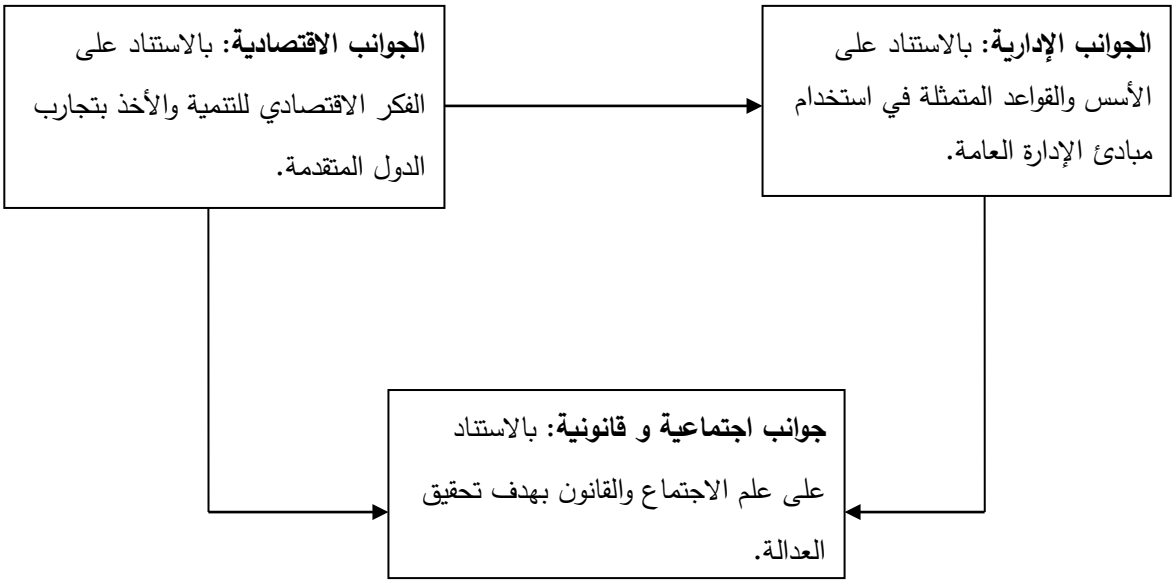


**المصدر:** ليلى بن عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 198.

### 3- تعريف المنظمات الدولية والأكاديميين:

من أهم تعاريف الحكم الراشد الواردة من الهيئات الدولية والأكاديميين ما يلي:

**أولا: تعريف المنظمات الدولية:**

وهذه التعاريف مرتبطة بالمؤسسات الدولية التي تسعى للتدخل في السياسات الداخلية للدول النامية من خلال أنماط جديدة من الهيمنة، وهذا بتشكيل هياكل سياسية للدول تتوافق مع مبادئ تفرضها المؤسسات المانحة، وتكون هذه التعاريف مبنية على أساس مقاربات سياسية واقتصادية، حيث تتجسد هذه المقاربة الأخيرة في طرح "البنك الدولي" الذي يعد أول من بادر باستخدام مضامين الحكم الراشد بشكل واسع كآلية لإدامة التنمية، وهذا في نهاية الثمانينات على إثر دراسة حول الأزمة الاقتصادية في إفريقيا سنة 1989، إذ عرفه بصفة عامة على أنه

"ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة". لكن بعد بداية التسعينات عمل خبراء البنك الدولي على تطوير تعاريف أكثر دقة للمفهوم وهذا ما جاء في تقريره حول الحكم الراشد والتنمية الصادر عام 1992[1]، وفيما يلي التعريف الذي جاء به البنك الدولي في هذا التقرير بالإضافة إلى تعاريف منظمات أخرى:

**تعريف البنك الدولي عام 1992:**

"الحكم الراشد هو الوسيلة التي يتم من خلالها ممارسة القوة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية لهدف التنمية".[2]

وأكد البنك الدولي على أن مضمون القوة التي تستخدمها الدولة لابد أن تقوم في فحواها على احترام أفراد المجتمع مع إشراك الجهات الرسمية وغير الرسمية في تسيير الشؤون العمومية وتقديم الخدمات للصالح العام.[3] في إطار مجموعة من الآليات القانونية والعمليات السياسية من أجل توزيع القيم المادية والمعنوية على أفراد المجتمع لتحقيق متطلباتهم وأهدافهم.

فالبنك الدولي من خلال هذا التعريف يعمل على الربط بين تطوير الإدارة والتنمية في الدول النامية، نظرا للفشل الذي كانت تعرفه المشاريع التنموية بها، فقد أرجع خبراءه هذا الفشل إلى سوء الإدارة والتسيير بهذه الدول، إذ لم تكن تلتزم بالبرامج والقوانين في واقع الأمر وتعمل على إعاقة تنفيذها.إضافة إلى الفشل في إشراك المستفيدين والمتأثرين بتصميم وتنفيذ المشاريع، مما أدى إلى تقليص مدى استمراريتها في المستقبل، ومن هنا يبرز الحكم الراشد كضرورة أساسية

---

[1] سارة دباغي، **الحكم الراشد والتنمية الاقتصادية في الجزائر (2007-1999)**، رسالة ماجيستير في العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، 2009/2008، ص 25،26.

[2] درويش محمد فهيم، **مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد**، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص 173.

[3] Programme International de l'Association des Collègues Communautaires du Canada**, La Bonne Gouvernance : L'affaire de tous**, Ottawa, 2005, p 4.

لخلق ودوام البيئة الداعية للتنمية التي تتسم بالقوة والعدالة، ومكمل أساسي للسياسات الاقتصادية.[1]

إلا أن هذا التعريف لم يذكر الفاعلون المشاركون في ممارسة القوة لإدارة الموارد من أجل التنمية وإن كانت كتابات البنك الدولي تتحدث عن فاعلين محددين هم: الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني.

**تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD:**

عرف برنامج الأمم المتحد الإنمائي الحكم الراشد بعد سنتين من تعريف البنك الدولي، حيث ذكر أنه يمثل "حالة تقدم الإدارة وتطورها من إدارة تقليدية إلى إدارة حديثة تستجيب إلى متطلبات المواطنين".

كما عرف الحكم الراشد على أنه "ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات"، لهذا فهو يشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها المواطنون والجماعات بالتعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم المدنية والقانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم.[2]

وحسب هذا التعريف فإن هذا المفهوم يقوم على الدعائم التالية:

- الدعامة السياسية: تتضمن عملية صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتكوين السياسات.
- الدعامة الاقتصادية: تتضمن عملية صنع القرارات التي تؤثر على أنشطة الدولة الاقتصادية وعلاقتها بالاقتصاديات الأخرى.
- الدعامة الإدارية: تتضمن النظام الخاص بتنفيذ هذه السياسات.

[1] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2003، ص 14.

[2] Danielle Resnick, Regina Birner, **Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth?: A Review of the Evidence from Cross –Country studies**, DSGD Discussion paper n° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, 2006, p 8.

كما ينظر له بأنه حالة تعكس تقدم الإدارة وتحولها من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين[1]، فبعدما تم توضيح الدعائم الأساسية التي يقوم عليها الحكم الراشد يمكن أن نقول أن هذا التعريف يتسم بالتطور في التسيير والتجاوب مع متطلبات المواطنين في إطار المشاركة والشفافية والمساءلة والفعالية والعدالة وتعزيز القانون.

فالمشاركة والشفافية والمساءلة تندرج هي أيضا في تعريف الحكم الراشد، ويسهر هذا الأخير على أن تقوم الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على توافق واسع النطاق داخل المجتمع، وعلى إسماع صوت أفقر الفقراء وأشدهم ضعفا في عملية اتخاذ القرار بشأن توزيع الموارد الإنمائية.

**تعريف لجنة الحكم العالمي Commission on Global Governance :**

حسب تقرير نشر عام 1995 من طرف اللجنة العالمية حول "الحكم العالمي أو الكوني" تعرف اللجنة الحكم الراشد على أنه: " محصلة أو مجموع الطرق التي يسيرها الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة لشؤونهم المشتركة، إنها عملية متواصلة يمكن من خلالها تنسيق المصالح المتضاربة والمختلفة واتخاذ العمل الشراكي، ويتضمن المؤسسات الرسمية والنظم المدعمة لتقوية الالتزام وكذا الشركات غير الرسمية التي اتفقت عليها الشعوب والمؤسسات في صالحها".[2]

ترى هذه اللجنة الحكم الراشد باعتباره العمل المشترك الذي يجمع أطرافا متعددة (المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمجتمع المدني) والذي يؤدي بالضرورة إلى تعدد التقنيات في مجال

[1] مصطفى كمال السيد وآخرون، **الحكم الرشيد والتنمية في مصر**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة، 2006، ص 24.

[2] Thomas G.Weiss, **Governance, good governance and global governance : conceptual and actual challenges**, Third World Quarterly, vol 21, n° 5, 2000, p 797.

اتخاذ القرارات، وإلى التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، فهو وسيلة للتخفيف من حدة تضارب المصالح داخل المجتمع بإعطاء دور فعال للمجتمع المدني من خلال المساهمة في رسم وإعداد السياسات والبرامج التنموية.

إن هذا التعريف يعطي للمجتمع المدني دورا مركزيا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه لا يخلو من النقائص فهو غامض لا يميز بين الأنظمة السياسية (الديمقراطية وغير الديمقراطية) في مجال تطبيق الحكم الراشد.

**تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002:**

الحكم الراشد هو "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[1] . وفي هذا السياق يمكن النظر لهذا المصطلح على أنه "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، وتتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يتمكن المواطنون من خلالها من التعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم"، ويكفل الحكم الراشد وفقا لهذا المفهوم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أساس توافق الآراء في المجتمع، الذي تسمع فيه أصوات أكثر الفئات ضعفا وفقرا، في صنع القرارات المتعلقة بتوزيع موارد التنمية".[2]

[1] محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، **الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط 1، 2005، ص 15.

[2] ناجي عبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص 107.

**تعريف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية:**

الحكم الراشد هو "قدرة الحكومة على الحفاظ على السلام الاجتماعي، وضمان القانون والنظام، والترويج من أجل خلق الظروف الضرورية للنمو الاقتصادي، وضمان الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي"، كما تم تعريف الحكم الراشد على أنه "قدرة الحكومة على عملية الإدارة العامة بكفاءة وفاعلية، وبحيث تكون خاضعة للمساءلة ومفتوحة لمشاركة المواطنين، وتدعم من النظام الديمقراطي للحكومة".[1]

**تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):**

تعرف الحكم الراشد على أنه: "استعمال السلطة السياسية وإجراء الرقابة في المجتمع مع العلاقة بتسيير الموارد اللازمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية".[2]

حيث تتعامل المنظمة مع مفهوم الحكم الراشد باعتمادها على مدى قدرة السلطة السياسية في توفير البيئة والإجراءات القانونية التي تسمح بالتسيير الجيد للشؤون العامة استنادا لتطبيق مبدأ التنمية التشاركية، أو ما يعرف "بمشاركة الشعب" والذي يقصد به إشراك الأفراد والجماعات في اتخاذ القرارات وفقا لمفهوم الديمقراطية، كما تعمل اللجنة على تطبيق إستراتيجية تأمين التوزيع العادل للنفقات العامة لاسيما تلك الموجهة للخدمات الأساسية، تمثل هذه المبادئ المعايير الأساسية التي تتبناها لجنة مساعدة التنمية (C A D) التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، من أجل منح المساعدات.[3]

---

[1] أماني قنديل، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

[2] Sakiko Fukuda-Parr and Richard Ponzio**, Governance : Past, Present, Future**, Draft paper for Fourth Global Forum: Dialogue and Partnerships for the Promotion of Democracy and Development, Morocco, December 2002, p 2.

[3] OCDE, **Le Développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques**, lignes directrices sur la coopération pour le développement, France, Service des publications OCDE, 1995, p 2.

**ثانيا: التعريفات الأكاديمية**

تعرف **سلوى جمعة الشعراوي** الحكم الراشد تعريفا تفصيليا شاملا بأنه "مجموعة القواعد والآليات الرسمية وغير الرسمية التي تستخدم في توزيع السلطة، وإدارة الموارد العامة في المجتمع[1]، ولهذا المفهوم شقين:

- الشق الأول: قيمي يتمثل في منظومة القيم التي يطرحها المفهوم مثل: الشفافية، المساءلة والمشاركة.
- الشق الثاني: مؤسسي يتمثل في مفهوم الشبكات والذي يتعرض لطبيعة العلاقات والقواعد السائدة بين الأفراد والجماعات المشاركة في عملية صنع السياسة العامة.

أما François-Xavier Merrien فيعرف الحكم الر اشد على أنه الحكم الذي يتكون بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبقة بما فيها المؤسسات العمومية، تشارك بعضها البعض، وتجعل مواردها و بصفة مشتركة، وكل خبراتها وقدراتها، وكذلك مشاريعها تخلق تحالفا جديدا للفعل القائم على تقاسم المسؤوليات.[2]

تعريف Marcou, Rangeon, et Thiébault " الحكم الراشد هو الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية، والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص، وكذا المنظمات العمومية والجماعات الخاصة والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أي أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة".[3]

---

[1] سلوى شعراوي جمعة، **مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع**، منشورات مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001، ص 15.

[2] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] سليماني إلياس، **الحكم الراشد بين الخصائص والمعايير**، مقالة منشورة في المجلة الإلكترونية البدر، جامعة بشار، العدد 3، ماي 2011، ص 133.

ولا يختلف تعريف هؤلاء الباحثين عن تعريف "ميريان" حيث يطرحون بدورهم أهمية شراكة جميع الفاعلين في الدولة من هيئات عمومية وقطاع خاص ومجتمع مدني في رسم السياسات العمومية.

أما Goran Hyden بالنسبة له مفهوم أسلوب الحكم يرتبط بمفهوم النظام، أي أنه يحدد مجموعة القواعد الأساسية التي تنظم المجال السياسي وبذلك يختلف المفهوم عن مفهومي الدولة والحكومة، كما أن المفهوم يهدف إلى صياغة وإدارة مجموعة القواعد التي تعمل في إطارها الدولة والمجتمع المدني معا، وهذه القواعد هي التي تترجم فيما بعد إلى دساتير وقوانين وتنظيمات إدارية.[1]

ويحدد هايدن الأبعاد الإمبريقية للحكم الراشد في ثلاث مجموعات:

- المجموعة الأولى: تتعلق بتأثير المواطنين، وتتضمن المشاركة السياسية والاستجابة لتفصيلات الأفراد والمساءلة العامة.
- المجموعة الثانية: تتعلق بالقيادة المسؤولة المستجيبة، وتتضمن انفتاح عملية صنع القرار والالتزام بحكم القانون.
- المجموعة الثالثة: تتعلق بالعلاقة بين مختلف الجماعات داخل المجتمع وتتضمن المساواة السياسية والتسامح بين الجماعات المختلفة.[2]

تعريف R.A.Rohdes: الحكم الراشد يشمل العناصر التالية:[3]

- التنسيق بين المنظمات الحكومية وتنظيمات قطاع الأعمال الخاصة والمنظمات غير الحكومية.
- عدم ثبات ووضوح الحدود بين أنشطة مختلف التنظيمات.

---

[1] راوية توفيق، **الحكم الراشد والتنمية في افريقيا –دراسة تحليلية لمبادرة النيباد–**، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005، ص 30-31.

[2] نفس المرجع السابق، ص 32.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

- استناد قواعد التعامل بين مختلف التنظيمات إلى التفاوض.
- تمتع مختلف الأعضاء في هذه الشبكة بدرجة عالية من الاستقلال.
- قدرة الدولة على توجيه باقي أعضاء الشبكة بما لها من موارد.

أما الأمين العامة للأمم المتحدة "**كوفي عنان**" فقد أكد بأن الحكم الراشد لا يمكن فرضه، سواء من قبل السلطات الوطنية أو المنظمات الدولية، ولا يمكن خلقها بين عشية وضحاها، إذ أن الحكم الراشد هو إنجاز ونتيجة بحد ذاتها وبدونها ( بدون دولة القانون، والإدارة الواضحة التي يمكن التنبؤ بسياساتها والسلطة الشرعية واستجابة الإجراءات للطموحات) فإن كافة المبالغ المخصصة للتمويل أو للمعلومات لا يمكنها أن تمهد الطريق للعالم ليصل إلى الرخاء. فالوظيفة الأساسية للدولة، كما يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة، هي الإعداد للبيئة المساعدة والمناسبة التي تمكن للاستثمار أن يتم، وللثروات أن تحقق، وللأشخاص بأن يزدهر عملهم وينمو.

فالحكم الراشد يتطلب قناعة ومشاركة المحكومين، إضافة إلى الاندماج الكامل والمستمر لكافة المواطنين في مستقبل أوطانهم.[1]

وقد أخد مفهوم الحكم الراشد حيزا كبيرا من الاهتمام في أعمال المنظمات والمؤسسات الدولية من خلال اللقاءات والمؤتمرات على غرار:[2]

- مؤتمر (Rio de Janiro) حول البيئة والتنمية سنة 1992.
- مؤتمر (Vienna) حول حقوق الإنسان سنة 1993.
- مؤتمر القاهرة حول الشعوب والتنمية 1994.
- مؤتمر كوبنهاجن حول التنمية الاجتماعية سنة 1995.
- مؤتمر بكين حول المرأة سنة 1995.

[1] Kofi Annan, **Governance for sustainable growth and equity**, Report of international conferance, United Nations, New York, 1997, p 20.

[2] Mohamed Cherif Belmihoub, **Gouvernance et rôle économique et social de l'Etat, Entre exigence et résidence**, Iddara revue de l'école national d'administration, Algérie, n° 21, Vol 11 n °, 2001, p 14.

- مؤتمر بروكسل حول الدول الأقل تطورا سنة 2001.
- مؤتمر أروشا الذي أكد على ترفية الحكم الراشد في القارة الإفريقية سنة 2001.
- مؤتمر جنوب إفريقيا حول البيئة سنة 2002.

فتشير الحوكمة إلى الترتيبات الرسمية وغير الرسمية التي تحدد كيف تتخذ قرارات الجمهور وكيف تصرف إجراءات الجمهور خارجا من منظور الحفاظ على القيم الدستورية للبلد. فالإدارة العامة هي الركيزة التأسيسية للحوكمة.

كما استخدم البنك الدولي مصطلح "**الحكم السيئ أو غير الرشيد**" "**Bad Governance**" للإشارة إلى بعض سمات أسلوب الحكم والمتمثلة في: شخصنة السلطة، عدم احترام حقوق الإنسان، انتشار الفساد، ووجود حكومة غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة.

وبمنطق المخالفة فإن الحكم الراشد يتطلب تحقيق الطابع المؤسسي في عملية صنع القرار وتوفير مبدأ الشفافية، ودعم كل من المشاركة وحكم القانون والمساءلة...الخ.[1]

وبالرغم من اختلاف تعاريف الحكم الراشد، غير أنها تتفق في مضمونها أن الهدف النهائي والرئيسي له هو تحقيق رفاهية واستقرار وأمن الأفراد والمواطنين، لذلك يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد في سياقه السياسي هو"الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وإطارات إدارية ملتزمة بتطوير أفراد المجتمع برضاهم، وعبر مشاركتهم في مختلف القنوات السياسية، للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم".[2]

[1] راوية توفيق، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2] حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح**، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 97.

والحكم يكون راشد عندما تخصص الموارد وتدار للاستجابة للمشاكل المشتركة، وبعبارة أخرى، في حالة توفر وبفعالية السلع العامة من النوعية اللازمة لمواطنيها.[1] والسياسات التي تغدي الممتلكات العمومية موجهة بواسطة مبادئ مثل حقوق الإنسان، الديمقراطية، الشفافية، المشاركة ولا مركزية تقاسم السلطة، سلامة الإدارة العمومية، المساءلة، سيادة القانون، الفعالية، المساواة والرؤية الإستراتيجية.[2]

من التعاريف السابقة يمكننا استخلاص أن الحكم الراشد هو عملية متكاملة لإدارة شؤون الدولة، حيث يشترك في هذه العملية الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من منظمات وأفراد، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف المهام لكل جهة. فبالرغم من أن كل الجهات تشارك في رسم سياسات الدولة وإدارة شؤونها والرقابة والمحاسبة في ظل الحكم الراشد، فإن للحكومة دورا إضافيا يتمثل بأداء دور مهم في التنسيق بين مختلف الجهات، بالإضافة إلى دورها التنفيذي في تنفيذ الأحكام القضائية وما شابه. لذلك فإن الحكم الراشد يساهم في فعالية البرامج المقدمة إلى الناس عن طريق مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات، فضلا عن الدور الذي تؤديه منظمات المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة.

كما أن تطبيق عناصر الحكم الراشد يساهم في حماية حقوق الإنسان، ودعم مشاركة الأقليات في إدارة شؤون الدولة. ويمكن القول أنه في ظل نموذج الحكم الراشد يجب أن يكون الهدف هو تحفيز الأفراد من خلال تمكينهم من تغيير حياتهم من خلال حكومة أفضل، وليس من خلال حكومة أقل جدارة، أو بكلام آخر حكومة تركز على توفير بيئة مواتية لتمكين الآخرين من أن يصبحوا منتجين، بدلا من القيام بكل شيء بذاتها.[3]

[1] Rotberg Robert.I, **Strengthening Governance: Ranking countries would help**,The center for strategic and international studies and and the Massachusets, Institute of Thecnologies, The Washington Quarterly, 2004.

[2] Chemma G.Shabbir, **Building democratic institutions : Governance Reform in developing countries**, Kumarian Press Inc, New York, 2005, pp 4-5.

[3] بسام عبد الله البسام، **الحوكمة الرشيدة – دراسة حالة العربية السعودية** –، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، صيف-خريف 2014، ص 179.

## المبحث الثاني: مرتكزات الحكم الراشد

يتطلب تطبيق الحكم الراشد وجود مجموعة محددة من القواعد والمرتكزات التي يتوجب توفرها حتى يمكن قول وجود حكم راشد فعال للمنظمة أو الهيئة العمومية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى هذه المرتكزات:

### المطلب الأول: مكونات الحكم الراشد

من التعريفات السابقة للحكم الراشد فإننا سوف نستخدم العناصر الأساسية لهذا المفهوم (الدولة، القطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني)، كما هو موضح بالشكل التالي:

**الشكل رقم (2-1): ترابط العناصر الفاعلة في الحكم الراشد**

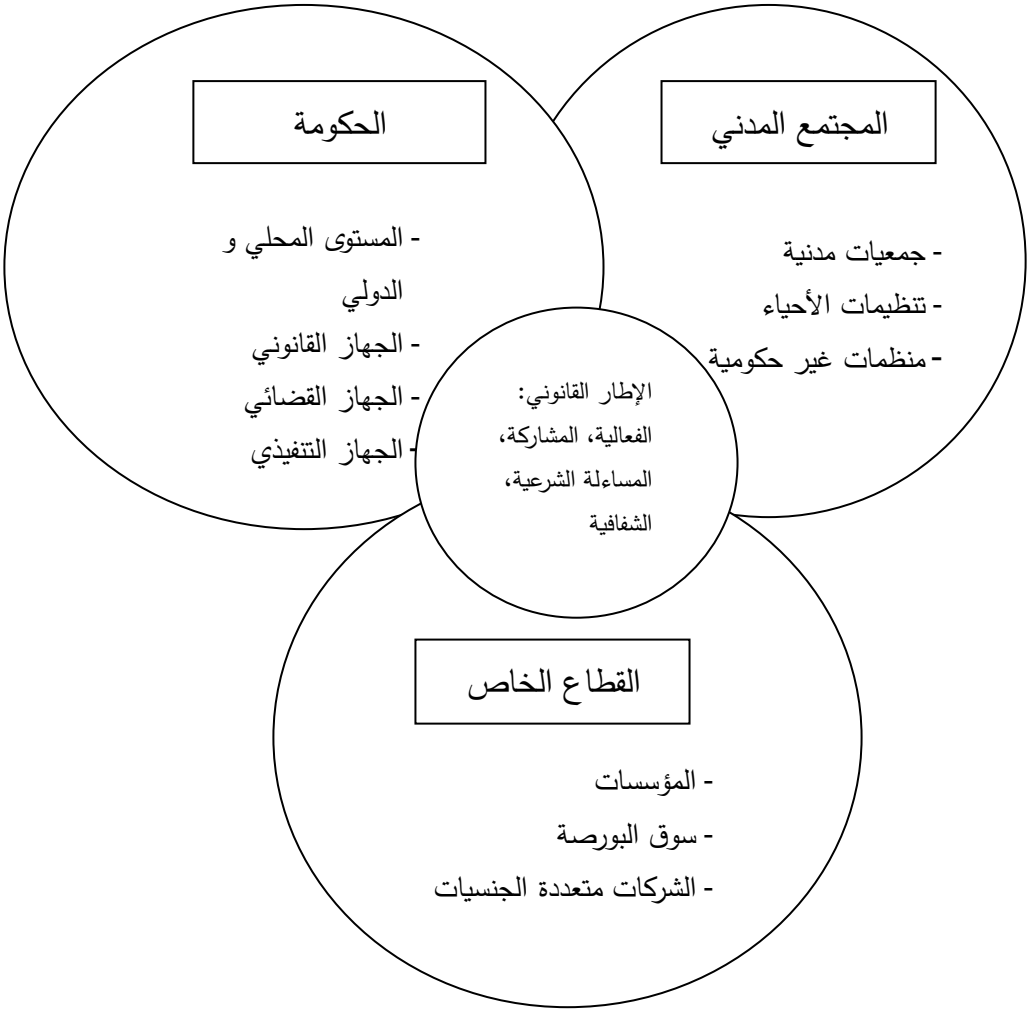


**Source**: Loanna Sahas Martin , **L'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance : l'expérience du programme coopératif en gouvernance**, Institut sur la gouvernance, Ottawa, Juin 1998, p6.

فالدولة تهيئ البيئة السياسية والقانونية المساعدة، بينما يعمل القطاع الخاص على خلق فرص العمل وتحقيق الدخل لأفراد المجتمع، أما المجتمعات المدنية فتهيئ للتفاعل السياسي والاجتماعي بتسخير الجماعات للمشاركة في الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

والمبرر الرئيسي لهذا الاستخدام هو ما برز في الوقت الراهن في العالم الثالث من أهمية إعادة تعريف دور الدولة سواء في ظل العولمة، أو ما يفرزه المستقبل واحتمالاته، حيث تراجع دور الدولة، وصعدت فواعل جديدة كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني لتشاركها في عملية صنع القرار عن طريق المفاوضات. مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الحكم يتلائم وهذه التطورات، ويسمح بأن تتقاسم السلطة بين الحكام والمحكومين، حيث يستطيع المواطنون المشاركة في إنتاج المعايير القانونية وقواعد السلوك.[1]

كما أن لكل من هذه الميادين نقاط قوة ونقاط ضعف خاصة به وبالتالي يكون الهدف الإستراتيجي للحكم الراشد هو تعزيز التفاعل البناء بين هذه الميادين الثلاثة في المجتمع[2]، ولتوضيح أهمية كل واحد من هذه الميادين نجد أنه من المهم التركيز على كل مكون لوحده كما يلي:

**أولا: الدولة**

تعتبر الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد، وذلك باعتبارها الجهة صاحبة الإشراف على تحديد ووضع السياسات العامة في البلاد، وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد، وهذا عن طريق فتح المجال أمام المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان وضمان حرية الإعلام واحترام معايير العمل، وحماية المرأة وحقوقها، وتحديث البرامج التعليمية والتكوين المهني بما يخدم مصالح المجتمع، وتوفير السكن وحماية البيئة والعدالة في توزيع الموارد، فالدولة

[1] André Jean Arnaud, **Critique de la raison juridique 2 : Gouvernant sans frontières entre mondialisation et post-mondialisation**, Vol. 31, No. 3, Journal of Law and Society, Paris, 2003.
[2] UNDP, **Governance for sustainable human development**, A UNDP Policy document, UNDP, New York, U.S.A, 1997, p 6.

وحدها الكفيلة والقادرة على تجسيد التوازن بين المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[1]

فالدولة تعتبر حقيقة تاريخية لا يمكن فهمها إلا من منطلق تصوري منطقي، ونلمس الجدل القائم بين فقهاء القانون وعلماء السياسة في تحديد مفهوم لها فهناك من عبر عنها بأنها "نظام قانوني تترابط بداخله أجزاء المجتمع سياسيا". وهناك من ينظر لها بأنها "نظام يمثل القوة و السلطة التي يتمتع بها الحاكم".[2]

ومن أهم المحاور التي ينبغي أن يركز عليها دور الدولة وتأخذها على عاتقها هو تحسين البيئة الاقتصادية، فهذه العملية ترتبط بتعريف واضح لدور الدولة في المجال الاقتصادي، وبخاصة مجال السياسة الاقتصادية، إذ تعتبر هذه السياسة المحفز الأساسي لتنمية الموارد البشرية، وتكوين رأس المال، وتطوير التكنولوجيا، وإدارة الموارد الطبيعية، ومن المناسب وضع بعض المقترحات للسياسات الاقتصادية كسياسات دعم النمو والتي يقصد بها سياسات تحديث رأس المال البشري والهياكل الأساسية، وسياسات تعميق التنوع في القاعدة الإنتاجية المحلية، وغيرها من السياسات في مجال الزراعة، والاستثمار، والصناعة...الخ[3]

**ثانيا: القطاع الخاص**

صحيح أن الدولة تشكل أكبر قوة لتحقيق التنمية إلا أنها ليست الوحيدة في هذا المجال، إذ نلاحظ تحول واضح في معظم دول العالم نحو الاعتماد على القطاع الخاص واقتصاديات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي من قبل العديد من الدول النامية الذي يعمل على

---

[1] غربي محمد، **الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية**، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص أفريل 2011، ص 375.

[2] صالح زياني، **تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، الجزائر، 2007، ص 89.

[3] حسن لطيف كاظم الزبيدي، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2002، ص 319.

تحرير الأنظمة المالية والنقدية والتجارية والتي تعتمد على أهمية القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم الاجتماعية. فمعظم الدول أصبحت تدرك أن القطاع الخاص يمثل المورد الرئيسي للفرص التي تفتح المجالات الاقتصادية لتشغيل الأيدي العاملة على كافة مستوياتها بالإضافة إلى تأهيلها لتحقيق النتائج الإيجابية التي تساهم في التنمية الاقتصادية للمجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وتحسين مستوى الخدمات لهم.[1]

فلذلك أصبح من الضروري أن يلعب القطاع الخاص دورا هاما في تكريس الحكم الراشد، في الدول التي تحتاج إلى إصلاح في منظومتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى أن القطاع الخاص أعتبر شريكا أساسيا للدولة في ذلك، حيث أن القطاع يستطيع توفير المال والخبرة و المعرفة والتقانة لتجسيد عمليات التنمية، إلى جانب أجهزة الدولة الرسمية ومنظمات المجتمع المدني في مجالات مختلفة كالتعليم والصحة، كما يمكن للمواطنين المساهمة في بناء الحكم الراشد عند بلوغهم لدرجات راقية من الوعي السياسي والحضاري اللازم لإقامته.[2]

**ثالثا: المجتمع المدني**

انتشر مصطلح المجتمع المدني في القرن الثامن عشر، وتم إدخاله في النظرية السياسية كنتيجة لمذهب العقد الاجتماعي ويشير إلى المجتمع الذي تكون فيه أنماط التعاون مقبولة ومعمول بها من قبل أعضائه. ومعظم الذين استخدموا المصطلح تأثروا بنظرية حالة الطبيعة، والتي تنظر إلى الفرد بوصفه نواة المجتمع المدني الذي تشكل عن طريق العقد أو الرضا من طرف هذه النواة المستقلة[3]، وقد أصبح هذا المصطلح ملازما لمفهوم الدولة المعاصرة، ويلاحظ أنه صار شائعا في الخطاب السياسي والمناظرات الجدلية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

---

[1] شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

[2] غربي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 375.

[3] غازي محمد ذيب الزعبي، **البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن**، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009، ص 132.

حيث يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد، باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية، كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، كما يمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة، وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة.[1]

تهدف منظمات المجتمع المدني إلى تعزيز المشاركة في الشؤون العامة، وذلك يرفع من درجة شفافية النظام السياسي، ويقوي من سلامة حكم القانون والمساءلة، وفي صناعة سياسات تحمي حقوق المواطنين، وبالتالي يتحقق الرضا الذي يؤمن الشرعية الصحيحة للنظام السياسي.[2] كما أن هذه المنظمات تعمل على إشراك الأفراد والناس في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، وتعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتأثير في السياسات العامة، والحصول على حق الدخول للموارد العامة، وبشكل خاص للفئات الفقيرة، لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها المؤسسات غير الحكومية، تساعد على تحقيق إدارة أكثر ترشيد للحكم من خلال علاقتها بين الفرد والحكومة، ومن خلال تعبئتها لأفضل الجهود الفردية والجماعية،[3] ويمكن استخدامها وفق الآليات التالية:

-التأثير على السياسة العامة، من خلال تعبئة جهود قطاعات من المواطنين وحملها على المشاركة في الشأن العام، وكذلك مراقبة أداء وعمل الأجهزة الرسمية عند قيامها بالسياسة العامة، والذي يتطلب اعتماد مبدأ الشفافية في كل مجالات تدخلها، وهكذا

---

[1] غربي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 375.

[2] عبد المحسن يوسف جمال، **المعارضة السياسية في الكويت**، دار قرطاس للنشر، الكويت، 2004، ص 34.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، **مرجع سبق ذكره**، ص. 47.

يمكن أن تتحول هذه المنظمات المدنية إلى منظمات تنموية تساهم في تطوير المجتمع وترقيته.[1]

-تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات والسماح بتداولها على نطاق واسع.

-مساعدة الحكومة عن طريق العمل المباشر أو التمويل أو الخبرة على أداء أفضل للخدمة العامة وتحقيق رضا المواطنين.

-العمل على تحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، وحماية المواطنين من تعسف السلطة.

-تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال اكتساب أعضائها قيم الحوار وقبول الآخر، والاختلاف ومساءلة القيادات والمشاركة في الانتخابات...

فتهيئة البيئة المساعدة على تحقيق التنمية البشرية لا تعتمد على القطاع الخاص والحكومة فقط، بل إن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا هاما في هذا المجال، حيث أن تلك المؤسسات هي نتائج المجتمع نفسه، فهي تساعد الناس على تجاوز فشل نظام السوق في بعض الأحيان، فالتعاونيات على سبيل المثال، تساعد الجماعات في المجتمعات من خلال انتمائهم ومشاركتهم في مؤسسات يستطيعون من خلالها الحصول على ميزة نسبية في التعاملات التجارية في الأسواق بإعطاء الأسعار التنافسية لذوي الدخل المتدني.[2]

فنظرا لأهمية هذه المنظمات فإن الكثير من الدول ترغب في وجودها لما لها من أهمية كبيرة تؤثر إيجابيا على حياة الفرد والأسرة والمجتمع سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الصحية أو الثقافية أو غيرها، لاسيما وأن هذه المنظمات لا تهدف إلى الربح، وتتراوح مجالات عملها بين حقوق الإنسان، المرأة، العدالة، التنمية، الأعمال الخيرية، الإغاثة، وتقديم المساعدة للمرضى، وتطوير أنظمة التعليم. فأهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المنظمات قد يبدو صغيرا، ولكن أهمية ما تقوم به هذه المنظمات مجتمعة على درجة كبيرة من الأهمية ولا

[1] حسن كريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 57.

[2] نفس المرجع السابق، ص 47.

يمكن تجاهلها، ولذلك حاولت مختلف دول العالم سن تشريعات وقوانين تضمن وجود منظمات غير حكومية وفعالة وقوية[1].

**المطلب الثاني: أبعاد الحكم الراشد**

إن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاثة أبعاد مترابطة ومتصلة فيما بينها، حيث لا يمكن الاستغناء عن أي منها وإذا ما انعدم أو غاب أحد هذه الأبعاد لا يمكننا أن نتحدث عن وجود حكم راشد، وتتحدد في:

**أولا: البعد السياسي**

فهذا البعد مهم جدا ويعتبر الأساس الأولي لتكريس الحكم الراشد، كما أنه يتطلب ضرورة توفر شرعية السلطات الحاكمة في الدولة، مما يعني أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع الإرادة الشعبية، بحيث يتم انتخاب الهيئات المركزية والمحلية بطريقة نزيهة وشفافة، وتمثل مؤسسة التمثيل التشريعي حلقة الوصل الجوهرية بين الحكم والناس وتأخذ في النظم صورة المجالس النيابية المنتخبة انتخابا حرا ونزيها ودوريا، وتنوب هذه المؤسسات عن الناس في وضع القواعد القانونية، وفي ضبط الرقابة على الحكومة والتي تأتي على رأسها عادة أكثر التيارات السياسية حصولا على ثقة الناس في الانتخابات.[2]

ويمكن القول بأن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل النظام الديمقراطي وما يحتويه من آليات تساعد على تحقيق الأمن والاستقرار المدني الذي يساعد على الإصلاح واتساع حجم المشاركة السياسية[3]، التي تعتبر ضرورية لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة

---

[1] أحمد إبراهيم ملاوي، **أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008، ص. 260.

[2] حسين بهاز، **الحكم الراشد: المفارقة بين تعدد المعاييرو المؤشرات وإشكالية التعاطي السياسي – دراسة في النموذج الماليزي** –، جامعة ورقلة، 2013، ص 5.

[3] Alan Langlands and other, **Good governance standard : for public service**, The independent commission on good governance in public services, London , January, 2005, p 5.

وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرز سلطتهم وحكمهم من جهة ثانية، هذا إلى جانب تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسة إلى فائدة المجتمع ككل.[1]

فضلا على أن النظام الديمقراطي يسمح بالتداول السلمي للسلطة دون اللجوء إلى العنف، ويضمن نوعا من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية المتنافسة.

وهذا ما يضمن خلق أسس وقواعد دولة الحق والقانون، التي تستند إلى القوانين لفرض سلطتها، وإخضاع كل من الحاكم والمحكوم للمساءلة، وتنظيم الحياة السياسية وفق أساليب وقواعد معينة.

**ثانيا: البعد التقني (الإداري)**

يرتبط هذا البعد بالتسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، بهدف القضاء على أشكال الفساد الإداري والمحسوبية وهذا بتطبيق اللامركزية، كما أن ترشيد الإدارة العامة وتأمين استمراريتها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، والتي تسيرِّ العمليات الإدارية للتأكد من مدى ملائمتها وقدرتها على تحقيق أهدافها[2]، وهذا مع العمل على إجراء تعديلات وظيفية في مجال إصلاح الإدارة العامة بوضع تشريعات ومدونات سلوك مكافحة الفساد.

كما يتوجب من أجل تحقيق هذا البعد استقلال الإدارة عن السلطة السياسية والاقتصادية، وذلك بعدم خضوعها إلا للقانون دون الخضوع لأي اعتبارات أخرى، وتتأثر الإدارة تأثرا قويا بنظام الحكم القائم، إذ أنه يجعلها في نواحي عديدة صورة عنه والسبب في ذلك أن الإدارة تعمل من خلال الأنظمة السياسية التي تعيش في ظلها، سواء على مستوى الأجهزة الإدارية المحلية أو على صعيد الأجهزة المركزية، وقد ازدادت أهمية الإدارة وأصبحت هي العمود الفقري لكل نظام سياسي وذلك بسبب الاعتماد المتزايد على التكنوقراطيين ومعرفتهم الدقيقة بالقوانين وإجراءات

[1] مقري عبد الرزاق، **الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد**، مجلة البصيرة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 10، جويلية 2005، ص 11.

[2] موسى اللوزي، **التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات**، دار وائل، عمان، الأردن، 2000، ص 71.

العمل وتحليل المعلومات المتوفرة بواسطة الإعلام الآلي واطلاعهم على ملفات أصحاب النفوذ السياسي ومعرفة نقاط القوة والضعف في سجلاتهم الإدارية، وعليه يجب إدراك من الناحية النظرية أن الإدارة مرتبطة إلى حد بعيد بالدور التي تعده لها السلطة السياسية وهو أنه تساعدها في تنفيذ مخططاتها وتحملها بمسؤولية تطبيق النصوص والقوانين، فالإدارة بكل اختصار هي سلطة رابعة في أي نظام سياسي.[1]

**ثالثا: البعد الاقتصادي**

ويقصد بهذا البعد كل ما يتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني، ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وكذلك طبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها على المواطنين، وطبيعة علاقاتها الخارجية من جهة أخرى.[2]

كما أن هذا البعد يبرز من خلال نظرة المنظمات الدولية لطبيعة العلاقة بين الحكم الراشد بمستويات الأداء الاقتصادي في سعيه إلى تحقيق أهداف وإستراتيجيات التنمية الاقتصادية، وذلك ب:[3]

- ✓ اعتماد برامج إصلاحات اقتصادية؛
- ✓ محاربة مظاهر الفساد؛
- ✓ تدفق المعلومات بكل شفافية عن الوضع الاقتصادي إلى الرأي العام،
- ✓ توفير البيئة التنظيمية والتشريعية لنشاط مختلف القطاعات.

كما يعد الحكم الراشد من العوامل المخفضة لمخاطر الاستثمار نظرا للتدقيق المستمر للمعلومات حول البيئة الاقتصادية بكل شفافية ووضوح، وذلك يمكن من:

- ✓ تشجيع القطاع الخاص؛

---

[1] عمار بوحوش، **الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة**، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 39، 40.

[2] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 55.

[3] PNUD, **Le role de la gouvernance**, Rapport sur le développement humain durable, Ouagadougou, Burkina-Faso, 2000, p 11.

- ✓ وضع خطط وإستراتيجيات تتناسب مع الإمكانيات المتاحة؛
- ✓ فتح مجال الحريات الاقتصادية واحترام قواعد المنافسة وحرية دخول السوق.

وفي الواقع إن تأثير هذه الأبعاد الثلاثة يأتي متكاملا ومترابطا لإنتاج الحكم الصالح الرشيد، إذ لا يمكن عزل أحدها عن الآخر، فلا إدارة عامة فاعلة دون تأمين استقلال هذه الإدارة عن نفوذ السياسيين، والإدارة السياسية وحدها دون وجود إدارة فاعلة هي غير قادرة على تحقيق أي إنجاز في السياسة العامة. ومن منظور ثالث يجب عدم تمكين الدولة من الهيمنة على المجتمع المدني وتغييبه، لأن في ذلك استبعادا لمكون رئيسي من مكونات السياسات العامة، وأهمها عملية مراقبة السلطة السياسية والإدارية ومحاسبتهما. وأخيرا فإن غياب المشاركة والمحاسبة والشفافية في المجالات الاقتصادية يؤدي إلى ضرر في أوضاع المواطنين غير القادرين على تصحيح هذه السياسات.

**المطلب الثالث: معايير الحكم الراشد حسب مختلف الهيئات الدولية**

إن معايير الحكم الراشد تقيم وتقارن النوعية المؤسسية للدول، ويمكن أن تساعد في البحوث وصنع السياسات، ففي البداية تم استخدام هذه المؤشرات أو المعايير من قبل الأكاديميين في تحليل النمو الاقتصادي وتقييم أداء القطاع العام، وفي الآونة الأخيرة تستخدم مؤشرات الحكم لتقييم القرارات بشأن مساعدة التنمية المشروطة.

فقياس نوعية الحكم هو بالتالي ذو أهمية كبيرة، وقد تم استخدام مختلف المؤشرات من طرف منظمات مختلفة.

فالمؤشرات معقدة ومختزلة وعملية التقييم إذن معقدة، بالنظر إلى أن القطاع العام لم يعد متجانسا، بل هو من الصعب أيضا الوصول إلى استنتاج من بيانات المدخلات إلى المخرجات، ومن ثم إلى نتيجة.

وبالإضافة إلى ذلك من المهم الحصول على بيانات في المستويين الإقليمي والمحلي، حيث المزيد من الموارد التي يتم تخصيصها على المستوى دون الوطني، والمزيد من القيمة التي يتحصل عليها المواطنين. لذلك من الحكمة أن يولى الاهتمام إلى رضا المستخدمين.

فتقييم القطاع العام بالإضافة إلى ذلك محفوف بصعوبة تحديد ما هو فعال على المدى الطويل، وليس المدى القصير، كما في حالة التعليم.

إلا أن ما يمكن قوله هو أنه من المستحيل محاولة تجميع كل المؤشرات والوصول إلى دليل، لكن هناك مؤشرات مساعدة والتي يمكن استخلاصها من قاعدة بيانات المنظمات، مثل مؤشرات الفساد من خلال منظمة الشفافية الدولية، والرقابة على الديمقراطية من خلال بيت الحرية، بيانات وحدة الاستخبارات الاقتصادية للدول، وبيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبيانات الكثير من المنظمات الأخرى.

فلقد بذلت العديد من الجهود للتعريف بالأبعاد الأساسية لماهية الحكم الجيد، كما وضعت العديد من المعايير لتقدير تلك الأبعاد، إلا أن الغالبية العظمى من هذه المعايير تعتمد عملية تقديرها آراء الخبراء ورجال الأعمال والمواطنين مما يجعلها غير موضوعية، ولكنها في الوقت ذاته تعطي صورة تقريبية عن نوعية الحكم في البلدان خاصة في ظل الندرة النسبية للمعلومات حول مختلف جوانب الحكم، هذا فضلا عن التعقيد والصعوبة المرافقة لتقدير بعضها.

**أولا: معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD)**

ركزت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دراسة قامت بها على أربعة معايير وهي:[1]

1- دولة القانون.

2- إدارة القطاع العام.

[1] شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 16.

3- السيطرة على الفساد.

4- خفض النفقات العسكرية.

**ثانيا: معايير مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):**

فلقد عرف في هذا المؤتمر في 1997 الحكم الراشد على أنه " ممارسة السلطة الجيدة للنواحي السياسية والاقتصادية والإدارية لتسيير شؤون البلد على كافة المستويات"، ويشمل الحكم الراشد وجود آليات فعالة، والعمليات والمؤسسات التي يستطيع من خلالها المواطنين والجماعات التعبير عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية، والوفاء بالتزاماتها والتوسط لخلافاتهم.[1]

والدراسات الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الإنمائي تضمنت تسعة معايير وهي:[2]

1- **المشاركة:** وتعني مشاركة كل من النساء والرجال في إبداء الرأي سواء مباشرة أو من خلال مؤسسات وسيطة شرعية أو ممثلين، وبنيت هذه المشاركة الواسعة من حرية تكوين الجمعيات وحرية التعبير، فضلا عن القدرة على المشاركة بشكل بناء.

2- **سيادة القانون:** وينبغي أن تكون الأطر القانونية عادلة وأن يكون إنفاذها دون تحيز، وخاصة القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان.

3- **الشفافية:** تم بناء هذا المفهوم على التدفق الحر للمعلومات. العمليات، المؤسسات والمعلومات يجب أن تصل مباشرة لمن يعنيهم الأمر، وينبغي توفير ما يكفي من المعلومات لجعلها مفهومة وقابلة للرصد.

[1] UNDP, **Governance for suntainable humain development**, op.cit, pp 4-5.

[2] International Fund For Agricultural Development (IFAD), **Good Governance: An Overview**, Executive Board – Sixty-Seventh Session, Rome, 8-9 September 1999, p 6.

4- **حسن الاستجابة:** وتعني قدرة المؤسسات والآليات على خدمة الجميع وتلبية حاجاتهم دون استثناء.

5- **حسن التوافق:** ويعني وساطة المصالح المختلفة للمجتمع للوصول إلى توافق واسع في المجتمع يخدم مصلحة الجميع.

6- **المساواة:** يجب أن يكون جميع الرجال والنساء متكافئي الفرص للحفاظ على أو تحسين رفاههم.

7- **الكفاءة و الفعالية:** يجب أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الاحتياجات مع الاستخدام الأمثل للموارد.

8- **المحاسبة:** يجب أن يكون صناع القرار في الحكومة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني مسؤولين أمام الجمهور وكذلك الجهات الرسمية. هذه المسؤولية تختلف تبعا للتنظيم وما إذا كان القرار هو داخلي أو خارجي عن المنظمة.

9- **الرؤية الإستراتيجية:** ينبغي على القادة والجمهور أن يكون لديهم منظور واسع وطويل الأمد على الحكم الراشد والتنمية البشرية، جنبا إلى جنب مع الشعور بما هو مطلوب لهذه التنمية. وينبغي أيضا أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والاجتماعية التي يرتكز عليها هذا المنظور.

وقد تم تصنيف معايير الحكم الراشد هذه من طرف معهد الحكمانية إلى خمسة خصائص كما يلي:

**الجدول رقم (1-1): التصنيف وما يقابله من الخصائص المحددة من طرف PNUD**

| الخصائص الأربعة للحكم الراشد | خصائص الحكم الراشد وفق PNUD |
|---|---|
| الشرعية والرأي | المشاركة، اتجاه الإجماع |
| الإدارة | الرؤية الإستراتيجية |
| الأداء | الاستجابة، الكفاءة، الفعالية |
| المساءلة | المساءلة، الشفافية |
| العدالة والإنصاف | العدالة، حكم القانون |

**Source :** John Graham et autres, **Principales for good governance in the 21st centery (policy brief n°15)**, Institute on governance, Canada, August 2003, p 3.

**ثالثا: معايير المؤسسة الدولية للتنمية International Development Association (IDA):**

يعكس إدراج الحكم الراشد في المعايير التي تبنتها (IDA) إلى الإجماع على أن الحكم الراشد يؤثر على آفاق النمو والحد من الفقر في الدولة وبالتالي فهو من الأهداف المركزية للمؤسسة الدولية للتنمية. وذكرت المؤسسة أنه يجب تقليص أو التوقف تماما إذا لزم الأمر عن إقراض الدول ذات الحكم الضعيف، فتحديد معايير الحكم الراشد المعمول بها صممت لضمان أن تعريفات الحكم الراشد تتضمن في معايير تقييم وهي واسعة بما يكفي لالتقاط العوامل الهامة ذات الصلة بالنمو الاقتصادي والحد من الفقر. هذه المعايير تتضمن ستة عناصر، ويؤمل أنها سوف توفر أساسا معقولا لتقديم شرح أكثر للحكم الراشد بالتركيز على معدلات الأداء وتسليط الضوء على مشاكل الحكم، وهذه العناصر هي:

- استدامة الإصلاحات الهيكلية؛
- حقوق الملكية والحكم الراشد القائم على القانون؛
- نوعية الميزانية وعملية الاستثمار العامة؛

- فعالية وإنصاف تعبئة الإيرادات؛
- كفاءة وإنصاف النفقات العامة؛
- مساءلة وشفافية الخدمة العامة.[1]

وبالمقابلة الركائز الرئيسية الأربعة التي يمكن الحكم بها على الحكم الراشد حسب هذه المؤسسة هي:

المساءلة؛ الشفافية؛ سيادة القانون؛ والمشاركة.

**رابعا: معايير البنك الدولي**

تعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم، وتتكون من ستة معايير وهي: السيطرة على الفساد، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، نوعية الأطر التنظيمية، وفعالية الحكومة.[2]

ونظرا لمميزات هذه المؤشرات أو المعايير سوف نتطرق لها بالتفصيل في المبحث الموالي.

**المبحث الثالث: مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي**

تعتبر المؤشرات العالمية للحوكمة Worldwide Governance Indicators (WGI) من أكثر المؤشرات شمولية ومصداقية ودقة في قياس جودة الحكم مقارنة ببقية المؤشرات المتاحة[3]، وهي أحد منتجات البنك الدولي، وقد أعدها الكثير من الخبراء والمستخدمين لمؤشرات قياس جودة الحكم "كأكثر مؤشرات قياس جودة الحكم شمولية" [4]، ووفقا للبنك الدولي فإن المؤشرات العالمية للحوكمة قدمت كمؤشر شامل لقياس جودة الحكم، وليس كبديل للمقاييس الأخرى حيث أن

[1] International Fund For Agricultural Development (IFAD), **op.cit**, p 3.

[2] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, **Governance Matters III : Governance indicators for 1996-2002**, The World Bank, 2004.

[3] De Ferranti and al, **How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action**, Laura Langbein and Stephene Knack, «**The Worldwide Governance Indicators : Six, One , or None ?** », Journal of Development Studies, Vol 46, n° 2, 2010, pp 350-370, and Thomas « **What Do the Worldwide Governance Indicators Measure ?** »,Johns Hopkins Université, 2008.

[4] Christiane Arndt and Charles Oman, **Uses and Abuses of Governance Indicators**, development centre studies, OECD publishing , Paris, 2006, p 28.

المؤشرات العالمية للحوكمة تستخدم نتائج المؤشرات الأخرى في بناء مؤشرات شاملة لقياس جودة الحكم[1]، حيث أن مؤشرات الحوكمة العالمية تتكون من ستة مؤشرات وكل مؤشر يقيس موضوعا من مواضيع الحوكمة، وهذه المؤشرات هي: السيطرة على الفساد، سيادة القانون، الصوت والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، نوعية الأطر التنظيمية، وفعالية الحكومة.[2]

وهذه المؤشرات موزعة مثنى مثنى إلى ثلاثة مجاميع وهي (الاحترام والمساواة، طبيعة النظام السياسي، وقدرة الحكومة).

وهناك عدة نقاط تجعل من المؤشرات العالمية للحوكمة واحدة من أفضل مقاييس جودة الحكم المتاحة:

**أولا:** مقارنة بالمقاييس الأخرى التي تتكون من مقياس واحد للحوكمة، تحتوي المؤشرات العالمية للحوكمة على ستة مؤشرات، وكل مؤشر يركز على قياس موضوع من مواضيع الحوكمة.[3]

**ثانيا:** تم بناء كل مؤشر من المؤشرات العالمية للحوكمة باستخدام 31 مصدرا للبيانات، 441 متغيرا، الأمر الذي يضفي مزيدا من الشمولية على المؤشرات، فضلا على أن المؤشرات تغطي 213 دولة وإقليما، الأمر الذي يجعل المؤشرات العالمية للحوكمة المقياس الوحيد المتاح الذي يشمل كل الدول والأقاليم الأعضاء في الأمم المتحدة[4].

ويتم إصدار المؤشرات العالمية للحوكة بشكل سنوي اعتبارا من عام 2004، بينما تم إصدار المؤشرات كل سنتين اعتبارا من أول نسخة عام 1996، وأخيرا فإن المصداقية والدقة اللتين تتميز بهما المؤشرات العالمية للحوكمة مقارنة بباقي مؤشرات الحوكمة، جعلها تستخدم كمقياس

[1] Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, **Governance Matters 2009**, Learning From Over a Decade of the Worldwide Governance Indicators, World Bank, 2009.

[2] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, **Governance Matters III : Governance indicators for 1996-2002**, op.cit.

[3] Arndt.C and Oman.C, **op.cit**.

[4] Kaufmann, Kraay, and Mastruzzi, **Ibid**, and Daniel Kafmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, **The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues**, World Bank Policy Research, Working Paper 5430, 2010.

لجودة الحكم الذي يعتمد عليه في رسم السياسات واتخاذ القرارات من قبل المنظمات الدولية والحكومات.[1]

**المطلب الأول: الاحترام والمساواة**

يمثل هذا المعيار احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تقوم بإدارة المعاملات الاجتماعية والاقتصادية في الدولة وهو يشمل:

**الفرع الأول: مؤشر مكافحة الفساد**

**أولا: تعريف الفساد**

إن وضع تعريف شامل للفساد أمر صعب، إذ أن المجتمعات تختلف في تقييم مفهوم الفساد، فما يعد فسادا في مجتمع قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر، وأدبيات الفساد واسعة ومتنوعة ومتعددة بتعدد ميادين البحث، وفيما يلي سنورد بعض التعاريف:

**1/- تعريف البنك الدولي:** وضع البنك الدولي عدة تعاريف للفساد، وأشهرها التعريف التالي: "الفساد هو إساءة استعمال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة".[2]

وهو تعريف مبسط و واضح في جميع الكتابات، وتحت هذا التعريف تندرج جميع الأعمال غير المشروعة مثل الرشوة وما يصاحبها من التهرب الضريبي، والغش الجمركي والمحسوبية وغيرها.[3]

فالفساد يحدث عادة:

---

[1] Michael G.Mimicopoulos, Lada Kyj, and Nicolas Sormani, **Public Governance Indicators : A Literature Review**, Department of Economic and Social Affairs, New York, United Nation, 2007.

[2] لمزيد من التفاصيل أنظر:

Sam Vaknin, **Crime and corruption**, United Press International , Skopje, Macedonia, 2003, p 18.

[3] بشير مصيطفي، **دراسات اقتصادية**، العدد 6، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 10،11.

**1**- عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز رشوة لتسهيل عقد وإجراءات مناقصة عامة.

**2**- كما يتم عندما يعرض وكلاء أو وسطاء الشركات أو أعمال خاصة، بتقديم رشوة للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين النافذة.

**3**- كما يمكن للفساد أن يحصل عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة.[1]

والمشكلة في هذا التعريف هي أنه لا يعتبر كل حالات إساءة استخدام السلطة الوظيفية فسادا، لأنه من وجهة نظر هذا التعريف تم تصنيف بعض الحالات على أساس أنها سرقة، تزوير، اختلاس ولكن لا تصنف باعتبارها فسادا.[2]

**2/- تعريف صندوق النقد الدولي:** استغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في التجارة الوظيفية أو الابتزاز أو المحاباة أو لإهدار المال العام أو التلاعب فيه سواء كان ذلك مباشرا أم غير مباشر.[3]

**3/- تعريف منظمة الأمم المتحدة:** إن مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 عرف الفساد كما يلي: "القيام بأعمال تمثل أداء غير سليم للواجب، أو إساءة استغلال لموقع أو سلطة بما في ذلك أفعال الإغفال توقعا لمزية أو سعيا للحصول على مزية يوعد بها

---

[1] عدنان محمد الضمور، **الفساد المالي والإداري كأحد محددات العنف في المجتمع**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2014، ص 28.

أو عبد القادر الشيلخي، **دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص 349.

[2] أنظر: لوريس بيجو فيتش، **آراء في الفساد –الأسباب و النتائج–**، مركز المشروعات الدولية الخاصة، www.cipe-arabia.org، اطلع عليه يوم: 15-09-2014، ص 13.

[3] لؤي أديب العيسى، **الفساد الإداري والبطالة**، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2014، ص 28.

أو تعرض أو تطلب بشكل مباشر أو غير مباشر أو إثر قبول مزية ممنوحة بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء للشخص ذاته أو لصالح شخص آخر".[1]

غير أن هذا التعريف لم يتفق حوله، وتم التراجع عنه في المشروع النهائي للاتفاقية، حيث أنه لم يعرف الفساد ولكنه أشار إلى صوره، وهي الرشوة واختلاس الممتلكات، والمتاجرة بالنقود وإساءة استعمال الوظيفة، والإثراء غير المشروع...الخ[2]

**ثانيا: أنواع الفساد**

يتم تقسيم الفساد إلى[3]:

**أ- فساد صغير**: ويشمل:- آلية دفع الرشوة والعمولة (المباشر) إلى الموظفين والمسؤولين في الحكومة، وفي القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات، وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية.

- وضع اليد على المال العام والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي، وفي قطاع الأعمال العام والخاص.

**ب- فساد كبير**: والمرتبط بالصفقات في عالم المقاولات، وتجارة السلاح، والحصول على التوكيلات التجارية للشركات الدولية الكبرى (متعددة الجنسية)، وما إلى ذلك من الممارسات، ويحدث مثل هذا (الفساد الكبير) عادة على المستويين السياسي والبيروقراطي، مع ملاحظة أن الأول يمكن أن يكون مستقلا، بدرجة أو بأخرى عن الثاني، أو يمكن أن يكون بينهما درجة

---

[1] بابكر عبد الله الشيخ، **العولمة والفساد**، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003، ص 5.

[2] حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013، ص 22.

[3] لهيب توما ميخا، **التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة إلى البلدان العربية**، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد السادس عشر، العراق، 2008، ص ص 125-126.

عالية من التدخل أو التشابك، إذ عادة ما يرتبط الفساد السياسي بالفساد المالي حيث تتحول الوظائف البيروقراطية العليا إلى أدوات للإثراء الشخصي المتصاعد.

فالمسئولون الموصفون بهذه الظاهرة يتقنون استخدام أساليبه كما أن ممارسات الفساد يغطي بعضها بعضا، وفي أغلب الأحيان يغض النظر عما يعرف بالفساد الصغير في بلد شاع فيه الفساد الكبير، والفرق بين هذين النمطين من الفساد يكمن في بيئته من جهة وفي قيمته ودرجة تأثيره على الموارد الاقتصادية والمال العام من جهة أخرى.

وتتباين مستويات الفساد بتباين النظم السياسية، فينخفض مستواه في النظم التي تقوم فيها الضوابط المؤسسية بين الفروع الثلاثة للحكم (الجهاز التنفيذي، والجهاز التشريعي، والجهاز القضائي) آليات فعالة لمنع وكشف هذا السلوك غير المشروع والمعاقبة عليه، ويوفر فيها النشاط الحكومي بطبعه فرصا لأقل نسبيا للفساد، ويزدريه فيها المجتمع.

وترتفع مستويات الفساد حيثما تضعف الآليات المؤسسية لمكافحته أو لا تستعمل، ويوفر تحكم الحكومة في الموارد الاقتصادية وتنظيمها لها على نطاق واسع فرصا وفيرة للا مشروعية، ويتفشى الفساد بدرجة يصبح معها أمرا مقبولا ومسموحا به.[1]

وبالإضافة إلى ذلك لكي تفهم مشكلة الفساد المنظم لابد من تصنيفه إلى فئتين: الفئة الأولى هي "الطلب" والثانية هي "العرض"، فبينما يشير جانب الطلب إلى أصحاب المراكز والنفوذ والسلطة الذين يقدمون ميزة أو أفضلية أو يسهلون الحصول على مكاسب شخصية، فإن جانب العرض يتعلق بأولئك الساعين للحصول على مزايا أو مصالح أو مكافآت شخصية أو مكاسب مالية.

[1] UNDP، **مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم**، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، نوفمبر 1998، ص 1-9.

**الجدول رقم(2-1 ): العرض والطلب على الفساد**

| جانب الطلب | | جانب العرض |
|---|---|---|
| أولئك المتصلون بالقائمين على السلطة ويتحكمون في صنع القرار على مختلف الأصعدة في المجتمع (سواء في المجالات العامة أو الخاصة) والراغبون في إعطاء الغير مزايا للحصول على مكاسب شخصية عن طريق الرشوة أو أية مكافآت أخرى. | **مقابل** | أولئك الذين يعتمدون على السلطة للحصول على مزايا على مختلف الأصعدة في المجتمع (سواء في المجالات العامة أو الخاصة) والذين يسعون إلى التأثير على صنع القرار للحصول على مكاسب شخصية عن طريق الرشوة أو أية مكافآت أخرى. |

**المصدر:** جواد رشمي، **الفساد المؤسسي: هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟**، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2004، ص 3.

**ثالثا: آليات مكافحة الفساد**

إن السيطرة على الفساد ومكافحته هو سعي طويل الأجل، يتطلب آليات قائمة على مبدأ المساءلة، الإصلاح، والشفافية، التي تؤدي إلى تقوية مؤسسات الحكم وآلياته، وفي هذا الصدد فقد طرح الحكم الراشد عدة آليات لمكافحة الفساد بصفة عامة.

1- **الشفافية والفساد:** فالشفافية تقضي على الفساد من خلال أنها تقوم على:

- التدفق الحر للمعلومات[1]
- تحقيق المصلحة العامة: لأن غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين يعتبر سبب رئيسي للاجتهادات الشخصية بشكل لا يخدم المصلحة العامة
- توفير النجاح والاستمرارية لأي منظمة تريد مكافحة الفساد
- المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة[2]
- رفع مستوى الوعي لدى السكان في مجال حقوقهم، وتحفيزهم على المشاركة والمطالبة باحتياجاتهم.

فالشفافية تقضي على الفساد من خلال أنها تعمل وفقا لسيادة القانون، فإصلاح مؤسسات الدولة وجعلها أكثر شفافية ركن أساسي من أركان الحكم الراشد، وذلك لأنها تعتبر عنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية، التي تتطلب جعل جميع القرارات والحسابات العامة وتقارير مدققي الحسابات متاحة للفحص العمومي البسيط.[3]

2- **المساءلة والفساد:** من الواضح أن المساءلة تعتبر عنصرا فعالا من عناصر الحكم الراشد، التي من شأنها القضاء على الفساد من خلال أنها تتم عندما يكون كل مستوى أو فرد مسؤول في الإدارة مسؤول عن تصرفاته أمام مستوى إداري آخر.[4]

فمن دون حكومة مسؤولة يصبح الحديث عن الحد من الفساد هو أمر مبالغ فيه إن لم يكن مستحيلا، وجوهر الأمر هنا هو ضرورة فصل السلطات، فتتولى السلطة التنفيذية تنفيذ السياسات العامة بشفافية، بينما تهتم السلطة التشريعية بسن القوانين والسياسات ومراقبة ومساءلة السلطة التنفيذية في أدائها للمهام الموكلة إليها، أما السلطة القضائية فيعهم إليها

---

[1] رانيا قطيشات، **المساءلة والشفافية في البلديات**، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جويلية 2011، ص 312.

[2] محمد الصيرفي، **الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري**، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، 2008، ص 223.

[3] رانيا قطيشات، **مرجع سبق ذكره**، ص 313.

[4] زهير عبد الكريم الكايد،**مرجع سبق ذكره**، ص 241.

بالسهر على الحكم في المنازعات وتطبيق القانون وحماية الدستور، كما يجب أن تخضع كل السلطات السالفة الذكر للمساءلة من قبل المواطنين، الذي يمكن أن يتم من خلال العديد من الآليات، كنشر المعلومات عن أنشطتها والإجابة بصفة مباشرة أو غير مباشرة عن استفسارات المواطنين...[1]

كذلك تعتبر الرقابة آلية فعالة في مكافحة الفساد، فالربط بين المساءلة والرقابة جاء لإضفاء الفاعلية على مضمون المساءلة، من خلال الرقابة حتى يصبح المسئولون عرضة للاستجواب.[2]

3- **المشاركة كعنصر أساسي لبناء دولة القانون:** في ظل التغيرات الحاصلة منذ التسعينيات تزايد الاهتمام الدولي بالمنظمات غير الحكومية كشريك للدولة، فطبيعة علاقة الدولة بالمجتمع المدني أحد أهم محاور حسن الحكم، وفي ظل تزايد و تنامي دور المنظمات غير الحكومية كشريك ثلاثي في عملية التنمية. يمكن تقسيم هذه الأدوار من خلال الاستفادة من مؤشرات الحكم الراشد ووضع مبادئ المساءلة والشفافية. فالمجتمع المدني يلعب دورا ملموسا في تحقيق التنمية الشاملة وإحداث التحول الديمقراطي من خلال العمل على غرس القيم وتعزيز الممارسات الديمقراطية في المجتمع وتوفير البيئة الملائمة لتأسيس الحكم الراشد والقضاء على الفساد.[3]

كما تلعب تنظيمات المجتمع المدني دورا حيويا في الحد من الفساد، وذلك من خلال زيادة التوعية في أوساط الجماهير بمخاطر الفساد والضغط على الحكومات من أجل اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الفساد، هذا فضلا على قدرتها في كشف مكامن الضعف في النظام.[4]

---

[1] منظمة الشفافية الدولية، **نظام النزاهة العربية في مواجهة الفساد**، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005، ص 65.

[2] عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، القاهرة، 2008، ص 273.

[3] ناجي عبد النور، **مرجع سبق ذكره**، ص 113.

[4] منظمة الشفافية الدولية، **نظام النزاهة العربي في مواجهة الفساد**، مرجع سبق ذكره، ص 65.

**الفرع الثاني: مؤشر سيادة القانون Rule of Law**

تعرف سيادة القانون على أنها: "يجب على جميع الأشخاص والسلطات داخل الدولة، سواء كانت عامة أو خاصة، أن يكونوا ملزمين بواسطة وبتفويض من القوانين المعلن عنها، التي لها تأثير (عموما) في المستقبل والمعلنة إداريا في المحاكم".[1]

يعني ذلك خضوع الدولة للقانون، والدولة لا تكون قانونية إلا حيث تخضع فيها جميع الهيئات الحاكمة لقواعد تقيدها وتسمو عليها، أي أن مبدأ خضوع الدولة للقانون يهدف إلى جعل السلطات الحاكمة في الدولة تخضع لقواعد ملزمة لها كما هي ملزمة بالنسبة للمحكومين.[2]

ويهدف هذا المؤشر إلى تقدير مدى ثقة الأفراد بالقواعد القانونية ومدى التزامهم بتلك القواعد، خاصة فيما يتعلق بمدى شيوع الجريمة، وكفاءة و فعالية القضاء في إجراءاته وأحكامه.[3] أي أنه يسعى إلى إعطاء صورة عن مدى خضوع الدولة بمفهومها الواسع للقانون الذي أقرته في دستورها وفي القواعد واللوائح القانونية التي أصدرتها، أم أنها خاضعة لحاكم واحد إرادته قانون، ومشيئته نظام، يحكم بما يشاء ويفعل ما يريد.[4]

ولا تفترض أهمية تفعيل النظم القانونية على حماية حقوق الأفراد وضمان صيانة القيم الديمقراطية فقط، بل يمتد ليشمل بناء أسس اقتصاد قوي يسمح للجميع بالمشاركة في إقامة الشركات على أسس وقواعد قانونية واضحة، وأخرى للحماية من الغش والخداع وضمان التصفية العادلة للأصول في حالة العجز عن الوفاء بالدين.[5]

---

[1] Tom Bingham, **The Rule of Law** , Published by Allen Lane, Penguin Press, 2010, p 8.

[2] مصطفي كمال السيد، صلاح سالم زرنوقة، **الفساد و التنمية–الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية–**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1999، ص 338.

[3] Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, **op.cit**, p 6.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **نحو إقامة مجتمع المعرفة، تقرير التنمية الإنسانية العربية**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الأردن، 2003، ص 146.

[5] البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008، ص 49، على الموقع: www.doingbusiness.org، اطلع عليه يوم 15-10-2014.

كما يوصف حكم أو سيادة القانون بعناصره الأساسية والمتمثلة في: نظام عدالة نزيه ومنصف، وحكومة تمثيلية، ويعبر عن تلازم الأنظمة التشريعية والقضائية الناجحة والنافذة والحكومة التي تطبق القوانين بشكل عادل ومنصف وبالتساوي على جميع الأفراد.[1]

وتستند سيادة القانون إلى ثلاثة مبادئ ديمقراطية رئيسية وهي: قوة القانون، المعاملة المتساوية أمام القانون، والامتناع عن التنفيذ الجزئي للقانون.وهذه الخصائص هي التي أدت إلى أن تكون سيادة القانون جزء لا يتجزأ من النظام الديمقراطي.[2]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن دولة القانون تقوم على عنصرين، سيادة وحكم القانون بمفهومه الواسع وخضوع مختلف الأطراف له بما فيها السلطات العامة، ووجود محاكم تسهر على احترام القانون من طرف الجميع، وإذا كانت معظم الدول تقبل إخضاع سلطاتها العامة لمبدأ المشروعية بمعناه الواسع (الدستور، التشريعات والتنظيمات) فإن ذلك يتطلب من جهة أخرى إحداث جهاز قضائي قوي ومستقل يتوافر على جميع الصلاحيات للقيام بدوره في الرقابة والمساءلة.[3]

والشكل التالي يوضح الشروط التي يجب على المشرع وضعها لفرض إدارة الحكم ودولة القانون في المجتمع:

---

[1] شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2] جين روجرز، **ترسيخ مبادئ الديمقراطية**، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2005، ص 4.

[3] عبد الله حارس، **استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة**، ورقة مقدمة ضمن بحوث ومناقشات ندوة المساءلة والمحاسبة تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية لمكافحة الفساد، لبنان، 2007، ص 419.

**الشكل رقم (1- 3): الإطار القانوني والنظم الرقابية لإدارة الحكم**

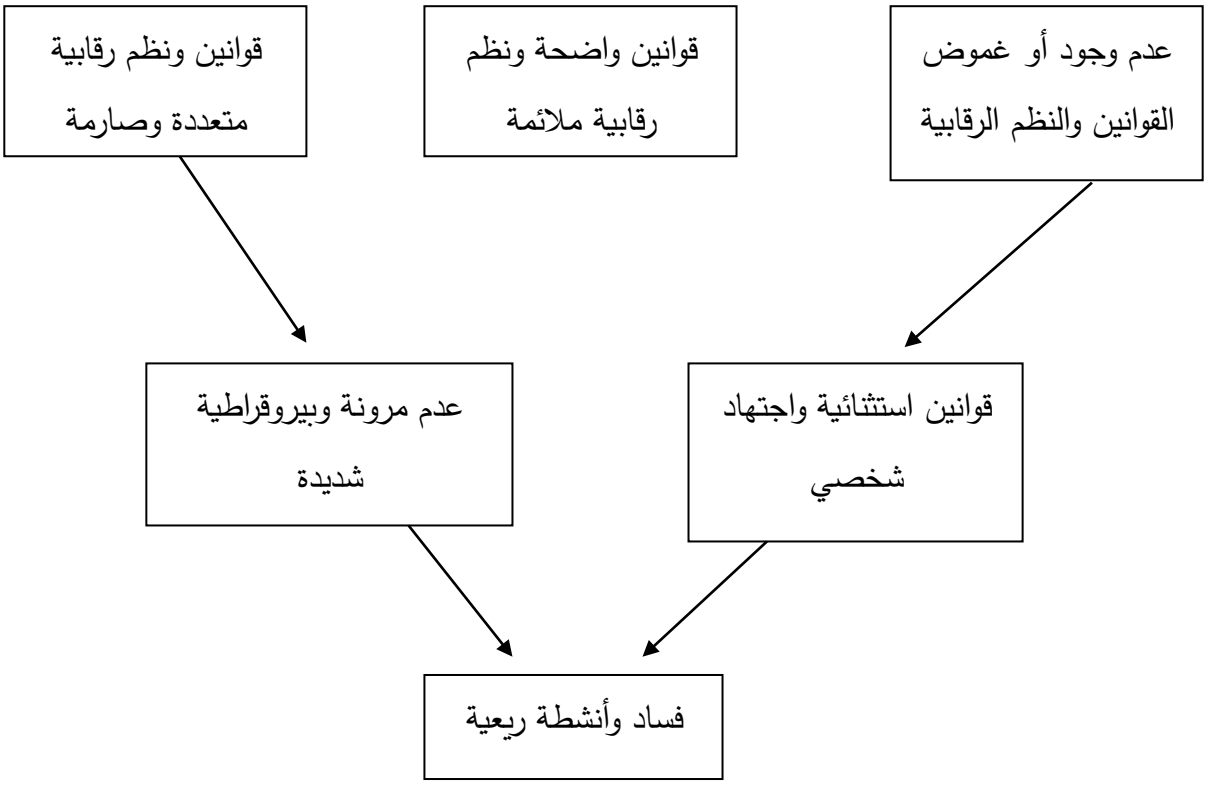


**المصدر:** إبراهيم فريد عاكوم، **إدارة الحكم والعولمة ( وجهة نظر اقتصادية)**، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، العدد 117، أبو ظبي، الإمارات، 2006، ص 66.

**المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي**

يمثل هذا المعيار المسار الذي من خلاله تختار الحكومات وتراقب ويتم تغييرها، ويشمل هذا المعيار مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف.

**الفرع الأول: مؤشر الديمقراطية (الصوت والمساءلة) Voice and Accountability**

يقيس هذه المؤشر مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.[1]

**أولا: المساءلة**

هي التزام من بيدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم، ومن منظور حقوق الإنسان تفهم بصورة أفضل على أنها طبيعة العلاقة بين مجموعتين من الأطراف الفاعلة، أصحاب الحقوق والمكلفون بالواجبات، فالعلاقة الخاضعة للمساءلة هي علاقة يلتزم فيها المكلفون بالواجبات (قادة، إدارات حكومية، مديرون...) بتحمل مسؤولية وتبعات أفعالهم، بينما يكون بمقدور أصحاب الحقوق (مواطنين أو عملاء) مساءلة هؤلاء المكلفين بالواجبات عن طريق ممارسة المشاركة بالرأي.

كما أن هناك من عرف المساءلة بأنها واجب المسؤولين، مهما كانت مناصبهم وبغض النظر عن الطريقة التي وصلوا بواسطتها إلى الحكم، في وضع تقارير دورية عن عملهم وإنجازاتهم والصعوبات التي أعاقت نجاحاتهم وتقديمها إلى المواطنين أصحاب الولاية والحق في الإطلاع على كل ما يجري على الساحة الحكومية.[2]

فالمساءلة تتطلب القدرة على المحاسبة والتنفيذ على حد سواء، فلكي يخضع السياسيون والموظفون الحكوميون للمساءلة، فلا بد من محاسبتهم على أفعالهم،[3] من خلال:

---

[1] شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

[2] كيمبرلي إن اليوت، **الفساد و الاقتصاد العالمي**، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000، ص 199.

[3] المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، **المشاركة بالرأي و المساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات**، وثيقة معلومات أساسية (فعاليات التدريب الإقليمي للبرنامج التابع للأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، القاهرة، 5/3 أكتوبر، 2010)، ص5.

- **مسلكهم**، من حيث ضرورة امتثالهم للقانون وعدم إساءة استخدام سلطاتهم.
- **أدائهم**، من حيث ضرورة قيامهم على خدمة المصلحة العامة بأسلوب يتسم بالكفاءة والفعالية والنزاهة، وفي المقابل فالناس لهم حقوق و عليهم مسؤوليات، بما في ذلك الحق في الحصول على المعلومات، والحق في التنظيم، والحق في الحصول على الخدمات مع الالتزام بالنهوض بمسؤولياتهم بوصفهم مواطنين.

ومن الآليات الشائع استخدامها في هذا الصدد بطاقات استطلاع رأي المواطن في تقديم الخدمة، وإجراء تحليل مستقل الموازنة، وتشكيل لجان إشراف على مختلف أصحاب المصلحة، وعلاوة على ذلك فإنه يوسع منظمات المجتمع المدني أن تسهم في تدعيم عمل لجان الإشراف البرلمانية.[1]

وتقوم المساءلة على مجموعة دعائم هي:

- **المساءلة المالية:** هي التزام أي شخص يتولي مسؤولية موارد أو منصب عام بتقدير تقارير عن الاستخدام المقصود والفعلي لموارد المنصب الذي يشغله ويشمل ذلك ضمان الشفافية في الخطوات العملية والإجراءات للوفاء بهذا الالتزام.
- **المساءلة الإدارية:** تتضمن نظم الرقابة الداخلية على الحكومة، وهي بذلك تكفل و تضمن سلامة تطبيق القيود والضوابط التي تفرضها النصوص القانونية على المواطنين المشاركين فيها، وتتضمن هذه المعايير حوافز الخدمة المدنية، ومواثيق الأخلاقيات والعقوبات الجنائية، والمراجعة الإدارية.
- **المساءلة السياسية:** هي نقطة بداية فعالة للرقابة، وتبدأ بالانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة، حيث تعتبر الانتخابات وسيلة أو أداة بيد الشعب لتقويم أعمال

[1] تقرير البنك الدولي، **مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، دروس مستفادة من التحولات السياسية والاقتصادية السابقة، 2011، ص 13.

مسؤوليهم وممثليهم أثناء شغلهم للمناصب العامة، وإصدار الأحكام بشأنهم إما بمكافئتهم أو بمعاقبتهم.

- **المساءلة الاجتماعية:** هي منهج لمواجهة الاحتياجات، تقوم على المشاركة المدنية، وإشراك المواطنين والجماعات التي تطالب بفرض أكبر قدر من المساءلة العامة.

وعليه فالمساءلة تعني إذا إمكانية أن يتعرض صانعوا القرار في الدولة، أو في القطاع الخاص، أو في منظمات المجتمع المدني للمحاسبة أمام الرأي العام أو مؤسساته.[1]

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى عنصر هام وركيزة من ركائز الصوت والمساءلة وهي الديمقراطية.

**ثانيا: الديمقراطية**

كلمة الديمقراطية "Démocratie" من أصل إغريقي مكونة من مقطعين الأول: "Demos" وتعني "شعب"، والثاني "Kratos" وتعني "سلطة". ولما نجمع الكلمتين يصبح معناها "سلطة الشعب"، ولهذا نجد شعارا في بعض المؤسسات الرسمية "من الشعب وإلى الشعب" ويهدف الشعار إلى معنى حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب.[2]

أما "جان جاك روسو" في مؤلفة العقد الاجتماعي فيعرف الديمقراطية الكاملة على أنها الممارسة الفعلية والمباشرة لشؤون الحكم من طرف الشعب مستحيلة التحقيق، وهذا لأن معناها الوجودي هي أن يمتلك الشعب الكلمة العليا والأخيرة في أمور تتعلق بانتخاب ممثلي البرلمان، رقابة النواب في أداء الوظائف، ممارسة الانتخابات بكل نزاهة، المشاركة في إصدار بعض القوانين والتشريعات التي تتطلب رأي الشعب.[3]

---

[1] بلخير آسيا، **إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي –بين النظرية و التطبيق–**، رسالة ماجيستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009، ص 52.

[2] أحمد قوراية، **ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 148.

[3] محمد رفعت عبد الوهاب، **الأنظمة السياسية**، منشورات دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005، ص 152.

والديمقراطية بمعناها العام تعني طريقة أو أسلوب في الحياة يعتقد كل فرد من خلاله أن لديه حرية المشاركة في قيم المجتمع.[1]

أما فيما يخص الديمقراطية المعاصرة فهي عبارة عن مجمل الترتيبات المؤسساتية التي تؤمن الوصول إلى قرارات سياسية والتي يتمكن فيها الأفراد من امتلاك القدرة على التقرير من خلال التنافس على أصوات الناخبين، التي تخول الأفراد العاديين أن يمتلكوا صلاحية أو شرعية ومشروعية ممارسة الحكم واتخاذ القرارات وفق ما تم التعاقد عليه مع الناخبين غير أن أصوات الناخبين لا تكون لها قيمة إن لم تكن مقرونة بحرية الاختيار بين عدة بدائل، وذلك ما جعل آلان تورين ( Alan Turin) في 1993 يقر بأنه "لا وجود للديمقراطية من دون حرية اختيار الحاكمين من قبل المحكومين ومن دون تعددية سياسية".[2]

هذا التفسير للديمقراطية جعل منها آليات تنظيمية بالأساس، وعليه فالدولة المعاصرة تصبح ديمقراطية إذا تم اختيار صناع القرار فيها على أساس انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، تتاح فيها فرص التنافس السياسي الحر والنزيه للمرشحين، فالانتخابات حسب التجربة المعاصرة هي جوهر العملية الديمقراطية.[3]

وعليه يمكن وضع تعريف إجرائي لمفهوم الديمقراطية ينطلق من وصف الديمقراطية كنمط للحكم تقوم على تسيير الشؤون العامة داخل المجتمع الذي توجد فيه، وعلى ترسيخ قيم المشاركة والمواطنة وحكم القانون بما يضمن الحريات العامة وكرامة الإنسان.

وإذا ما أخذنا الديمقراطية على أنها شكل حكم يعمل جيدا اعتمادا على منظومة القيم فإن الحكم يشكل جوهر الديمقراطية، وحين تشكل الديمقراطية نموذجا يسعى إلى الحفاظ على كرامة الفرد

---

[1] هشام محمود الأقداحي، **الاستقرار السياسي في العالم المعاصر**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، 2009، ص 153.

[2] Jaque Chevallier, **L'état Post Moderne**, 2ème édition, série politique, Paris, L.G.D.J, 2004, pp 136-137.

[3] غزوي محمد، سليم محمد، **نظرات حول الديمقراطية**، دار وائل للنشر، عمان، 2000، ص 9.

وحقوقه الأساسية وحرياته العامة وتعزيزها وحمايتها عند ذلك تعتبر الديمقراطية والحكم وجهتين لمعادلة واحدة وهي التنمية.[1]

وباختصار فإن الديمقراطية تقوم على مجموعة من المبادئ [2]، تتلخص في محورين أساسيين:

- **الحقوق السياسية:** وتشمل طريقة تعيين الحكومة، وجود نظام انتخابي، التنافس الحر بين الأحزاب السياسية، حق المواطن في الترشح والانتخاب.
- **الحقوق المدنية:** وتشمل حرية التعبير، حرية تكوين الجمعيات والمظاهرات، وأيضا حرية التنظيم السياسي...[3]

**الفرع الثاني: مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence**

يقيس هذا المؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.[4]

ولأن عدم الاستقرار السياسي والعنف من الظواهر السياسية والاجتماعية التي تتميز بأنها ظواهر مركبة، ومتعددة المتغيرات (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية ونفسية)، كما أن المفاهيم الدالة عليها هي الأخرى تتسم بالعمومية والتعقيد وتعدد الأبعاد، بل انها تتغير مع تبدل الظروف والبيئات يبدو من الضروري تحديد المقصود بهما ودور الحكم الراشد في القضاء عليهما أو في التقليل من إمكانية حدوثهما.

---

[1] وسيم حرب وآخرون، **إشكاليات الديمقراطية و التنمية في المنطقة العربية**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص199.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2002، ص 32.

[3] Cindy Duc, Emmanuelle Lavallée, **Les bases de données sur la gouvernance**, cahier de recherche n° 2004-12, Université Paris Dauphine, 2004, p6.

[4] مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد، **أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم**، مجلة تنمية الرافدين، العدد 109، المجلد 34، العراق، 2012، ص 192.

**أولا: مفهوم عدم الاستقرار السياسي**

بعض الباحثين تعرضوا للاستقرار السياسي باستخدام مفهوم المخالفة، أي عن طريق دراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي، وبذلك نجد أنفسنا أمام نوع من التعريفات السلبية، بعبارة أخرى لقد انشغل الفكر السياسي بتحليل عوامل عدم الاستقرار السياسي من تفاوت اجتماعي – اقتصادي وتدهور مؤسسي وتشتت ثقافي بأكثر مما انشغل بتوصيف ظاهرة الاستقرار السياسي في حد ذاته.[1]

كما يمكن تعريف الاستقرار السياسي إجرائيا على أنه: "عدم استخدام العنق لأغراض سياسية، ولجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام".[2]

وبناءا على هذا يتم تعريف أنظمة الاستقرار السياسي والإداري والدستوري على أنها أنظمة تتمتع مؤسساتها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعسكرية بالاستقرار السياسي والإداري في تنظيماتها وهياكلها الأساسية وتقسيماتها الضبطية والإدارية بشكل يحقق لها التوازن والاستقرار في ظل أي متغيرات سياسية مفاجئة قد تحدث في المجتمع.[3]

أما بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي فقد اختلف الباحثون في تحديد مفهومه ذلك أنه يكاد لا يوجد مجتمع سياسي يخلو من هذه الظاهرة، كونها مفهوما نسبيا، تزداد حدته في الدول المتخلفة بنسبة أكبر من الدول المتقدمة.

---

[1] رائد نايف حاج سليمان، **الاستقرار السياسي ومؤشراته**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2592، 21 مارس 2009، ص 2.

[2] خالد حنفي علي، **الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 153، جويلية 2003، ص 30.

[3] سالم القمودي، **سيكولوجية السلطة** ، ط2، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت ، 2000، ص 118.

ويعرف عدم الاستقرار السياسي Political Instability بأنه: "وضعية تتسم بالتغيير السريع، غير المنضبط أو المحكم، وبتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية وانخفاض قدرات النظام السياسي".[1]

ويشار إلى عدم الاستقرار السياسي بخطر الدولة السياسي ويتضمن أربعة عناصر:[2]

- التغيير المستمر في السلطات الحاكمة، وعدم كفاءة الرقابة والمساءلة للسلطات الحاكمة.
- الاعتقالات والعنف السياسي، وما يترتب عليه من انتشار للجرائم والسرقات.
- المظاهرات والثورات المعارضة لأفعال وتصرفات السلطات الحاكمة، وهل يتم تشكيلها بشكل قانوني.
- انتشار الشغب ما بين أفراد المجتمع، والذي يعود إلى التعارض الداخلي والخارجي، والتدخل العسكري في حل المنازعات، هذا إلى جانب التعصب الديني.

كما أن عدم الاستقرار السياسي حسب رأي "**ابن خلدون**" هو النتيجة لعدم التجانس الثقافي فالأوطان التي تكثر قبائلها وعصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لاختلاف الآراء والأهواء.[3]

لكن هذا الرأي حسب وجهة نظر الباحث لا يمكن اعتماده بشكل مطلق وذلك لحدوث أمثلة في التاريخ تخالف هذا الرأي فدولة المدينة التي ذكرها "**أفلاطون**" تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها وأيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي تتألف من خليط غير متجانس من الأعراف والأديان، لكن فعل

---

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، افريل 1999، ص 52.

[2] عبد العزيز أشرقي، **الحكامة الجيدة (الدولة، الوطنية، الجماعة) ومتطلبات إدارة المواطنة**، ط 2، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الرباط، 2009، ص26.

[3] محمد عابد الجابري، **فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 184-191.

ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي مع استمرار إستراتيجية الدمج العرقي والديني.

**ثانيا: مفهوم العنف**

تتنوع وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم العنف السياسي ويوجد سبه اتفاق بين أغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون دوافعه وأهدافه سياسية.

وبالرغم من الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة الأهداف والقوى المرتبطة به فإن أغلبهم يعرفون العنف السياسي بأنه "استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية".

ويعرفه تيد هندريش بأنه "استعمال القوة المدمر ضد الأشخاص أو الأشياء، والموجه لإحداث تغيرات في سياسة الحكومة أو القائمين على أمرها".[1]

وعرف دليل أكسفورد السياسي العنف السياسي على أنه "استخدام التهديد أو الأذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة مستخدمة الإرهاب السياسي، الاغتيال، المظاهرات، الثورات، الحروب الأهلية".وبعدها توسع المفهوم ليتضمن استخدام الحكومة العنف ضد مواطنيها والذي عرف بعنف الدولة.[2]

كما عرفه آخرون بأنه "كافة أعمال الشغب والأذى والتدمير التي يقصد منها تحقيق أهداف سياسية".[3]

ومن هذا المنطلق يعتبر العنف السياسي مفهوما مركزيا لفهم حالة عدم الاستقرار السياسي، فهو المظهر الرئيسي لهذه الحالة، ويمكن أن يتخذ أشكالا متعددة منها: المظاهرات، الإضرابات، المحاولات الانقلابية، أحداث الشغب، الحروب الأهلية، الاعتقالات، الأحكام بالحبس،

---

[1] قبي آدم، **رؤية نظرية حول العنف السياسي**، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 01، 2002، ص 104.

[2] بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، **علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 21، مارس 2011، ص 133.

[3] حسنين توفيق ابراهيم، **مرجع سبق ذكره**، ص 27.

والإعدام...الخ، فالأنظمة الشمولية في دول العالم الثالث قد تلجأ إلى اعتقال كبار المعارضين وقد يميل البعض الآخر إلى أساليب التطهير والتصفية الجسدية، والهدف منها تحقيق حالة من الاستقرار داخل النظام.[1]

وإذا كان العنف السياسي هو التعبير الرئيسي عدم الاستقرار السياسي، فإنه ليس العنصر الوحيد، فظاهرة عدم الاستقرار السياسي أوسع من مجرد تزايد السلوكيات العنيفة من قبل النظام أو المواطنين أو كليهما.

**المطلب الثالث: قدرة الحكومة**

يمثل هذا المعيار قدرة الدولة والإمكانات المتاحة لها في الإدارة ذات الكفاءة للموارد وتطبيق السياسات الصحيحة ويشمل المؤشرين الآتيين:

**الفرع الأول: مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness**

يقيس هذا المؤشر نوعية الخدمات العامة، نوعية الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوطات السياسية، نوعية إعداد السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.[2]

والتركيز الرئيسي لهذا المؤشر هو المدخلات اللازمة لأن تكون الحكومة قادرة على إنتاج وتنفيذ سياسات جيدة و توفير السلع العامة.

ويكون ذلك من خلال مؤسسات الدولة والتي نستطيع تقسيمها حسب طبيعتها إلى ثلاث أقسام فهناك:

[1] قبي آدم، **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

[2] Daniel Kaufmann and al, **The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues**, op. cit, p4.

**أولا: مؤسسات منظمة للسوق**

أي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية، ونقص المعلومات، وتتمثل في الهيئات التي تنتمي إلى قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، والنقل والخدمات المالية.

**ثانيا: مؤسسات محققة لاستقرار السوق**

وذلك بما توفره من بيئة اقتصادية مستقرة من خلال سياسات اقتصادية ومالية سليمة، وهذه المؤسسات مثل وزارة المالية والبنوك المركزية، ونظم أسعار الصرف، وقواعد الموازنة والضرائب هي المسئولة عن الإدارة الاقتصادية والمالية، وتكفل انخفاض التضخم، وتقليل التقلبات الاقتصادية الكلية إلى أدنى مستوى، وتفادي الأزمات المالية.

**ثالثا: مؤسسات تمنح الشرعية للسوق و تدعم التشغيل الكفء للأسواق**

وهي تشمل نظاما مبنيا بوضوح لحقوق الملكية التي تحمي أصول المستثمرين وعائداتها، وقواعد تنظيمية تحد من الغش ومن السلوك غير القائم على المنافسة، ومؤسسات اجتماعية واقتصادية تخفف من المخاطر وتتصدى للنزاعات الاجتماعية.[1]

ويتم تقييم الدول وفق هذا المؤشر حسب العوامل التالية:

- ✓ مهارة الخدمة المدنية: التنفيذ الفعال لقرارات الحكومة، وقابلية الخدمة العامة للضغط السياسي؛
- ✓ القدرة على إدارة التغيرات السياسية دون تغييرات السياسة الجذرية أو انقطاع في الخدمات الحكومية؛
- ✓ المرونة والتعلم والابتكار داخل القيادة السياسية: القدرة على تنسيق الأهداف المتعارضة إلى سياسات متماسكة؛
- ✓ كفاءة تعبئة الإيرادات وإدارة الميزانية؛

[1] مناد علي، **دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية من خلال حوكمة الشركات –حالة PME/PMI الجزائر**، مذكرة ماجيستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2006/2005، ص 72.

- ✓ جودة البنية التحتية للنقل والاتصالات والكهرباء، وتوفير الرعاية الصحية العامة، والمدارس العامة؛ توافر الخدمات الحكومية عبر الإنترنت؛
- ✓ اتساق السياسات: إلى أي مدى يتم تفخيم التزامات الحكومة من قبل الحكومات الجديدة؛
- ✓ انتشار الروتين: درجة عرقلة التأخيرات البيروقراطية للنشاط التجاري؛
- ✓ جود خدمة دافعي الضرائب وبرنامج المعلومات، و كفاءة وفعالية آلية الطعون؛
- ✓ آليات تنسيق فعالة تضمن اتساق السياسات عبر حدود الإدارات، ويتم تنظيم الهياكل الإدارية على أسس وظيفية مع قدر قليل من الازدواجية.
- ✓ تتم تنظيم العمليات التجارية من الوكالات الحكومية بانتظام لضمان كفاءة عملية اتخاذ القرارات وتنفيذها؛
- ✓ أجهزة القيادة السياسية،والأولويات الإستراتيجية المتفق عليها، وتنفيذ الحكومة للإصلاحات بفعالية.
- ✓ ويستند التعيين والترقية في الحكومة على أساس الجدارة والأداء، وسيادة المعايير الأخلاقية.
- ✓ يتم تنفيذ الميزانية كما هو مخطط لها، والنفقات الفعلية تنحرف قليلا فقط عن المستويات المخططة؛
- ✓ يتم إعداد التقارير المالية والحسابات العامة في السنة على وجه السرعة وبصورة منتظمة وتوفير البيانات بشكل كامل ودقيق؛
- ✓ إلى أي مدى يتم تدقيق الحسابات في الوقت المناسب، واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن تقارير الميزانية ونتائج المراجعة.
- ✓ يتم إنشاء الإيرادات الحكومية من خلال الضرائب الشبه منخفضة، التعريفات الجمركية على الواردات منخفضة وموحدة نسبيا.[1]

[1] **Governance Effectiveness Indicators**, https://www.mcc.gov/who-we-fund/indicator/government-effectiveness-indicator , Consulter le 06-11-2014.

وحسب (Kugler and Tammen 2012 ) يتم قياس فعالية الحكومة في استخراج الموارد من السكان، مما يؤدي إلى المصطلح المدى السياسي النسبي.

المدى السياسي النسبي الذي يقارب قدرة الحكومات على جزء مناسب من الناتج القومي لتحقيق أهداف عامة.[1]

**الفرع الثاني: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية Regulatory Quality**

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص و تساعد على ذلك.

كما يعني أن الحقوق المدنية والسياسات التي يكفلها العقد الاجتماعي ما بين الدولة والشعب والمؤسسات مدونة في الدساتير الوطنية، وأن تكون ممارسة على أرض الواقع ومعاشة بصفة اعتيادية، بطابع يتسم بروح العدالة والمساواة والإنصاف بين جميع أفراد المجتمع الواحد.

ويقيس هذا المؤشر أيضا مدى وجود قوانين وقواعد بالمجتمع تمنح الأفراد والشركات الثقة في التعامل وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية، ويضمن أيضا مدى انتشار الجرائم والسرقات والتي تمثل عائقا أمام ممارسة النشاط الاستثماري، ومدى كفاءة وفعالية القضاء، وتنفيذ العقود طويلة الأجل الخاصة والحكومية، وعدم تحيز القضاء واستقلاليته عن الضغوط السياسية، هذا إلى جانب حماية حقوق الملكية الفكرية.

كما يؤكد هذا المؤشر أيضا على جودة المناخ الاستثماري بالدولة الذي يعتمد بشكل كبير على تفعيل دور القانون ومدى مصداقيته، والقدرة على التنبؤ به، والذي يمثل الأساس اللازم لتفعيل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بالدولة.[2]

ويتضمن هذا المؤشر أيضا نوع من الحريات الأخرى والمتمثلة في حرية النشاط الاقتصادي للخواص، من خلال قياس حجم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والأسواق ودرجات الحرية

[1] Robin Barnaby Calver, **Macroeconomic and Political Determinants of foreign direct investment in Middle East**, Dessertations and theses, paper 1074, Portland State University, 2013, p 10.

[2] صفيح صادق، **مرجع سبق ذكره**، ص 117.

عند القيام بنشاطات اقتصادية معينة، وحجم العوائق المفروضة كالتسعير والرقابة غير الوافية على المصارف والضبط المفرط للتجارة الخارجية والتي تعيق شروط التجارة المبنية على اقتصاد الحريات.

إن الحكم الراشد يتطلب عدم استبعاد أي عنصر من النشاط الإنساني في خدمة التنمية وأصبح هذا الحكم يشكل أحد الأحداث الملاحظة في التطور الحديث للرأسمالية والتي جاءت للتقليص والتحكم في إفراط طرح آدم سميث " دعه يعمل دعه يمر " لأن هذا الإفراط أوجد الكثير من الاتهامات النابعة من أن فكرة وشاح ومصيدة اليد الخفية والتي تضبط كمعيار للأهداف والأفعال الشخصية لم تؤد إلى تظافر الجهود لأجل خدمة الصالح العام، ومن نافذة القول فإنه مقبول وفي كل التجمعات الإنسانية من أن حياة الجماعة ومصالحها المفهومة جيدا هي التي تجبر وتفرض قبل كل اعتبار للمصلحة الخاصة والفردية، وعليه فإن الحكم الراشد جاء لتصحيح أخطاء الدولة الحديثة.

**خاتمة الفصل الأول:**

تم التطرق في هذا الفصل إلى التطور التاريخي لمفهوم الحكم الراشد، ثم التعرض لمختلف ركائزه و معاييره الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية، لنختتم هذا الفصل بالتطرق بالتفصيل لمعايير الحكم الراشد وفق مقاربة البنك الدولي وذلك لما تتميز به هذه المؤشرات من دقة وشمولية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن التحول من مفهوم الحكم إلى الحكم الراشد يقدم بعدا معياريا لمعالجة نوعية الحكم، فأجندة الحكم الجيد تفرض شروطا في عملية صياغة السياسات وصنع القرارات العامة ويتجاوز الحكم الراشد قدرة القطاع العام في توجيه القواعد التي تخلق إطار الشرعية والفعالية والكفاءة لتوجيه السياسة العامة، إذ يتعلق الأمر بإدارة الشوؤن العامة بطريقة تتسم بالشفافية والمساءلة والعدالة، وسيادة القانون والقضاء المستقل، والفصل الواضح بين السلطات الثلاث في الدولة، وتفعيل وكالات وهيئات الرقابة، وهو الأمر الذي جعل الحكم الآن أكثر شمولا وديمقراطية ومشاركة مما كان عليه في الماضي، ولم تعد الدولة الطرف الوحيد الفاعل في اتخاذ القرار وتقديم الخدمات، فأصبح هناك شركاء لها وهم القطاع الخاص والمجتمع المدني وهذا ما رأيناه في هذا الفصل.

# الفصل الثاني:
# ميكانيزمات تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر

**تمهيد:**

بعد التعرف على مفهوم الحكم الراشد في الفصل السابق، تبين لنا أن له مكانة كبيرة في مختلف الدراسات الأكاديمية على المستوى الدولي، هذا لارتباطه بقضية التنمية، التي لا يمكن تحقيقها دون جلب وضمان استثمار أجنبي مستقر، وهذا لا يعد بالمهام السهلة على دول العالم خاصة النامية منها، نظرا لما يشهده استقطاب رأس المال الأجنبي من تنافسية بين البلدان.

فعملية استقطاب الاستثمار الأجنبي تتطلب بصفة أساسية خلق مناخ استثماري ملائم، فالمستثمرون لن يقدموا على استثمار أموالهم في بيئات غير مستقرة ولا في تلك التي يترعرع فيها الفساد وعدم الاستقرار السياسي، كما أنهم ليسوا مستعدين للمخاطرة بأموالهم في بيئات تتميز بالتغير المستمر في أنظمتها السياسية، وتنعدم فيها سيادة القانون التي تضمن لهم حرية التصرف في تلك الأموال. ومن هنا تبرز أهمية الحكم الراشد في جلب الاستثمار الأجنبي نظرا لما يرتكز عليه من مبادئ تعكس الديمقراطية، العدالة والمساواة، وسيادة القانون والحد من الفساد، وكلها مبادئ تعمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى أهم قنوات تأثير مؤشرات الحكم الراشد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، انطلاقا من مؤشر مكافحة الفساد، سيادة القانون، والاستقرار السياسي، ثم مؤشر فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، والصوت والمساءلة، لكن قبل هذا لا بد من التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتاج التنمية الاقتصادية في أية دولة، خاصة في الدول النامية إلى رؤوس أموال ضخمة لبعثها، هذا لا يتوفر إلا عن طريق حركة رؤوس الأموال الدولية الوافدة من خارج الحدود ممثلة في الاستثمارات الأجنبية[1]، لذلك فقد خصصنا هذا المبحث للتعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، آثاره الاقتصادية، و مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

### المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف نظرة الباحثين والمفكرين الاقتصاديين عن نظرة المنظمات والهيئات والمؤسسات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أنهما تشتركان في نقطتين أساسيتين هما: الملكية للمشروع وحق المراقبة للمؤسسة المستثمر فيها، أي أن "هذا الاستثمار يمكِّن الكيان الذي يستثمر في ممارسة الرقابة المباشرة على أصول الشركة التي أستثمر فيها"[2]، ولذلك سوف نحاول عرض أهم التعريفات في هذا المجال:

#### 1.تعريفه بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ( O.E.C.D):

"هو الاستثمار لأغراض بناء علاقات اقتصادية دائمة تسمح بإمكانية ممارسة التأثير الفعال إداريا".[3]

---

[1] عبد الكريم كاكي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 12.

[2] Elena Arnal, **L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail**, Conférences OECD-OIT sur la responsabilité sociale des entreprises emploi et relation professionnelles : Promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée, Paris, 23-24 Juin 2008, p 3.

[3] ESCWA, **The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries**, U.N, New York, 2000, p14.

**2.تعرف المنظمة العالمية للتجارة (OMC):**

"الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بامتلاك موجودات في دولة أخرى (الدولة المضيفة) مع وجود النية في إدارة تلك الموجودات".[1]

**3.تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD):**

يعرف الأونكتاد الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم ( الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (البلد المستقبل للاستثمار).[2]

**4.تعريف صندوق النقد الدولي ( FMI):**

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي فإنه يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر "ذلك النوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، بالإضافة إلى تمتع المستثمر الأجنبي المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ إلى إدارة المؤسسة".[3]

---

[1] يوسف مسعداوي، **تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة ، جوان 2008 ، ص 163.

[2] علي عبد القادر، **محددات الإستثمار الأجنبي المباشر**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، العدد الواحد والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004، ص 4.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 251.

**5.تعريف جيل برتان:**

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: " يستلزم السيطرة والإشراف على المشروع بحيث يأخذ هذا الاستثمار بشكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة المتساوية أو غير المتساوية، كما أنه يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن صياغة تعريف شامل للاستثمار الأجنبي المباشر يتمثل في أنه "تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بهدف خلق شركات في بلد معين أو التوسع في بلد آخر، والسمة المميزة لهذا الاستثمار هو أنه لا يشتمل على نقل الموارد فقط وإنما حيازة وتملك الأصول في البلد المضيف".[2]

كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه المشاركة في ملكية رأسمال الشركة بنسبة 10% أو أكثر حيث ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها[3].

كما هو وسيلة تمويل دولية فعالة، والوسيلة الأهم للوصول إلى النمو الاقتصادي الذي هو الهدف الأساسي للسياسات الاقتصادية للدول.[4]

---

[1] جيل برتان، **الاستثمار الدولي**، ترجمة مقلد علي، ط2، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1982، ص 11.

[2] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 34.

[3] Michel Henry Bouchet , **La globalisation, Introduction a l'économie du nouveau monde**, Pearson Edication, France, 2005, p99.

[4] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

**الشكل رقم (2-1 ): يوضح مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر**

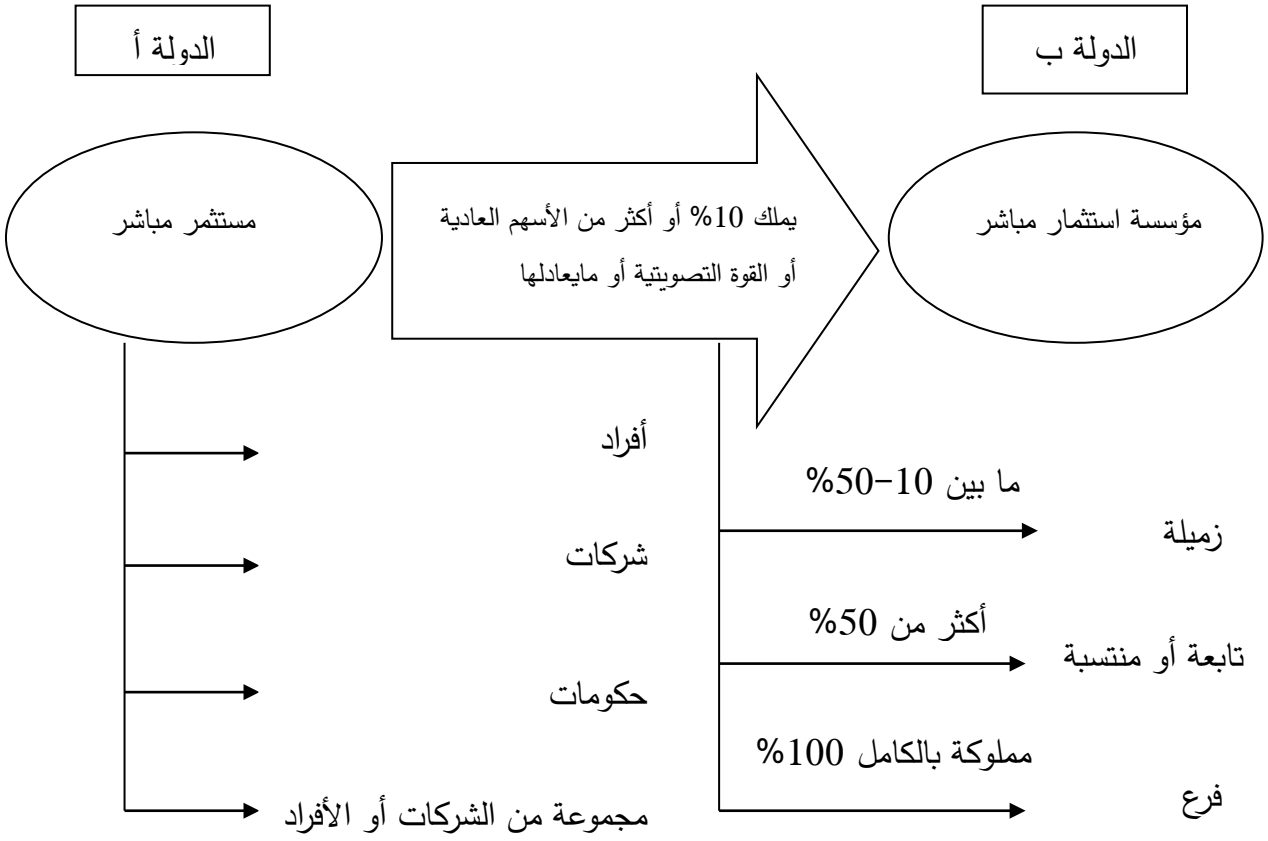


**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **الاستثمار الأجنبي المباشر من 10% فما فوق**، جريدة القبس الصادرة بتاريخ 16 ماي 2008، العدد 12558، السنة 37، ص 70.

**المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر**

إن محاولة تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدولة المضيفة يعد مسألة مثيرة للجدل بين معارض ومؤيد لنشاط الشركات متعددة الجنسيات، حيث ترى المجموعة المؤيدة بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في زيادة معدلات نمو الدول المضيفة عن طريق سد الفجوة بين الادخار والاستثمار، ونقل التكنولوجيا وتأهيل اليد العاملة بالإضافة إلى ترقية حجم الصادرات، في حين ترى المجموعة المعارضة أن أعباء الاستثمار الأجنبي المباشر تفوق مزاياه، حيث يتسبب في تعميق عجز ميزان المدفوعات، ويعمل على تشويه أنماط الإنتاج

والاستهلاك الوطني، إلى جانب تأثيره السلبي على القرارات السياسية الوطنية. وعلى هذا الأساس انعكست وجهات النظر هذه على القوانين و السياسات المعتمدة في كل دولة.

لذلك سوف نخصص هذا المطلب لعرض أهم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

**الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر**

يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من المزايا والمكاسب للدول المضيفة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

**أولا: الأثر على التقدم التكنولوجي**

تعرف التكنولوجيا بأنها فن الإنتاج، أي مختلف الأساليب والوسائل المستخدمة في عملية الإنتاج، أو هي مجموعة المعارف والمهارات اللازمة لصنع منتج معين، وبالتالي امتلاك الآلية اللازمة لإنتاجه، أو هي مزيج الموجودات المادية والموارد البشرية، والقدرة التنظيمية اللازمة لتوليد التكنولوجيا ذاتها واستخدامها بكفاءة في إنتاج السلع والخدمات وتطويرها تماشيا مع الاحتياجات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية المتنامية.[1]

فالتكنولوجيا لا تتضمن العمليات العلمية فحسب بل تشتمل على المعارف والخبرات والمهارات اللازمة لتصنيع منتج معين، وإن تطور المستوى التكنولوجي عنصر هام للعملية الإنتاجية، وصارت بذلك التكنولوجيا أهم عناصر الإنتاج، ولقد ساهم التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى المعيشة في البلدان النامية بما يتراوح بين 70% و 75%.[2]

فبالرغم من وجود قنوات أخرى غير الاستثمارات الأجنبية يمكن للدول المضيفة جلب التقنيات الجديدة من خلالها مثل العقود الإدارية والتراخيص والبحوث المنشورة والشراء المباشر، إلا أن

---

[1] عميروش محند شلغوم، **دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012، ص 70.

[2] عباس جبار الشرع، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة للجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 17، جامعة البصرة، 2006، ص 44.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل أكبر الطرق جدوى في نقل التكنولوجيا، وذلك لما يتميز به الاستثمار الأجنبي المباشرة من ميزة الثبات عن الاستثمار المحفظي فضلا عن كونه يمثل عمليات إنتاجية ورقابية وإدارية [1] . لذلك تسعى العديد من الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لاعتقادها بأن ذلك النوع من الاستثمارات قد يكون وسيلة هامة لنقل التكنولوجيا لتلك الدول. والتكنولوجيا بمفهومها الواسع لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية، الفنية فقط بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية والإدارية والتسويقية.[2]

ويظهر أثر نقل التكنولوجيا بشرط قدرة البلد المضيف على التعلم من خلال احتكاك الشركات المحلية بالشركة الأجنبية الموردة للتكنولوجيا العالية والجديدة، خاصة إذا تبع ذلك مساعدة تقنية وتكوينا للعمال المحليين، كما أن المنافسة التي تمارسها الشركات الأجنبية على الشركات المحلية تدفع بها إلى إدخال التكنولوجيات الحديثة لضمان البقاء والاستمرار.[3]

وتجدر الإشارة على أن هناك العديد من الدراسات التي أجريت لقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العوائد الإنتاجية من خلال اكتساب التكنولوجيات الحديثة، و من بين هذه الدراسات نذكر ما يلي:

1- **دراسة Haddad and Harrison عام 1993:** التي حاولت مقارنة أداء بعض الشركات المحلية والمملوكة للأجانب في قطاع الصناعة في المغرب، حيث أظهرت النتائج أن الشركات التي لديها مستويات ملكية أجنبية أعلى ترتفع لديها الإنتاجية الشاملة المتعددة العوامل. كما أكدت الدراسة على أن درجة التأثير هذه تتوقف على تحسين التكنولوجيا في الشركات المستقبلة للاستثمار الأجنبي، وأن درجة استفادة

---

[1] سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، **مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة لعينة من الدول العربية–**، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد 1، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007، ص 5.

[2] محمد زيدان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان لتي تمر بمرحلة الانتقال**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 135.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الإقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية ، ط2، مرجع سبق ذكره**، ص 253.

المشروعات المحلية من أثر المعرفة يتحدد بأثر الحوافز الحكومية للمستثمرين الأجانب. [1]

2- **دراسة Hong عام 1997:** والمتعلقة بقياس تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا، حيث أوضحت الدراسة نجاح قطاع الإنتاج الكوري في تحريك ودفع النمو الاقتصادي يرجع للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال استفادته من التكنولوجيا والمهارات الإدارية[2] .

3- **دراسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) عام 1998:** والتي أجريت على مجموعة من الدول منها: الصين، ماليزيا، سنغافورة، وتايلاند، حيث أوضحت الدراسة أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال استقطاب رأس المال المادي والتكنولوجيا الحديثة المصاحبين له، إذ ترتب على التكنولوجيا زيادة تنافسية الشركات المحلية في الأسواق العالمية[3].

وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى أنه على الرغم من أن الفوائد الاقتصادية لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر راسخة في الأدبيات النظرية، فإن الأدلة على الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا لا يزال بعيدا عن الحسم في البيانات على صعيد الشركات وعلى المستوى القطري.[4]

فعلى سبيل المثال توصلت دراسة (Aitken and Harrison 1999) إلى أنه لا يمكن إنشاء أي دليل على وجود انتشار تكنولوجيا إيجابية من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية في فنزويلا في سنة 1980.[5] ومن جهة أخرى، (Görg and Hijzen 2004) وجدا بأن

[1] Haddad Mona, Harrison Ann, **Are there positive spillovers from direct foreign investment?, Evidence from panel Data for Marocco**. Journal of Development Economics, Vol 42, North Holland, 1993, P 70.
[2] Hong.Kyttack, **Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1999**, Journal of Economic Development, Vol 22, N°1, June 1997, P79.
[3] OCDE**, Recent trends in Foreign Direct Investment** , Survey of OCDE work on international investment, 1998, P 17.
[4] See for example, Richard E.Caves , **Multinational Enterprises and Economic Analysis**, Second Edition, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1996.
[5] Aitken, Brian and Ann Harrison , **Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela**, American Economic Review, Vol. 89, No. 3, 1999, pp 605-618.

التقليد والتعلم يمكن أن يحدثا عندما تكون الشركات المحلية قريبة جغرافيا من الشركات متعددة الجنسيات ولها القدرة الاستيعابية الكافية.[1]

**ثانيا: الأثر على ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية**

يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس.[2] كما يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تساعد في تحليل وتوجيه الاقتصاد الوطني، ويعرف على أنه "سجل لكافة المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين خارجها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة".[3]

ورغبة من الدول النامية في علاج العجز في موازين مدفوعاتها فإنها تتجه نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كبديل مهم للقروض الخارجية وأعبائها، ويظهر أثر الاستثمارات الأجنبية على كل من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية من خلال العلاقة التي تربط بين هذين الأخيرين معا عن طريق الميزان التجاري، فالاستثمارات الأجنبية تساهم في رفع كفاءة قطاع الصناعات التصديرية من خلال توفير رؤوس الأموال والتكنولوجيا والخبرات مما يزيد من الطاقة الإنتاجية وبالتالي تحقيق فائض للتصدير، وبالتالي تحسين ميزان المدفوعات وزيادة حصة الدولة في التجارة الخارجية مع الدول الأخرى.[4]

إضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لها دور كبير على مستوى التجارة الخارجية، حيث أن نشاطها الأساسي يتمثل في الربط بين الأسواق عبر الحدود الوطنية، وجعل الأسواق العالمية في مجملها سوقا واحدا للتجارة الخارجية.[5]

---

[1] Görg, Holger and Alexander Hijzen, **Multinationals and Productivity Spillovers**, GEP Research Paper 2004/41, University of Nottingham.

[2] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق**، ط1، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 196.

[3] ميثم صاحب عجام، **نظرية التمويل و التمويل الدولي**، دار زهران، عمان، الأردن، 2001، ص 120.

[4] قاسم نايف علوان، **إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 363.

[5] أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص 460-461.

وهناك العديد من الدراسات التي تناولت ذلك منها دراسة (Kojima) المبنية على أساليب المزايا النسبية للدول، حيث يبين في دراسته للاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان خلال السبعينات، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يدعم المبادلات الدولية عندما يتم ذلك في صناعات يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ كالصناعات كثيفة العمل بالنسبة للدول النامية.[1]

**ثالثا: الأثر على مستوى العمالة**

تعتبر البطالة من ضمن التحديات التي تواجه حكومات الدول النامية، لذلك تسعى جاهدة إلى توظيف الاستثمار الأجنبي المباشر لخلق فرص عمل جديدة و متزايدة.

حيث أن الدول المضيفة تتنافس على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ليس فقط طمعا في الحركة الضخمة لرؤوس الأموال هذه ولا من أجل الدافع للتنمية المحلية فقط، وإنما من أجل توفير مناصب شغل للأيدي العاملة المحلية وهو ما يعني ضمنيا التقليل من حدة البطالة المتفشية في المجتمعات النامية[2].

ويظهر ذلك من خلال مستوى الترتيب والتأهيل والبيئة التنظيمية التي تعمل بها الشركات متعددة الجنسيات، وتشجيع المواطنين على إقامة المشروعات الوسيطية والتي تساهم في توفير مدخلات الإنتاج للصناعات المختلفة.[3]

فبالنسبة للدول النامية فإن انتقال المعرفة وطرق التسيير والإدارة عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة من أجل تحسين وتطوير الموارد البشرية والإدارة المحلية، وتطوير تسيير نظم التعليم والتكوين، مما يسمح للدول المضيفة النامية من تدارك التخلف في التنمية

---

[1] قدي عبد المجيد، ط2، **مرجع سبق ذكره**، ص 254.

[2] عبد الكريم كاكي، **مرجع سبق ذكره**، ص 97.

[3] مرغاد لخضر، رايس حدة، **أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، الجزائر، 2010، ص 138.

الاقتصادية فيها ومواكبة الدول المتقدمة في سيرها.[1] حيث إن أهم جوانب آثار استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتمثل في سوق العمل، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظرا لكونها محدد رئيسي في التأثير على توجيه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات وازدياد الطلب على العمالة، وتؤدي التكنولوجيات الحديثة المستعملة والمزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمالة الماهرة في الاقتصاد المحلي، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة وتحسن مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية. وعلى سبيل المثال ترتفع الأجور التي تمنحها الشركات البريطانية بنسبة تتراوح بين 3.4% و 7% مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية في الاقتصاديات المضيفة. بينما تزيد الإنتاجية بنسبة 20% على المستوى السائد في الشركات المحلية. ومن النقاط السلبية التي تسجل في خانة الشركات متعددة الجنسيات أنها تميل إلى توظيف العمال المحليين وتفضل الابتعاد عن تدريب وتكوين عمال جدد، وبذلك يصبح من غير المحتمل أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر حلولا طويلة المدى لبطالة العمالة غير المؤهلة.[2]

إلا أنه يجب الإشارة إلى أن الدراسات التطبيقية التي تناولت البعد التوظيفي للشركات متعددة الجنسيات لا تزال محدودة، كما أن نتائجها جاءت متناقضة يصعب حسم الخلاف بين المؤيدين والمعارضين . وعلى العموم، من المحتمل قيام الشركات الأجنبية بدور هام في النهوض بمستويات التوظيف من خلال فرص العمل المباشرة، التي يتيحها انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الدول المضيفة. إضافة إلى ذلك، قد تنشأ العديد من فرص التوظيف غير المباشرة، والتي تتحقق نتيجة عدم الروابط الخلفية والأمامية مع الصناعات المحلية.

[1] Guerid Omar, **L'investissement direct étranger en Algérie :Impact, Opportunités et entraves**, Revue des recherches économiques et managériales, N ° 3, Université de Biskra, Algérie, Juin 2008, p 28.
[2] Mark Baimbridge, P.Whyman, **Labour market flexibility and foreign direct investment**, Employment relations, Department of trade and industry, United Kingdom, August 2006, pp 15-16.

**رابعا: الأثر على الاستثمار المحلي**

إن الاستثمار المحلي الإجمالي (I) يجمع ما بين الاستثمار المحلي من قبل الدولة المضيفة (Id) والاستثمار الأجنبي المباشر فيها ( If) وفق المعادلة التالية:

$$I = Id + If$$

فحسب هذه المعادلة فإن الاستثمار المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة يجمع ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي فهما متكاملان وليس متزاحمان، ولكي يحدث ذلك يجب توافر شرطان:

- ❖ أن يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية من رؤوس أموال أجنبية فقط، لأنه إذا تم تمويل هذه الاستثمارات ولو بجزء قليل عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة فإنه يقتطع من المدخرات المحلية وبالتالي يترتب عن ذلك حرمان المستثمرين المحليين من تمويل استثماراتهم.
- ❖ توفر تكنولوجيا في الشركات المحلية وقدرتها على منافسة الشركات الأجنبية، فمن المتوقع أن لا تصمد الشركات المحلية أمام المنافسة مع فروع الشركات متعددة الجنسيات إذا كانت تعتمد على تكنولوجيات متقادمة، مما يترتب عن ذلك خروج العديد من المشروعات من دائرة النشاط الاقتصادي. وذلك استنادا إلى فكرة Schumpeter في الاستثمار الأجنبي المباشر والخاصة بالاستثمار الابتكاري والذي يقصد به زوال الابتكارات عن طريق عمليات الإحلال، فمعظم الشركات الأجنبية وفروعها تنطوي على تكنولوجيات متطورة ومهارات عالية مقارنة بالشركات المحلية.[1]

[1] جمال محمود عطية عبيد، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص ص 147، 149.

وهناك بعض الدراسات التي حاولت اختبار الأثر الإحلالي أو التكاملي لنشاط الشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة، يمكننا الإشارة إلى أهمها على النحو التالي:

1- **دراسة Gladson I. Nwanna لعام 1986:** التي أجريت لاختبار الأثر الكمي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول النامية على المدى القصير والمدى الطويل، وذلك بالتطرق إلى حالة نيجيريا مابين 1960 إلى 1980، وقد تم الخروج بأن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إحلالي على المدى القصير وأثر تكاملي على المدى الطويل، حيث أن كل وحدة من رأس المال الأجنبي تؤدي على المدى القصير إلى انخفاض الاستثمار المحلي ب 0.90 وفي المدى الطويل تؤدي إلى ارتفاع هذا الاستثمار ب 3.7 وحدة.[1]

2- **دراسة Lean Hooi Hooi and Tan Bee Wah لعام 2010:** والتي حاولت الوصول إلى الروابط الديناميكية بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1970-2009، والنتائج التجريبية أوضحت بأن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر تؤدي إلى التأثير الإيجابي على الاستثمار المحلي، وبعبارة أخرى فإن دفع الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي تبين لنا التأثير المكمل بينهما، فهذين النوعين من الاستثمار يمكن أن يتعاونا لتطوير البلاد.[2]

**الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر**

في مقابل الآثار الإيجابية التي يحدثها الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول النامية، فإن هناك آثار سلبية تترتب على وجوده وهي بمثابة أعباء على الدول النامية التي

[1] Gladson I. Nwanna, **The impact of foreign direct investment on domestic capital formation in a developing country : Nigeria**, Saving and development, Vol. 10, N° 3, Giordano Dell-Amore Foundation, 1986, p 265.
[2] Lean Hooi Hooi, Tan Bee Wah, **Linkages between foreign direct investment, domestic investment and economic growth in Malaysia**, Prosinding Perkem V, Jilid 2, 2010, pp 52-53.

تستضيف هذه الاستثمارات، والتي تشكل تخوفا بالنسبة لها. ومن بين هذه الآثار السلبية نذكر ما يلي:

**أولا: الأثر على ميزان المدفوعات**

يشير المعارضون إلى أنه في المدى المتوسط تكون الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات آثار سلبية على ميزان المدفوعات، فالآثار الإيجابية على ميزان المدفوهات والمصاحبة لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تلبث أن تنقلب بعد فترة إلى آثار سلبية[1]، وذلك نظرا لعدد من الأسباب أهمها:

- ✓ إن نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي إلى زيادة واردات الدولة من السلع الوسيطة والخدمات.
- ✓ تحويل أرباح الشركات إلى الخارج.
- ✓ دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج.
- ✓ الدفع مقابل براءات الاختراع والمعونة التقنية.
- ✓ تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.[2]
- ✓ قيام الشركة الأم من الحد من صادرات فروعها، حيث تلجأ إلى حماية أسواقها العالمية من منافسة الفروع، وبذلك تؤدي هذه الممارسات إلى التقليص من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة.

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 479.

[2] أمينة زكي شبانة ، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، 1994، ص 13.

- ✓ قد تلجأ الشركة الأم إلى المغالاة في أسعار السلع والخدمات التي تقدمها لبعض فروعها، كما قد تلجأ إلى تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروعها بأقل من قيمتها الحقيقية.[1]

بالإضافة إلى تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، فإن هناك تأثيرا غير مباشر تجلبه الشركات الأجنبية خاصة على الميزان التجاري للدولة المضيفة، وهو أنه إذا أدى وجود أية شركة أجنبية إلى أية زيادة في مستوى الدخل في الدولة المضيفة فإنه من الممكن زيادة الطلب على الواردات، كما يمكن أن يحدث هذا لسبب آخر وهو في حالة عدم استغلال عناصر الإنتاج المحلية من قبل الشركات الأجنبية (إما لنذرتها، أو عدم كفاءتها أو لارتفاع تكلفتها) مما يجعلها تستورد من البلد الأصلي أو من دولة ثالثة وبالتالي هذا يجعل الدولة المضيفة في تبعية.[2]

**ثانيا: الأثر على الاستهلاك**

إن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية قد يؤدي إلى جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص البلدان النامية ومتطلبات التنمية فيها، ويرجع ذلك لما تقوم به الشركات الاستثمارية الأجنبية من ممارسات وأنشطة تسويقية من شانها ترويج أفكار جديدة ولأنماط جديدة للاستهلاك، وتشويه أنماط الإنتاج بسبب زيادة رغبة الأفراد خاصة القادرين منهم على التغيير لإنتاج سلع استهلاكية بدلا من الإنتاجية، كما يترتب عن إقبال الطبقات الاجتماعية الأغنى على السلع عالية الجودة التي تنتجها الشركات الأجنبية، وبدافع التقليد تتبع الطبقات الاجتماعية الأقل غنى هي الأخرى نفس أسلوب الاستهلاك، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك وانخفاض حجم الادخار القومي، وبالتالي التأثير على التنمية الاقتصادية و

---

[1] نفس المرجع السابق، ص 15.

[2] جون هدسون، مارك هرندر، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987، ص 727.

الاجتماعية للدول النامية فضلا عن استمرار اعتماد هذه البلدان على دول أخرى في تمويل برامج التنمية الشاملة في الكثير من المجالات.[1]

**ثالثا: زيادة معدلات البطالة**

هناك من يرى بأن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبي على مستوى العمالة، فقد تنسحب الشركات المحلية من السوق نتيجة عدم قدرتها على المنافسة مما يعني فقدان مناصب عمل، ومن الأمثلة الواقعية على ذلك ما حدث في البرازيل بين سنتي 1970 و 1975، إذ خرج من السوق ما يزيد عن 300 شركة وطنية تعمل في مجال صناعة الأغذية نتيجة المنافسة التي فرضتها الشركات الأجنبية، كما اختفى من السوق أيضا عددا من المشروعات الصغيرة وتحولت إلى مجرد منافذ لتوزيع منتجات الشركات الأجنبية، كما أوضحت التحقيقات أن استقرار العمل في الشركات الأجنبية هو أقل منه في الشركات المحلية، ويعود ذلك إلى إمكانية تحويل أنشطتها نظرا لخبرتها الدولية.[2]

كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة معدلات البطالة في الدول المضيفة خاصة الدول النامية عندما تقوم الشركات الأجنبية بإدخال تقنياتها كثيفة رأس المال لهذه الدول، ومن الممكن أن تكون هذه التكنولوجيا غير ملائمة للدول المضيفة التي تتمتع بوفرة نسبية في الأيدي العاملة، فمن المحتمل أن تقوم الشركة الأجنبية بتوظيف قدر قليل من العمال الذين يتمتعون بنوعية تكوين عالية.[3]

كما تأثير الاستثمار الأجنبي بالإيجاب أو السلب يتوقف على طريقة إنشاء هذا الاستثمار، ففي حالة ما إذا أنشئ عن طريق الاندماج والاستحواذ فقد يؤدي ذلك إلى زيادة معدل البطالة نظرا لسعي الشركة الجديدة للاستغناء عن بعض العاملين بسبب التقنية المستخدمة أو استبدال العمالة المحلية بأخرى أجنبية. كذلك يعتمد هذا التأثير على القطاع الذي يعمل فيه المستثمر

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص 489-491.

[2] عميروش محند شلغوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي: نظريات و سياسات**، ط2، دار المسيرة، الأردن، 2010، ص 252.

الأجنبي المباشر. فمثلا الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الخدمي قد لا يخلق فرص عمل مثل القطاع الصناعي الذي يعتبر كثيف الاستخدام للأيدي العاملة.[1]

**رابعا: التبعية التكنولوجية**

فمن بين الآثار السلبية لنقل التكنولوجيا الحديثة هو أن الشركات متعددة الجنسيات يمكنها الانتهاء بالسيطرة على الصناعة بالدول المضيفة باستعمال ميزتها التكنولوجية ككابح للصناعات المحلية من الدخول إلى الأسواق المحلية وحتى الخارجية.[2]

فنتائج البحوث المتعددة، التي كرست لدراسة طبيعة التكنولوجيا المتاحة من الشركات عابرة القوميات في البلدان النامية، أظهرت أن هذه الشركات ركزت على استخدام تكنولوجيا رأس المال والتي لا تتناسب مع عامل الكلف في البلدان النامية، مما ضيق فرص العمل المقدمة وأثر من ثم على إمكانية اكتساب اليد العاملة المحلية للمهارات التكنولوجية الحديثة حيث لا يسند لها إلا الوظائف الروتينية و الاعتيادية.[3]

وتشير بعض الدراسات إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم يسمح بانتشار المعرفة التكنولوجية نظرا لأن الشركات القائمة بهذا الاستثمار فقد اتصفت من ناحية بانخفاض روابطها التشابكية الأمامية والخلفية. ومن ناحية أخرى قامت تلك الشركات بعملية احتكار لتكنولوجياتها في مصر. كذلك لوحظ أن معظم التكنولوجيات التي استقدمتها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر لم تكن ملائمة بدرجة كبيرة لظروف الاقتصاد المصري. هذا كله إلى جانب

---

[1] نورية عبد محمد، **أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي –دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992–2010**، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص 42.

[2] أبو قحف عبد السلام، **اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، مرجع سبق ذكره، ص 449.

[3] هناء عبد الغفار، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجا**، ط1، بيت الحكمة، بغداد، العراق، 2002، ص268.

الارتفاع الواضح في كلفة استخدام براءات الاختراع والتراخيص والعلامات التجارية ومقابل استيراد السلع الاستثمارية ومستلزمات الإنتاج.[1]

كما أن الاعتماد المكثف على الاستثمار الأجنبي المباشر في اكتساب التكنولوجيا يعرض البلدان المضيفة له إلى تبعية تكنولوجية إلى الخارج من خلال السيطرة المتزايدة للمستثمرين الأجانب على أهم القطاعات الاقتصادية المتقدمة، وعدم تسريبهم للتكنولوجيا المتطورة.

**خامسا: التلوث البيئي**

يرجع الاقتصاديون أسباب التلوث البيئي إلى عدة أسباب من أهمها التزايد السكاني الرهيب خاصة في الدول النامية، التقدم الصناعي، وزيادة درجة التقدم التكنولوجي، فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية تصاحب معها نقل التكنولوجيا كلما أدى ذلك إلى التوصل إلى طرق إنتاج أحدث والتوصل إلى استخدام آلات أحدث في العمليات الإنتاجية والنشاط الاقتصادي، والتي تستخدم أنواعا جديدة من الطاقة، وهذا م شأنه أن يزيد من درجة التلوث البيئي، مما يحمل حكومات الدول الصناعية المتقدمة إلى إلزام المصانع التي تستخدم التكنولوجيا المتقدمة باتخاذ إجراءات تحد من التلوث البيئي، ولما كانت هذه الإجراءات مكلفة للغاية اتجهت الشركات الأجنبية إلى زيادة نشاطها في البلدان النامية التي لا تفرض مثل هذه القيود.[2]

**المطلب الثالث: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار**

إن اختيار المستثمر الأجنبي للبلد المضيف لا يقتصر على معرفة البيانات والتصريحات الصادرة من هذا البلد، وإنما تتم عملية الاختيار هذه بناءا على عدة معايير تهدف كلها إلى قياس وتحديد طبيعة مناخ الاستثمار في البلد المضيف، وتكون صادرة في شكل دراسات ومنشورات تحتوي على عدة مؤشرات من طرف مراكز الأبحاث، وبعض الهيئات الدولية المختصة، ولكن قبل التطرق إلى هذه المؤشرات لابد من التعريف بمناخ الاستثمار:

---

[1] مهران حسنى، **الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية**، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2000، ص ص 21-22.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 502-503.

**أولا: تعريف مناخ الاستثمار**

يعرف مناخ الاستثمار على أنه: "البيئة التي يمكن للقطاع الخاص (الوطني أو الأجنبي) أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الاستثمار".[1]

كما يتضمن مناخ الاستثمار " كل السياسات والمؤثرات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على القرارات الاستثمارية بما في ذلك السياسات الاقتصادية الكلية الأخرى وهي السياسة المالية والنقدية والتجارية بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئة القانونية التي تؤثر على توجهات القرارات الاستثمارية في أي اقتصاد. وهذه المكونات والمقومات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة أو فترة معينة لتكون وتهيئ بيئة مشجعة مواتية وصالحة من عدمه".[2]

**ثانيا: مؤشرات تقييم مناخ الاستثمار**

لقد ازدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الاستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دلالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدقة والموضوعية الكاملة، إلا أنه عادة ما يستعين صانعي القرارات ورجال الأعمال والمستثمرين بمدلولاتها التأشيرية قبل الإقدام على الاستثمار في بلد ما، فهي تعبر على دلالات ملائمة المناخ الاستثماري لدولة ما لطبيعة النشاط الذي تهدف الشركات الاستثمار فيه، وفيما يلي سوف نقوم بعرض موجز لأهم هذه المؤشرات:

---

[1] علي لطفي، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية**، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين الشمس، ديسمبر 2007، ص 7.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997، ص 390-391.

**الفرع الأول: مؤشرات المخطر**

يتم استعمال تقنية دلفي (Delphi) لحساب مؤشرات المخطر ،وتقتضي هذه التقنية: [1]

1. وضع قائمة المتغيرات الأساسية التي تميّز الوضعية الاقتصادية والسياسية للبلد؛
2. ترتيب هذه المتغيرات من قبل الخبراء والمختصين مع إعطاء لكل متغير نقاط معينة؛
3. وضع معامل الترجيح لهذه النقاط بشكل يسمح بالحصول على مؤشر يمثل المخطر السياسي.

هناك العديد من مؤشرات المخاطر التي تجمع بين متغيرات مختلفة ،نذكر منها: مؤشر مخطر بيئة الأعمال BERI، مؤشر المخطر السياسي PRI، مؤشر التجارة الدولية BII، المؤشر المركب للمخاطر القطرية CCRI، مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية CICR، والتي سنوجزها فيما يلي:

**أولا: مؤشر مخطر بيئة الأعمال (Business Environnement Risk Indice BERI)**

تقوم شركة BERI الأمريكية بتقييم مناخ الأعمال أو الاستثمار لـ 45 بلد، وتقديم ثلاثة تقييمات متتابعة في كل سنة، فمؤشر BERI هو مؤشر حقيقي للمناخ السياسي والاقتصادي للبلدان التي يتّم تصنيفها وفق خمسة عشر معيارا، ويتّم ترجيح كل معيار(مجال الترجيح ما بين 0,5 و 3) حسب درجة أهميته، أما التنقيط فيتراوح ما بين الصفر (مخطر أعلى) وأربعة (مخطر منعدم ) وهذا حسب الجدول الموالي:

[1]J.Peyrand, **Gestion Financière Internationale**, 5 ème édition, Vuibert, Paris, France, 1995, P 166.

**الجدول رقم (1-2): مؤشر مخطر بيئة الأعمال BERI**

| المعايير | الترجيح | التقييم | النهائي |
|---|---|---|---|
| 1.الاستقرار السياسي | 03 | | |
| 2.الموقف من الاستثمار الأجنبي | 1.5 | | |
| 3.امكانيات التأميم | 1.5 | | |
| 4.التضخم النقدي | 1.5 | | |
| 5.ميزان المدفوعات | 1.5 | | |
| 6.درجة البيروقراطية | 01 | | |
| 7.احترام العقود | 1.5 | | |
| 8.النمو الاقتصادي | 2.5 | | |
| 9. تكلفة العمل/الإنتاجية | 02 | | |
| 10. جودة الخدمات المهنية | 0.5 | | |
| 11. الاتصالات والهياكل القاعدية | 01 | | |
| 12. التسيير والشركاء المحليون | 01 | | |
| 13. قروض قصيرة الأجل | 02 | | |
| 14. قروض طويلة الأجل ومتوسطة المدى | 02 | | |

| | | | |
|---|---|---|---|
| 15. قابلية العملة للتحويل | 2.5 | | |
| المجموع | – | – | |

**المصدر**: قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، مرجع سبق ذكره، ص 255.

حسب هذا المؤشر يتم ترتيب البلدان حسب مجموع النقاط المحصل عليها (مجال المجموع ما بين الصفر والمائة)، إلى خمسة مجموعات:[1]

**المجموعة -1-**: هي البلدان التي تتراوح نقاطها بين 86-100 نقطة، تعد بلدان ذات مناخ أعمال مناسب ومحفز.

**المجموعة -2-**: هي البلدان التي تتراوح نقاطها بين 70-85 نقطة، تعد بلدان ذات مناخ أعمال ملائم نسبيا (حيث يتم تعويض الاتجاه نحو التأميم بمنافذ وهيئات مالية بدرجات متفاوتة).

**المجموعة -3-**: هي البلدان التي تتراوح نقاطها بين 56-69 نقطة، تعد بلدان ذات مخطر متوسط.

**المجموعة -4-**: هي البلدان التي تتراوح نقاطها بين 41-55 نقطة، تعد بلدان خطيرة بالنسبة للشركات الأجنبية.

[1] **Voir**:

- J. Joffre, **l'entreprise et l'exportation**, vuibert, 1987, P 76.
- J. Peyrand, **Gestion Financière Internationale**, Op.cit, P169.

**المجموعة -5-**: هي البلدان التي تتراوح نقاطها بين 00-40 نقطة، تعد بلدان ذات مناخ غير ملائم (غير مناسب على الإطلاق).

ويلاحظ من خلال الجدول ، بأنه يولي أهمية كبرى لكل من الاستقرار السياسي وقابلية العملة للتحويل ومستوى النمو الاقتصادي، وأهمية أقل لكل من القروض القصيرة والطويلة الأجل وهكذا.

وانطلاقا من مؤشر BERI، يمكن تحديد مؤشر MOR (Market Opportunity RanKing) الذي يهدف إلى تحديد طاقة البيع في البلدان،وتصنيفها وفق الصيغة التالية : [1]

$$MOR=BERI \times Pa \quad \frac{Pb + Pc}{2}$$

حيث: Pa: مؤشر خاص بالسكان

Pb: مؤشر خاص بالناتج الوطني الخام

Pc: مؤشر الاستهلاك/لكل ساكن

**ثانيا: مؤشر المخطر السياسي (Political Risk Indice PRI)**

هو أحد المتغيرات لمؤشر BERI حيث يهتم بالمخطر السياسي فقط، ويستخدم عشرة معايير تميّز بين المخاطر الداخلية والخارجية ، وينقط كل معيار (مجال التنقيط بين الصفر وسبعة )،وهذا حسب الجدول الموالي:

[1] Claude Nehmé, **Stratégies et Techniques Internationale**, Ed Organisation, 1992, P 88.

**الجدول رقم (2-2): مؤشر المخطر السياسي PRI**

| | |
|---|---|
| أسباب المخاطر الداخلية | ✓ تأثيرات سلبية للقوات السياسية الجهوية<br>✓ تبعية لقوة كبيرة |
| **أسباب المخاطر الخارجية** | ✓ تقسيم الإتجاه السياسي والأحزاب السياسية (الإختلاف السياسي)، التقسيم حسب اللغة ،الديانة<br>✓ القرارات غير الملائمة التي تتخذها الحكومة لضمان بقائها في السلطة<br>✓ الموقف من الأجانب والنزعة القومية<br>✓ الحالة الإجتماعية: السكان،الكثافة السكانية،مستوى المعيشة...<br>✓ وجود منظمة أو قوة مؤيدة لحكومة يسارية. |

**Source**: J.Peyrard: Gestion Financière Internationale ,Op.cit ,p168.

وتترتب البلدان حسب هذا المؤشر إلى ثلاثة مجموعات:

**المجموعة (1):** البلدان ذات أدنى مخطر (من 0 إلى 20 نقطة)

**المجموعة (2):** البلدان ذات مخطر مقبول (من 21 إلى 35 نقطة)

**المجموعة (3):** البلدان ذات مخطر كبير (أكبر من 35 نقطة )

**ثالثا: مؤشر التجارة الدولية (Business International Indice BI)**

يقيم هذا المؤشر مخطر البلد انطلاقا من العوامل التالية :

- **عوامل المخاطر:** التغيير السياسي، الموقف من الشركات المتعددة الجنسية، حدود الاستثمار الأجنبي، وضعية ميزان المدفوعات، الأعمال الإرهابية، استقرار العمال.
- **عوامل متعلقة بفرص الاستثمار:** الناتج الوطني الصافي لكل ساكن، أهمية الطبقة المتوسطة، مستوى التصنيع.
- **ظروف الاستغلال:** مستوى النظام الضريبي، نوعية الهياكل القاعدية.

يمنح الخبراء علامة لكل عامل (تتراوح ما بين الصفر وعشرة )، وعليه يتم تصنيف البلدان بمقارنة مؤشر المخطر بفرص الاستثمار.

إن لهذه الطريقة أهمية ،لكنها تعتمد على التقدير الكمي والموضوعي وغالبا ما يتم تفضيل المتغيرات السياسية المحضة دون مراعاة العوامل الأخرى الاجتماعية والدينية، وهذا ما يؤدي إلى عدم التنبؤ بحدوث بعض الأحداث مثل الثورة في إيران.

**رابعا: المؤشر المركب للمخاطر القطرية**

يصدر المؤشر شهريا عن مجموعة (PRS) من خلال الدليل الدولي للمخاطر المتعلقة بالاستثمار ويغطي المؤشر 18 دولة عربية من أصل 140 دولة يشملها المؤشر.[1]

وتنخفض درجة المخاطرة كلما ارتفع المؤشر في حين ترتفع درجة المخاطرة في حال انخفاضه، ويقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجة المخاطرة كما هو موضح في الجدول أدناه.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2005، ص 64.

**الجدول رقم (3-2): درجات المؤشر المركب للمخاطر القطرية**

| درجة المؤشر (نقطة مئوية) | التوصيف |
|---|---|
| 49.5-00 | درجة مخاطرة مرتفعة جدا |
| 59.5-50 | درجة مخاطرة مرتفعة |
| 69.5-60 | درجة مخاطرة معتدلة |
| 79.5-70 | درجة مخاطرة منخفضة |
| 100-80 | درجة مخاطرة منخفضة جدا |

**المصدر**: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2005، مرجع سبق ذكره، ص 64.

ويتكون هذا المؤشر من ثلاث مؤشرات فرعية هي: مؤشر تقويم المخاطر السياسية بنسبة 50%، ومؤشر تقويم المخاطر الاقتصادية بسبة 25%، ومؤشر تقويم المخاطر المالية بنسبة 25%.[1]

**خامسا: <u>مؤشر كوفاس للمخاطر القطرية</u>**

يقيس هذا المؤشر مخاطر قدرة الدول على السداد ويبرز مدى تأثر الالتزامات المالية للشركات بأداء الاقتصاد المحلي وبالأوضاع السياسية المحلية والعلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، ويصنف الدول إلى مجموعتين رئيسيتين:[2]

- ❖ مجموعة الدرجة الاستثمارية A والتي بدورها تتنوع إلى أربعة فروع من A1 إلى A4.
- ❖ مجموعة درجة المضاربة ويشار إليها بالأحرف B.C.D.

**<u>الفرع الثاني:</u> مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات لجذب الاستثمار الأجنبي**

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2004، ص 229.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2011، ص 59.

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2001 مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد للكشف عن مدى جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلي والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل[1]، وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مؤشرين، نوردهما فيما يلي:

**أولا: مؤشر أداء القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**[2]

يقيس هذا المؤشر الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم، ويحسب متوسط ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية، إن حصول الدولة في هذا المؤشر على معدل (1) فما فوق يفسر بانسجام قوتها الاقتصادية مع قدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وما دون ذلك يعني أن وضعها ضعيف من حيث قدرتها على جذب الاستثمارات، ويحسب هذا المؤشر كما يلي:

$$\frac{\text{الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى القطر}}{\text{الاستثمار الوارد عالميا}}$$

[1] UNCTAD, **World Investment Report 2001**, Promoting Linkages, New York, 2001, p 39.

[2] علي لطفي، **إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمي**، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين الشمس، ديسمبر 2007، ص 165.

**ثانيا: مؤشر إمكانية القطر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر** [1]

يستند إلى أربعة محددات اقتصادية رئيسية لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر هي: جاذبية السوق، توافر العمالة الرخيصة والمهارات، جودة الموارد الطبيعية، وتوافر البنى التحتية للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تم تفصيل مكوناتها في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (4-2): محددات مؤشر إمكانيات الدولة في جذب الاستثمار**

| | |
|---|---|
| جاذبية السوق | - حجم السوق: الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية)<br>- قدرات الإنفاق: متوسط دخل الفرد الاسمي (القوة الشرائية)<br>- إمكانيات نمو السوق: معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي. |
| توفر العمالة الرخيصة والمهارات | -تكلفة العامل الواحد: أجرة الساعة مقابل إنتاجية العامل<br>-حجم القوى العاملة الصناعية: المهارات المتوفرة. |
| توفر الموارد الطبيعية | -استغلال الموارد: قيمة الصادرات من الوقود والخامات<br>-الإمكانيات الزراعية: توافر الأراضي الصالحة للزراعة. |
| تمكين البنية التحتية | -البنية التحتية للنقل<br>✓ كثافة الطرق: نسبة أطول الطرق بالكيلو لكل 100 كيلو متر مربع<br>✓ نسبة الطرق المعبدة من إجمالي الطرق<br>✓ طول شبكة السكك الحديدية بالكيلومتر |

[1] بلخباط جمال، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015/2014، ص 68.

| | |
|---|---|
| | ✓ مؤشر الارتباط بشبكة النقل البحري<br>- البنية التحتية للطاقة<br>✓ استهلاك الطاقة الكهربائية<br>-البنية التحتية للاتصالات<br>✓ عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة<br>✓ عدد اشتراكات الهواتف النقالة لكل 100 نسمة<br>✓ عدد اشتراكات الانترنت لكل 100 نسمة. |

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **نشرة ضمان الاستثمار: جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية–الواقع والتحديات–**، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، سبتمبر 2012، ص 16.

ومن مقارنة وضع البلد وفق مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات يكون ضمن إحدى المجموعات الأربع التالية ضمن المصفوفة التالية:[1]

- **مجموعة الدول السباقة:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع و مؤشر إمكانيات مرتفع.
- **مجموعة الدول المتجاوزة إمكاناتها:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء مرتفع ومؤشر إمكانات منخفض.
- **مجموعة الدول ما دون إمكاناتها:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات مرتفع.
- **مجموعة الدول متدنية الأداء:** وهي التي تحظى بمؤشر أداء منخفض ومؤشر إمكانات منخفض أيضا.

[1] UNCTAD, **World Investment Report 2002**, Transnational Corporation and Export Competitiveness, New York, 2002, p 29-31.

مما سبق يتضح أن المؤشرات التي تم استعراضها تعتبر وسيلة مهمة يستعين بها المستثمرون الأجانب لتحديد وجهتهم الاستثمارية استنادا إلى ترتيب البلدان في هذه المؤشرات والتي تسمح بتحديد طبيعة المناخ الاستثماري بها إن كان ملائما أم لا. وعليه يجب على كل دولة ترغب في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية أن تحسن وضعها في هذه المؤشرات من خلال تطوير بيئتها الاستثمارية بعناصرها الاقتصادية والقانونية والإدارية والسياسية.

**الفرع الثالث: مؤشر سهولة أداء الأعمال**

استحدث مؤشر سهولة أداء الأعمال في قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال التي تصدر سنويا عن البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ سنة 2004، وهو مؤشر مركب يتكون من عشر مؤشرات فرعية التي تتكون منها قاعدة بيانات أداء الأعمال والتي هي: تأسيس المشروع، استخراج التراخيص، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمر، دفع الضرائب، التجارة عبر الحدود، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع[1]، و قد تم إضافة مؤشر فرعي آخر وهو مؤشر توصيل الكهرباء وقد تم استحداثه سنة 2012.[2]

ويقيس هذا المؤشر مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، مع التركيز على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف وضع أسس للقياس والمقارنة بين أوضاع بيئة الأعمال في الدول المتقدمة وفي الدول النامية.[3]

**الفرع الرابع: مؤشر التنافسية العالمي**

يصدر هذا المؤشر سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس (DAVOS) بالتعاون مع أكاديميين عالميين، وشبكات عالمية تتألف من 109 مؤسسات

---

[1] مسعداوي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 177-178.

[2] البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسسة التمويل الدولية، **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 –فهم الأنشطة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم–**، ط 11، البنك الدولي للإنشاء والتعمير و مؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2014، ص أ.

[3] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، العدد 177، الكويت، أفريل 2002، ص ص 2-3.

شريكة، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الاقتصادية وتوجيه قرارات الاستثمار[1]، ويتكون هذا المؤشر إلى مؤشرين هما: [2]

**أولا: <u>مؤشر النمو للتنافسية:</u>** وهو مؤشر مركب يعكس تنافس الاقتصاد الكلي ويتكون من ثلاث مؤشرات فرعية: مؤشر وضع البيئة الاقتصادية الكلية، مؤشر نوعية المؤسسات العامة، مؤشر الجاهزية التكنولوجية، ويتراوح المؤشر بين 1 (أدنى درجة تنافسية) و 7 (أعلى درجة تنافسية) بحيث كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط دل على مستوى أعلى من التنافسية.

**ثانيا: <u>مؤشر الأعمال للتنافسية</u>:** وهو مؤشر مركب يعكس تنافسية الوحدة من خلال تحليل جزئي لمؤشرين فرعيين: مؤشر عمليات واستراتيجيات الشركة الذي يستند إلى قياس العوامل الداخلية التي تؤثر على إنتاجية وكفاءة الوحدة الاقتصادية (الشركة)، والمؤشر الفرعي الثاني هو نوعية بيئة أداء الأعمال في القطر على أساس مسوحات ميدانية.

**<u>الفرع الخامس</u>: مؤشر الشفافية**

تصدر مؤسسة الشفافية الدولية التي تأسست عام 1993 كمنظمة غير حكومية مقرها فينا، مؤشر الشفافية (أو مؤشر النظرة للفساد) منذ عام 1995 كمؤشر مركب يعكس درجة التحسن في ممارسة الإدارة الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، لغرض تأطير جهودها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية في هذه الممارسات، و يغطي المؤشر 163 دولة منها 16 دولة عربية[3] ، وقد أظهر المؤشر تحسنا طفيفا عبر السنوات الماضية رغم تصاعد الاهتمام الدولي بمشكلة تفشي الفساد وتأثيرها على قرار المستثمر وجاذبية البلد كموقع استثماري، وتصدر منظمة الشفافية الدولية أيضا مؤشر الرشوة الذي يعنى برصد الرشوة لكونها من أسوأ مظاهر الفساد، خاصة في الدول النامية ودول الاقتصاديات المتحولة، ومع نهاية سنة 2001 أصدرت منظمة الشفافية الدولية لأول مرة "التقرير العالمي حول الفساد".

---

[1] مسعداوي يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 175.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2004، ص 233.

[3] Transparency International , **Transparency International Indice de Perceptions de la corruption 2006**, Berlin, Allemagne, 2006, p 6-9.

ويستند المؤشر إلى 14 مسحا ميدانيا قامت به 7 مؤسسات دولية مستقلة ترصد آراء المستثمرين المحليين والأجانب والمتعاملين مع الإدارات الحكومية المعنية والخبراء والمحللين حول الإجراءات المتبعة ودرجة المعاناة التي تعترضهم في تنفيذها، ولا بد في قبول الدولة في المؤشر أن يكون قد تم فيها إجراء ثلاث مسوحات للرأي حول النظرة للفساد على الأقل وتتراوح قيم المؤشر بين 0 و 10، و يعني الصفر درجة فساد عالية، أما 10 فتعني درجة شفافية عالية، وما بين 0 و 10 فتعني مستويات متدرجة من الشفافية.[1]

**الفرع السادس: مؤشر الضبابية**

تصدر شركة "برايس ووترهاوس كويرز" مؤشر الضبابية (أو عدم الوضوح) منذ عام 2001 لغرض قياس درجة الوضوح والدقة في الممارسات السائدة والمتعارف عليها في الدول وتأثيرها على كلفة رأس المال من حيث الاقتصادية لرأس المال، دون الخوض في الاعتبارات الأخلاقية والسياسية والثقافية لهذه الممارسات، وجاء إطلاقها للمؤشر في إطار دراسة متكاملة قامت بها حول تأثير التغير في السياسات ودرجة الشفافية على النمو الاقتصادي والاستثمار، وقد غطى المسح 35 دولة تتوزع بين 10 دول من أمريكا اللاتينية، و 12 دولة من آسيا، و 3 دول من إفريقيا، و 9 دول من أوربا، والولايات المتحدة الأمريكية في أمريكا الشمالية[2]، أما خلال سنة 2004 فارتفع عدد الدول المغطاة إلى 48 دولة من بينها ثلاث دول عربية هي السعودية، مصر، ولبنان.[3]

**الفرع السابع: مؤشر الحرية الاقتصادية**

يصدر عن معهد "هيرتاج" بالتعاون مع صحيفة "وول ستريت " منذ سنة 1995 مؤشر الحرية الاقتصادية، وهو أداة مهمة لصانعي السياسة الاقتصادية والمستثمرين، ويهتم هذا المؤشر بقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، 2002، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] نفس المرجع السابق، ص 95.

[3] Joel Kurtzman, Glenn Yago, **The Global Costs of Opacity Measuring Business and Investment Risk Worldwide**, MIT Sloan Management Review, October 2004, p 13.

المجتمع، وقد تصاعد مؤخرا اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس درجة تحسنها بمرور السنوات في مجال الحرية الاقتصادية.[1]

ويعتمد المؤشر على خمسين متغير اقتصادي يتم ضمهم في عشر مجموعات تشمل السياسات التجارية، الموازنة، التدخل الحكومي في مجالات الاقتصاد، السياسة النقدية، استقطاب رأس المال الأجنبي، التمويل والنظام المصرفي، سياسات الأجور والأسعار، حقوق الملكية، السوق السوداء والتشريعات والإجراءات.[2]

وتقيم هذه المؤشرات بمنحها أوزانا متساوية، ويحسب المؤشر الرئيسي بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية، وتعطى مجالات المؤشر كما يلي:

- من (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة
- من (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة
- من (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة
- من (4-5.00) يدل على حرية اقتصادية منعدمة.[3]

## المبحث الثاني: تأثير مؤشر مكافحة الفساد، سيادة القانون، الاستقرار السياسي، على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى المحددات الكلاسيكية للاستثمار الأجنبي المباشر، ظهرت حديثا محددات أخرى تتعلق بنوعية المؤسسات في البلد المضيف، وهي مؤشرات الحكم الراشد التي يمكن من خلالها

---

[1] عميروش محند شلغوم، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

[2] بولرباح غريب، **العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد 10، ، جامعة ورقلة 2012، ص 107.

[3] رضا عبد السلام، **مكانة مصر و الدول العربية في المؤشرات العالمية**، كتب عربية للنشر، بدون بلد النشر، فيفري 2007، ص 127.

الحكم على المناخ الاستثماري، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى مكافحة الفساد، سيادة القانون، والاستقرار السياسي كمؤشرات تأثر على قرارات المستثمرين الأجانب.

**المطلب الأول: مؤشر مكافحة الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر**

للتعرف على أهم قنوات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب، فإن الأمر يتطلب التطرق أولا إلى معرفة العلاقة بين مراقبة الفساد والحكم الراشد، وهذا ما سيتم تناوله فيما يلي:

**أولا: مراقبة الفساد والحكم الراشد**

من خلال المتغيرات التي شهدها العالم في السنوات القليلة الماضية ونتيجة للمعاناة من الآثار السلبية لظاهرة الفساد التي تصاعدت وتائرها متزامنة مع تلك التغيرات، توصلت الدراسات المعنية بشأن الشفافية ومراقبة الفساد إلى ثلاثة شروط رئيسية (الشفافية، المساءلة وحكم القانون) للحد من الفساد من جهة وإرساء دعائم لبناء مجتمع التنمية البشرية المستدامة من جهة أخرى.[1] كما تعتبر الشفافية والمساءلة كمقومات أساسية للحكم الراشد والذي يشكل شرطا مسبقا من شروط التنمية، فكل من الشفافية والمساءلة يعتبر كل منهما كشرط لوجود الآخر فلا شفافية بدون مساءلة ولا مساءلة بدون شفافية، وهما ترتبطان بتحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارهما كآلية لمحاربة الفساد.

فالشفافية تقضي على الفساد من خلال أنها تقوم على:

- التدفق الحر للمعلومات؛[2]
- تحقيق المصلحة العامة: لأن غياب الشفافية في بعض التشريعات والقوانين يعتبر سبب رئيسي للاجتهادات الشخصية بشكل لا يخدم المصلحة العامة؛
- توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد؛

[1] لهيب توما ميخا، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 124-125.

[2] رانيا قطيشات، **مرجع سبق ذكره**، ص 312.

- المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة؛[1]
- رفع مستوى الوعي لدى السكان في مجال حقوقهم، وتحفيزهم على المشاركة والمطالبة باحتياجاتهم.

كما أن المساءلة تعتبر عنصر فعال من عناصر الحكم الراشد، التي من شأنها القضاء على الفساد من خلال أنها تتم عندما يكون كل مستوى أو فرد مسئول في الإدارة مسئول عن تصرفاته أمام مستوى إداري آخر.[2]

فالسيطرة على الفساد ومحاربته هو مسعى طويل الأجل يتطلب آليات قائمة على مبدأ المساءلة والإصلاح والشفافية التي تؤدي إلى تقوية مؤسسات الحكم وآلياته التي تقلل من فرص الفساد، وفي هذا الصدد فقد طرح الحكم الراشد عدة آليات لمكافحة الفساد نذكر منها:[3]

- ✓ تقوية أنظمة المساءلة والشفافية داخل الدوائر الحكومية.
- ✓ اتخاذ الإجراءات الرادعة لمنع انتشار الفساد والحد منه وتكوين رأي عام قوي داخل المجتمع لمحاربة تلك الظاهرة وذلك باستخدام أسلوب تنظيم حملات الدعوة والمساندة لبناء قاعدة شعبية وتشكيل التحالفات لدعم ومساندة الجهود الرامية لمواجهة ظاهرة الفساد.
- ✓ التأكيد على أن يكون نظام الإدارة السائد في المنظمة يقوم على عدد من المبادئ الأساسية التي يصعب أن ينتشر الفساد في ظل وجودها مثل الانفتاح والديمقراطية والمشاركة وتداول المعلومات والتي تحقق النزاهة في العمل.

---

[1] محمد الصيرفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 223.

[2] رانيا قطيشات، **مرجع سبق ذكره**، ص 313.

[3] ستاورت، جورج مودي، **تكلفة الفساد**، الإصلاح الاقتصادي اليوم، المجلد 21، العدد 2، 1999، ص 16.

- ✓ استخدام الأسلوب العلاجي والذي يعمل على تمكين منظمات المجتمع المختلفة من المشاركة بفاعلية في مراقبة ممارسات وأداء المؤسسات الحكومية لرصد وكشف الأنواع المختلفة من الفساد باستخدام آليات المساءلة والشفافية.
- ✓ تطبيق نظام للحكم والإدارة يقوم على اللامركزية والديمقراطية والتأكيد على أهمية النظام القانوني الذي يحقق العدالة ويكفل مساواة الأفراد أمام القانون.
- ✓ تفعيل وتقوية أدوار الأجهزة الرقابية الداخلية والخارجية من تنظيمات القطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذ ورصد ميثاق الممارسات الأخلاقية السليمة في الإدارة وزيادة مساحة صلاحياتها وإنشاء نظام رقابي فعال مستقل مهمته الإشراف ومتابعة الممارسات التي تتم من العاملين في المنظمات.
- ✓ مدى وعي موظفي الحكومة بمجال وحدود سلطة إدارتهم ووظائفهم وصلاحياتهم وسلطاتهم.

**ثانيا: آليات تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر**

تشير معظم الدراسات في الأدبيات المتعلقة بالفساد على أنه يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ففي بداية 1990 انتبه الباحثين في مجال الأعمال التجارية الدولية إلى العلاقة بين الفساد والاستثمار الأجنبي المباشر. حيث وجد (Hines and James 1995) أنه بعد السيطرة على نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المضيفة، الفساد يوثر سلبا على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر ( المراقب خلال الفترة 1977–1982) في الولايات المتحدة الأمريكية، فهذه النتيجة تتفق مع الحجج النظرية المقترحة من قبل الباحثين. [1]

[1] Hines. Jr, James R, **Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper 5266, 1995.

وقد وجدت الحجج النظرية اللاحقة أن أضرار الفساد تلحق بالاقتصاد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر فعلى سبيل المثال: أكدت دراسة (Della Porta and Vannucci 1999) على افتراض أن الفساد يضر الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي يشكل عبئا على الاقتصاد المضيف.[1]

انطلاقا من فرضية أن الفساد يؤثر سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول البحث عن أهم آليات تأثير الفساد على قرارات المستثمرين الأجانب في الدول المضيفة. وهذه الآليات تتمثل في:

1. إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثمّ النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع ويهدد نقل التقنية، ويضعف الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار حيث يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة ومعيقة للاستثمار[2].
2. يؤدي الفساد إلى الفشل في جذب الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال المحلية، فهو يتعارض مع وجود بيئة تنافسية حرة التي تشكل شرطا أساسيا لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية على حد سواء.[3]
3. يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح لهم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق. وسيؤدي ذلك بالطبع إلى زيادة تكلفة الأعمال خصوصاً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويزيد من درجة عدم التأكد في الاقتصاد القومي مما يقلل من حافز رجال الأعمال على الاستثمار. وهكذا يفرض

---

[1] Della Porta. D, and A. Vannucci, **Corrupt Exchanges, Actors, Resources and Mechanisms of Political Corruption**, Aldine de Gruyter, New York, 1999.

[2] زياد عربية، **الفساد**، مجلّة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، 2005، ص 5.

[3] سمر عادل حسين، **الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته**، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، 2014، ص 138.

الفساد ضريبة سيئة على رجال الأعمال، لأنها ضريبة عشوائية تحكمية وذات تكلفة عالية جداً على الرفاهية الاقتصادية.[1]

ولتوضيح الأثر السلبي للفساد على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن الاستعانة بالدراسات التالية:

فقد توصل (Wei 2000) في دراسة لعينة متكونة من 45 دولة مضيفة خلال الفترة (1990-1991) والتي خلصت إلى أن ارتفاع مستوى الفساد له نفس الأثر السلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر كارتفاع معدل الضرائب المفروض على الشركات الأجنبية.[2]

وأوضح كل من (M. Habib, L. Zurawicki, 2001) في دراسة تجريبية قاما بها تتعلق بتأثير الفساد على الاستثمار المحلي والأجنبي ل 111 دولة خلال الفترة (1994-1998)، أن الفساد يؤثر سلبا على الاستثمار، كما أن تأثر الاستثمارات المحلية المباشرة أضعف بكثير من نظيرتها الأجنبية.[3]

كما توصل كل من (Conceiçào Castro, Pedro Nunes 2013) إلى أنه كلما كان مستوى الفساد منخفض في الدول المضيفة كلما كان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتفع، كما تعتبر مكافحة الفساد إستراتيجية مهمة لزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[4]

إلا أنه لا بد من الإشارة إلى أنه هناك من اعتبر أن للفساد آثار ايجابية، حيث يرى أنصار المدرسة الوظيفية أنه من الخطأ افتراض أن نتائج الفساد كلها سلبية في جميع الأحوال، لأن الفساد يمكن أن يكون له فوائد كثيرة في مختلف المجالات وهذا إذا توفرت ظروف معينة ويسمونه في هذه الحالة بالفساد المنتج.

---

[1] Tanzi .v, **Corruption around the world : causes, consequences, scope and cures**, Staff papers-International Monetary Fund, vol.45, N° 4, 1998, p 583.

[2] Shang-Jin Wei, **How taxing is corruption on international investors ?**, The Review of Economics and Statistics, N° 1, February 2000, p8.

[3] Michel Habib, Leon Zurawicki, **Country-level Investments and the Effect of Corruption**, International business review, December 2001, p 687-700.

[4] Conceiçào Castro, Pedro Nunes, **Does Corruption Inhibit Foreign Direct Investment ?**, Revista Ciencia Politica, Institut de science politique, Université de chile vol 51, N° 1, 2013, p 76.

ويقول كولين ليز (Colin Leyes) في هذا السياق أنه من الخطأ الافتراض بأن نتائج الفساد سيئة تماما، فهو له دور ايجابي في القضاء على الروتين العقيم وتوفير الحواجز الشخصية القوية للبيروقراطية، كما يذهب أيضا كارل فريدريك (Carl J.Fariedrick) إلى أن الفساد يخفف من حدة التوترات بطريقة غير قانونية.[1]

فمن بين آثار الفساد الايجابية على الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

- ✓ أنه يساهم في رفع الاستثمار والإنتاج، وذلك باعتبار أن الفساد يعد مسألة نسبية تخضع لاعتبارات المصلحة العامة.[2]
- ✓ إن الفساد قد يكون وسيلة لتفادي التعقيدات البيروقراطية والنظم القانونية غير الفعالة والجمود الإداري وإضاعة الوقت من طرف أصحاب المشاريع الاستثمارية والتجارية.[3]
- ✓ إن الشركات المتعددة الجنسيات الأكثر قدرة على دفع الرشاوى هي دائما الشركات الأكبر والأكثر كفاءة، ومن ثم فإن العقود الحكومية سوف تتم مع مثل هذه الشركات.
- ✓ إن الفساد يقلل الوقت اللازم للحصول على التصاريح والإعتمادات واستيفاء الإجراءات، مما يعني استغلال الوقت على نحو أفضل.

ما يمكن قوله عن هذه الآثار الايجابية للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر هي غير صحيحة، فحسب ما أشارت إليه دراسة قام بها البنك الدولي، أفادت أن الرشوة أبعد ما تكون عاملا في تسيير النشاط التجاري، بل إنها تساهم في زيادة الفوائد والإجراءات التنظيمية المفرطة، لأنها تتغذى من نفسها منتجة طبقة فوق طبقة من البيروقراطية التواقة إلى خنق

---

[1] أحمد أنور، **الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر**، مصر العربية للنشر، 2001، ص 137.

[2] عبد الله أحمد المصراتي، **الفساد الإداري، نحو نظرية اجتماعية في علم اجتماع الانحراف والجريمة**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011، ص 77.

[3] طارق محمود عبد السلام السالوس، **التحليل الاقتصادي للفساد**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 34.
حنان سالم، **ثقافة الفساد في مصر**، ط1، دار مصر المحروسة، القاهرة، 2003، ص 136.

العمل.[1] وهذا ما أشارت إليه دراسة قامت بها (Rose Ackerman 1999) فهي ترى أن دفع الرشاوي نوعا ما أقرب من دفع الابتزاز، فعلى الرغم من أن الرشوة قد تساعد الشركة على الفوز بالعقد، إلا أنها أيضا قد تعرضها في المستقبل إلى الابتزاز وخصوصا عندما تدفع الرشاوي للحصول على الفرص الاستثمارية. وبمجرد أن تبدأ الشركة بالاستثمار برأسمال كبير، فإن تكلفة رفض دفع الرشوة (قبل الحصول على التصريح النهائي للعمل) تزيد.[2]

فما قيل عن الفساد أنه وسيلة لتجاوز التعقيدات الإدارية هو غير صحيح، إذ أن الفساد هو جزء من هذه التعقيدات ويعمل على تغذيتها، كما أنه ليس من الضروري أن تكون الشركة الأجنبية كبيرة لكي تكون قادرة على دفع الرشاوى.

وما يمكن الإشارة إليه في هذا الصدد هو أن إثبات العلاقة الايجابية بين الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هو في الحقيقة متعلق بالمستويات المتفاوتة للفساد، هذا ما يدعمه الاقتراح الذي جاء به ( Caetano and Caleiro 2006) الذي يعتمد على نهج المنطق الضبابي (Fuzzy logic) لتحديد المجموعات الممكنة في مساحة الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد عن 97 دولة، حيث كشفت هذه المنهجية عن وجود مجموعتين منفصلتين: إحداهما متشكلة من الدول ذات المستوى العالي من الفساد حيث يكون الفساد مرتبط سلبا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، والأخرى تتكون من الدول ذات المستوى المنخفض من الفساد حيث يكون تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل وضوحا إلى حد بعيد.[3]

فتضمين هذا النتيجة هو يتماشى مع الحدس ويبدو تأكيد أنه قد تكون هناك ( احتمال مرتفع) عتبة الفساد المقبول، مثلا إن إدخال أي تحسين طفيف قد يمارس تأثير ثانوي (طفيف) على نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن هذا الانقسام –لأسباب عملية– يحتاج إلى مزيد من

---

[1] حاحة عبد العالي، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 93.

[2] Rose-Ackerman, S, **Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform**, Cambridge University Press, UK, 1999, pp 3-4.

[3] Caetano, J.M.M. and A Caleiro, **Corruption and Foreign Direct Investment, What kind of relationship is there?**, Economics Working Papers, University of Évora, Department of Economics, 2005.

الاهتمام لتفسير بإخلاص العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والفساد في الدول التي تسجل مستويات منخفضة من الفساد. مع احترام تلك الاقتصاديات حتى تحسن تحسينا طفيفا من الفساد لكي يتمكن من التأثير الإيجابي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. وهذه النتيجة مثيرة للاهتمام وتتفق مع ما جاء في مقال (Winner and Egger 2006) حيث أشار إلى أن الفساد يشكل عائقا هاما للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة ولكن ليس في تلك الأقل نموا.[1] مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفساد أكثر انتشارا في الدول الأقل نموا.

كما أنه هناك من الدراسات التي لم تجد أية علاقة ذات أهمية بين الفساد وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومن هذه الدراسات نذكر مثلا : (Wheeler and Mody 1992) و (Abed and Davoodi 2002) و (Akçay 2001).

**المطلب الثاني: مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر**

إن نجاح الدول المضيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتطلب بالإضافة إلى العوامل المذكورة سابقا، وجود نظام قضائي فعال وعادل، وسمو القواعد القانونية والتنظيمية على كافة المتعاملين الاقتصاديين وعدم التمييز بين المستثمرين المحليين والأجانب، وهذا ما يعرف بسيادة أو حكم القانون، فالخروج عن هذه القواعد وتحيز القوانين والتشريعات يؤدي إلى تفشي الفساد الإداري، المالي والسياسي.

فسيادة القانون تعتبر آلية مهمة في مكافحة الفساد التي يعتبر كعامل من عوامل جذب رؤوس الأموال الأجنبية، والشرط الأساسي لمكافحته هو وجود إطار قانوني صالح وهيكل مؤسساتي يطبق القانون دون الأخذ بالاعتبار المحاباة أو التعسف، وأن تراجع هذا القوانين دوريا لتبديد الغموض الذي يكتنف النصوص القانونية، والحد من تناقضاتها، والنص على عقوبة صريحة ضد أطراف الفساد سواء الراشين أو المرتشين أو المختلسين أو المساهمين من قريب أو من بعيد في عملية الاختلاسات، ولكي يكون الردع فعالا يتعين أن يواجه طرفا المعاملة الفاسدة

[1] Winner. H and P. E.Egger, **How Corruption Influences Foreign Direct Investment: A Panel Data Study**, Economic Development and Cultural Change, 54: 459-486, 2006.

عقوبات صارمة تعكس المغانم المحصل عليها من الفساد، فبقدر ما تشدد العقوبات بقدر ما ينخفض معدل حدوث الفساد، وهنا لا تكفي القوانين الصارمة وحدها، فالعديد من البلدان التي يتفشى فيها الفساد تتوفر على قوانين مثالية، غير أن القوانين لا معنى لها في الواقع لأنها قليل ما تطبق، وبالتالي فإن البلد الجاد بشأن الإصلاح لا بد وأن تكون له أجهزة تحقيق وقضاء فعال لا يعاني من الفساد[1]. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض البلدان اعتمدت لجان مستقلة لمكافحة الفساد أو مفتشين عاميين لا يكونوا مسئولين إلا أمام رئيس الدولة أو البرلمان وهذا ما حدث في "هونغ كونج" و "بتسوانا" وغيرهما.[2]

كما أن سيادة القانون تعتبر كعامل مهم لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني الذي يؤثر بذاته على توطين الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف، فيجب على الدولة أن تعمل على تحقيق هذا الاستقرار واقعيا، نظرا لأهميته في نشر الطمأنينة لدى الشركات الأجنبية، لهذا يجب أن تجسد واقعيا سيادة القانون من خلال سلطة قضائية مستقلة، ووجود نزاهة وكفاءة في عمل القضاء وتنفيذ القوانين والسيطرة على الفساد ومحاربته، كما أنه يجب على الدول المضيفة أن تثبت اتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها.[3]

فالأفراد والشركات الأجنبية تحفز للاستثمار بالدولة المضيفة عندما يتم تأمين حقوق الملكية وتنفيذ العقود، ويتم هذا عندما تكون سيادة القانون قوية تضمن بيئة شفافية، مستقرة ويمكن التنبؤ بها والتي تلزم الحكومات المحلية على تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وحقوق الأشخاص.[4]

---

[1] شعبان فرج، **مرجع سبق ذكره**، ص 66.

[2] طارق محمود عبد السلام السالوس، **مرجع سبق ذكره**، ص 50.

[3] نزيه عبد المبروك مقصود، **مرجع سبق ذكره**، ص 92.

[4] Bingham centre for rule of low, Britich Institute of International and Comparative Law, **Risk and Return - Foreign Direct Investment and the Rule of Law**, Hogan Lovells 2015, p 19.

فقد توصل العديد من الباحثين إلى أن هناك أسباب نظرية قوية التي تتوقع أن تشجع بها سيادة القانون جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمقترحة من الحكومات المضيفة التي يمكن أن تلزم بمصداقية تنفيذ العقود وحماية الممتلكات.[1]

وهذا ما توصلت إليه دراسة (John Seth Alexander 2014) التي أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1980-2010، وذلك بفحص تأثير عناصر سيادة القانون والمتمثلة في العقود وحماية حقوق الملكية، حقوق السلامة الجسدية، مكافحة الفساد، استقلال القضاء، وحماية حقوق العمال. حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن سيادة القانون تعتبر كمحدد مهم للاستثمار الأجنبي المباشر. بالرغم من أن هذه النتائج أثبتت أيضا بأن بعض عناصر سيادة القانون كاستقلال القضاء وحقوق العمال هي غير مهمة.[2]

فحسب ( J.Willimson 1990) فإن نجاح الدول في تحسين مناخ الاستثمار فيها يتطلب في المقام الأول تحسين جودة المؤسسات مما يعني تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ أهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون.[3] وهذا ما أكدت عليه دراسة ( D.Rodrick et A.Subramanian) الذان وجدا بأن هذه العوامل المرتبطة بوجود مؤسسات جيدة هي الأهم في تغيير معدلات النمو والاستثمار.[4]

وقد جاء في إحدى دراسات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بأن نوعية المؤسسات

[1] See for exemple :- Haggard Stephan, Andrew Maclntyre, and Lydia Tiede, **The Rule of Low and Economic Development**, Annual Review of Political Science, 11 (1), June 2008, p 207.
- Staats Joseph .L and Glen Biglaiser, **Foreign Direct Investment in Latin America : The Importance of Judicial Strenght and Rule of Low**, International Studies Quarterly, p p 2-3.

[2] John Seth Alexander, **Foreign Direct Investment, the Rule of Low, and the New Institutionalism : Explaining FDI in the Developing World**, Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Amirican Political Science Association, August 20-31, 2014, Washington, D.C, p 33.

[3] Abbas.Mehdi , **Le consensus de Sao Paulo : Fondements et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développement ?**, Economie et Société n°, Laboratoire de recherche Grand Maghreb Economie et Société, Constantine, 2005, p p 27-54.

[4] Rodrick Dani et Subramanian Arvind, **La primauté des institutions ( ce que cela veut dire et ce que cela veut pas dire)**, Finances et Développement, juin 2003, FMI, Washington, p p 31-34.

(حماية حقوق الملكية وسيادة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له أثر إيجابي وذو معنوية على الدخل نظرا لدورها المباشر وغير المباشر في تحسين معدلات النمو، وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية المحتملة.[1]

**المطلب الثالث: مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر**

فمن المعلوم أنه كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية والاستقرار السياسي، وغياب احتمالات نشوب حروب أو صراعات داخلية تؤدي إلى عدم الاستقرار، كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح، أي كلما كان احتمال التأميم أو المصادرة وزيادة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، يؤثر بشكل سلبي على زيادة تدفقات الاستثمار.

وتتمثل أهم قنوات تأثير الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر بالدول المضيفة في تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم، فالمستثمرين الأجانب ليسوا مستعدين للمخاطرة بأموالهم في بيئة تتميز بعدم الاستقرار السياسي. وسنحاول في هذا المطلب التعرف على كيف يمكن للاستقرار السياسي أن يكون عاملا مهما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس بالنسبة لعدم الاستقرار السياسي الذي يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال الأجنبية، وذلك على النحو التالي:

يعتبر عدم الاستقرار السياسي أحد أهم عوائق الحوكمة الجيدة وعامل مؤثر على الأطر التنموية خاصة عندما يتعلق الأمر بالاضطرابات السياسية، التوترات الحزبية، النزاعات المسلحة، أعمال العنف والتوترات الاجتماعية، الانقلابات السياسية، فهذه العوامل تؤثر على المناخ السياسي السائد في البلد، وعلى مدى الثقة التي يولونها أعوان قطاع الأعمال في هذا البلد، كما تعمل

[1] Borner S, Bodmer F, Kobler M, **L'efficinece institutionnelle et ses déterminants : Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique**, Etude du Centre de Développement, OCDE, Paris 2004, p 116.

هذه الظروف على خلق نوع من البيئة غير المستقرة وغير الملائمة لمزاولة النشاطات الاستثمارية.

يؤدي عدم الاستقرار السياسي إلى الفساد السياسي الذي يؤدي إلى غياب المنافسة الحرة والسليمة وتغييب فرص الاستثمار الناجح، فمثلا تعرف دولا كالعراق، باكستان وأفغانستان حالة من التوقف التنموي وشلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب ما تعرفه هذه المناطق من نزاعات سياسية وحروب.[1]

إن للاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وحسب وإنما على أساس درجة الاستقرار للنظام السياسي في البلد، فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.[2]

فالاستقرار السياسي في بلد ما يجعل قيادته تنال رضا مواطني تلك الدولة وتجعل منه وجهة للمستثمرين ورؤوس أموالهم، وتدفعهم للتوطن في بلد ما للاستثمار، لأن المستثمر الأجنبي لا يقبل على الاستثمار في أي دولة ما إلا بعد أن يطمئن على استقرار النظام السياسي بها، فمن غير المعقول أن يقبل على إرساء مشاريعه الاستثمارية في دولة تتميز بالتغير المستمر في الحكومات والاضطرابات الداخلية.

كما أن عدم الاستقرار السياسي وحدوث الانقلابات السياسية والاغتيالات وأعمال الشغب والنزاعات المسلحة تؤدي إلى ممارسة تأثير سلبي على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية، وتخفض من قيمة موجودات المستثمر الأجنبي، وعلى عكس ذلك كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا أدى إلى جذب الشركات الأجنبية الاستثمارية في تلك الدولة[3].

---

[1] حساني بن عودة، مرجع سبق ذكره، ص 74.

[2] على عباس، **إدارة الأعمال الدولية**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 75.

[3] بن عامر مصطفى، **أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010–2011، ص 84.

إن المستثمر الأجنبي لا يغامر بأمواله في بلد يعرف ثورات وانقلابات عسكرية أو عمليات إرهابية، وقد يصبح الأمر مكلفا في حالة حدوث تغيرات متتالية للحكومات حيث لا تلتزم الحكومة الجديدة بما منحته الحكومة السابقة للمستثمرين من ضمانات أو تعهدات، ويمكن حصر الاستقرار السياسي في الفترة الزمنية التي تقضيها الحكومات في مناصبها.[1]

وعليه ومن النقاط المذكورة سابقا، فإن الاستقرار السياسي يلعب دورا كبيرا ومؤثرا في الاستثمارات والمستثمرين داخل البلد المعني، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذه المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتجاجات المستمرة والإضرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي.[2]

والمخاطر السياسية التي يمكن أن يواجهها المستثمر الأجنبي تأخذ الأشكال التالية:

- ✓ التصفية أو مصادرة الحكومات المضيفة لمشروعات الأجانب كليا أو جزئيا لأغراض المنافع العامة بدون تعويض.
- ✓ التأميم، تحويل المشروعات الأجنبية إلى ملكية عامة للدولة.
- ✓ فرض قيود على تحويل العملات الأجنبية إلى الخارج.
- ✓ الإلغاء أو عدم الوفاء بالعقود والاتفاقيات المبرمة بين المستثمرين الأجانب والدولة لأسباب سياسية.[3]

ومصادر الخطر السياسي هي: الإيديولوجيات السياسية، الصراع الديني، عدم الاستقرار الاجتماعي، التأميم، الصراعات المسلحة، الانقلابات العسكرية، الحقد والعداء للأجانب.[4]

---

[1] صبح محمود، **التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية**، ط3، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000، ص 90.

[2] محمد عبد الخالق سعيد، **مفهوم وأهداف إدارة الاستثمار**، دار العلم للنشر، الأردن، 2006، ص 31.

[3] بولرباح غريب، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

[4] شوقي ناجي جواد، **إدارة الأعمال الدولية**، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 114.

فلكي تستطيع الدول المضيفة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق الأهداف المرجوة من وراء هذا الاستثمار يجب عليها توفير الاستقرار السياسي، فقيام الاستثمار من طرف متعامل أجنبي يجعله يراعي كخطوة أولى الجانب السياسي لهذه الدول، من خلال الاستقرار السياسي الذي يلعب دورا أساسيا ومهما في إعطاء ثقة أكثر وتشجيع أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبي خاصة المباشرة منها، لأن المتعامل الأجنبي أو الشركة الدولية الراغبة في الاستثمار تنشئ فرعا أو فروعا صناعية في الدول المستقبلة للاستثمارات ولهذا يتوجب على هذه الدول أن تكون مستقرة سياسيا.[1] فحتى وإن كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.[2]

فقد وردت في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية أن 61 % من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية.[3]

ويمكن تقصي الأثر الإيجابي للاستقرار السياسي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال بعض الدراسات السابقة التي تطرقت إلى نفس الموضوع ونذكر منها:

1. دراسة (Basi 1963)التي أوضح فيها أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول أو الثاني للاستثمارات الأمريكية في الدول النامية، كذلك توصلت دراسة لكل من (Schneider and frey 1985) شملت 54 دولة نامية وذلك في السنوات 1976، 1979، 1980، أن عدم الاستقرار السياسي له ارتباط سلبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر.[4]

---

[1] فريد النجار، **الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 79.

[2] خالد راغب الخطيب، **التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية**، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 218.

[3] أحمد زكريا صيام، **آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة –الأردن كنموذج–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة الشلف، 2005، ص 93.

[4] عمر صقر، **العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 54-55.

2. ومثال ذلك أيضا جمهورية أنجولا التي تقع في القارة الإفريقية جنوب الصحراء، فقد تمكنت بعد الانتهاء من حالة الصراعات المدنية والحرب الأهلية، من تحقيق زيادة ملحوظة في نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التسعينات، واحتلت بذلك المرتبة الأولى من بين دول القارة الإفريقية جذبا للاستثمار.[1]
3. دراسة (Basu.A and Srinivasan.K 2002) التي قاما فيها بدراسة المحددات الرئيسية لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسبعة دول إفريقية، وقد خلصا في هذه الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي، الحكم الراشد والمستوى الضعيف من الفساد تعتبر من المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول.[2]
4. دراسة (Bonny Jean Baptiste 2005) وهي دراسة قياسية حول أثر الاستقرار السياسي على جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية هايتي (Haïti)، والتي خلصت إلى أن الاستقرار السياسي يعتبر المحدد الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد، خاصة وقد شكل هذا المحدد مع عدم احترام حقوق الإنسان السياسية والحريات المدنية ما نسبة 99 % من المحددات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في هذا البلد.[3]

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن هناك دراسات لم تجد أي علاقة بين الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر ومنها:

1. دراسة (Jiho and You 1999) عن كون الاستقرار السياسي يعتبر كمحدد للاستثمارات الأجنبية المباشرة في كوريا خلال الفترة 1977– 1991 وذلك باستخدام ستة متغيرات لعدم

[1] فريد أحمد قبلان، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية –الواقع و التحديات–**، دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية ، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس والبحرين، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ص 20.

[2] Anupan Basu, Krishna Srinivasan, **Foreign Direct Investment in Africa –Some case Studies-**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2002, p37.

[3] Bonny Jean Baptiste, **Mauvaise gouvernance et faible investissements direct étrangers en Haïti –étude économique-**, Faculté d'économie appliquée de l'université d'Anvers, Document non publier, 2005, p 17.

الاستقرار السياسي، حيث خلصت هذه الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدم الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كوريا، إلا في حالة كون عدم الاستقرار حادا بدرجة تؤثر على السياسات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر كما حدث في عام 1980. كما نفت الدراسة ما يراه البعض من أن عدم الاستقرار هو محدد مهم في تفضيل بلد بعينه. [1]

2. دراسة (Noukpo.D et H.Fotie 2003) والتي حاولت ربط وتحليل العلاقة بين المخاطر السياسية والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث اختار هذان الباحثان خمس دول إفريقية عانت من الحروب والانقلابات العسكرية كعينة وهي: نيجيريا، جنوب إفريقيا، بوتسوانا، كوتدي-فوار وسيوسلاند، حيث خلصت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة بين الاستقرار السياسي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذه الدول باستثناء جنوب إفريقيا التي وجدت فيها علاقة إيجابية بين المتغيرين، خاصة ما تعلق بنيجيريا خلال الفترة 1977-1984 فكانت العلاقة عكسية تماما بحيث أدى تقليل المخاطر السياسية إلى تراجع في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا البلد. [2]

## المبحث الثالث: تأثير مؤشر فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية، الصوت والمساءلة، على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

بالإضافة إلى المؤشرات المذكورة سابقا هناك مؤشرات أخرى مهمة تأثر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتأخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار وهذه المؤشرات تتمثل في فعالية الحكومة، نوعية الأطر التنظيمية والصوت والمساءلة.

---

[1] بندر بن سالم الزهراني، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية**، مذكرة ماجيستير، كلية الإدارة، قسم الاقتصاد، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص 16.

[2] Noukpo. D et Fotie.H, **Les déterminants des investissements direct étrangers en Afrique Subsaharienne**, Ecole national supérieur de statistique et d'économie appliquée (ANCEA), Abidjane, Cote d'ivoire, 2003.

**المطلب الأول: مؤشر فعالية الحكومة والاستثمار الأجنبي المباشر**

إن الحكومات الفعالة أو القادرة عموما، بغض النظر عن كيف تعرف، هي أكثر استعدادا كمواقع للاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي بشكل عام. على الرغم من أن العديد من الدراسات التي قامت بقياس الأداء السياسي، لم تتفق حول أحسن طريقة لتصور ذلك أو ما هو في الأساس المتغير التابع الذي يجب قياسه. فمكان فعالية الحكومة من باب كونها وظيفة نوع النظام، القوة الاقتصادية، القدرات العسكرية، أو السكان هو ببساطة إعادة تسمية هذه المتغيرات.[1] لذلك فمؤشر فعالية الحكومة هو مقيد بتوفير ما يهم المستثمر بالوسائل الكمية لتقييم فعالية واستقرار السياسات الحكومية.

ففي حوار أجري مع برايان جريفز، القائم على مؤسسة جولدمان ساش، وتم سؤاله عن كيف يمكن لأسواق الدول الجديدة جذب استثمارات أجنبية مباشرة ؟ فكان رده كما يلي "إذا كنت أنا كمستثمر أجنبي واثقا في ثبات الحكومة والتزامها بالاستقرار، فسأكون مطمئنا للاستثمار في هذا البلد على المدى البعيد، فالمستثمرون يثقون في الحكومة الحاسمة في قراراتها والتي تتمتع بالشرعية وكل ما يرتبط بهذه الحكومة من ثبات سياسي وإجماع اجتماعي وتوزيع جيد للدخل وهى سمات مشتركة تساهم في دعم الاستقرار.

وقد عرف البنك الدولي مؤشر فعالية الحكومة على أنه " نوعية الخدمات العمومية، نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات".[2] وقد عرف من طرف ( Kugler and Tammen 2012) يتم قياس فعالية الحكومة في استخراج الموارد من السكان، مما يؤدي إلى المصطلح المدى السياسي النسبي.وهذا الأخير يقارب قدرة الحكومات على جزء مناسب من الناتج القومي لتحقيق أهداف عامة.[3] ومن بين الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية في الدولة، والتي غالبا ما

[1] Kugler. J and R.L. Tammen, **The Performance of Nations**, Rowman & Littlefield Publishers, 2012.
[2] Kaufmann, Daniel, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi : **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, Hague Journal of the Rule of Law 3 (2), 2011, p p 220-246.
[3] Kugler. J and R.L. Tammen, **op.cit**.

تقدم هي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فعموما المستثمرين يفضلون المناخ السياسي عندما يكون مستقرا، متنبئ به وقادر، لذلك يجب أن تكون للدولة القدرة السياسية لخلق بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، فهذا الأخير يدل على قدرة الحكومة على السماح وتسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لتحقيق أهداف وطنية.

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من القدرة الاستخراجية للحكومة لأنه يوفر مصدرا إضافيا لصناديق الضرائب.[1]

فالمدى السياسي النسبي (RPE) لفعالية الحكومة مقيد بشكل خاص باعتباره مؤشرا لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو يتمتع بدعم قوي في الأدبيات، كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مؤشر مقيد للتنمية الاقتصادية وفعالية الحكومة لأنه يدل على استعداد الحكومات للسماح بالدخول والخروج من أسواقها واستقرار تلك الأسواق. ف (RPE) يعكس قوة حكومة الدولة، فارتفاع (RPE) الدولة، يعني قوة حكومتها، وأكثر استقرارا لسياستها الاقتصادية المستقبلية المتوقعة. وبالتالي فإن فعالية الحكومة تؤثر على تدفقات رأس المال من خلال تأثيرها على السياسة الاقتصادية، وهذا ما توصل إليه كل من (Adji, Ahn, and Holsey).

لأنه من المتوقع أن يكون لدى الدولة ذات القدرة السياسية المرتفعة أكثر استقرارا للسياسات الاقتصادية من الدول ذات القدرة السياسية المنخفضة، والمستثمرين الأجانب من المفترض أن يستثمروا أكثر في الدولة التي لديها قدرة سياسية مرتفعة.[2] وتشير وجهة النظر هته إلى أن القدرة السياسية ترتبط إيجابا مع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبي الخاصة.[3]

والعديد من الدراسات أثبتت بأن عدم اليقين السياسي الناجم عن التباين في RPE يؤثر سلبا

[1] Robin Barnaby Calver, **op.cit**, p 11.
[2] Adji S.S, Y.S. Ahn, and C.M. Holsey, **Political Capacity, Macroeconomic Factors, and Capital Flows, In Political Capacity and Economic Behavior**, eds M. Arbetman and M.A.J. Kugler: Basic Books, 1997, p 130.
[3] Ibid, p 133.

على الاستثمار الخاص.[1]

ومن بين الدراسات الحديثة التي تناولت تأثير فعالية الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر، هي الدراسة التي قام بها (Quazi. R, and al 2014) التي حاولا من خلالها دراسة تأثير الفساد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في 53 دولة إفريقية خلال الفترة 1995–2012، وذلك باستعمال بالإضافة إلى متغير الفساد متغيرات مستقلة أخرى وهي: حجم السوق، فعالية الحكومة، البنية التحتية، والحرية الاقتصادية، وكانت النتيجة هي أن لفعالية الحكومة تأثير إيجابي ومهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة.[2]

وهو ما توصلت إليه أيضا دراسة ( Baklouti .N and Boujelbene .Y 2014) التي قاما بها لمعرفة مدى تأثير نوعية المؤسسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثمانية دول مختارة من الدول النامية في منطقة المينا خلال الفترة 1996–2008 وذلك باستخدام ثلاث مؤشرات لنوعية المؤسسات والمتمثلة في: الفساد، نوعية الأطر التنظيمية وفعالية الحكومة، وقد تم التوصل إلى أن لكل من الفساد ونوعية الأطر التنظيمية تأثير سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة لفعالية السياسة العامة فقد وجد أن لها أثر إيجابي ومهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

## المطلب الثاني: مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (البيروقراطية) والاستثمار الأجنبي المباشر

يمثل الإطار التشريعي والتنظيمي الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي الذي يعمل فيه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبقدر ما يكون محكما ومنظما وغير معقد يكون محفزا للمستثمر

[1] See for example : - Rodrik. D, **Policy Uncertainty and Private Investment in Developing Countries**, Journal of Development Economics.

- Joshua Aizenman and Nancy P. Marion, **Policy Uncertainty, Persistence and Growth**, Review of International Economics**,** Volume 1**,** Issue 2**,** June 1993, p 145**.**

[2] Quazi Rahim, Vemuri Vijay, and Soliman Mostafa, **Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in Africa**, International Business Research, Vol 7, N° 4, 2014, p 5.

[3] Baklouti Nedra and Boujelbene Younes, **op.cit**, p p 89-93.

الأجنبي، وتختلف التشريعات بين الدول باختلاف توجهات المشرع في الدولة وذلك لعدة عوامل نذكر منها:[1]

- ❖ الظروف الاقتصادية السائدة مثل مدى احتياج الدول المضيفة للقطاع الأجنبي أو التكنولوجيا ومدى حاجتها للموارد الطبيعية.
- ❖ مدى توفر اليد العاملة الوطنية وحاجتها لتشغيلها.
- ❖ حجم السوق المحلي ومدى استجابته لمنتجات المشاريع الاستثمارية.
- ❖ القدرة الفنية والمالية واللوجيستية لتصدير تلك المنتجات، يضاف إلى ذلك كل الظروف السياسية السائدة في الدولة والتي عادة ما تحدد السياسات الاقتصادية التي تنعكس بالضرورة على ما يتبناه المشرع منها في تلك التشريعات.

وتعد قدرة الدولة على بناء قاعدة قانونية مسايرة للتشريعات الدولية محفزا للاستثمارات الأجنبية، وتكون هذه القاعدة في شكل توفير إطار تشريعي وتنظيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل أهم آليات تأثير هذه الأطر على قرارات المستثمرين بشأن توطين استثماراتهم في الدولة المضيفة، وذلك اعتمادا على فرضية أن جودة الأطر التنظيمية تمارس تأثيرا ايجابيا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يلي:

- ✓ وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية، وعدم التعارض مع التشريعات الأخرى ذات الارتباط، وأن يكون متوافقا مع القواعد والتنظيمات الدولية الصادرة للحكم وحماية المستثمر.
- ✓ وجود ضمانات كافية لحماية المستثمر من المخاطر السياسية.
- ✓ وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين، التعاقدات وحل النزاعات التي تنشأ بين المستثمر والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى**، الكويت، 2002، ص2.

- ✓ أن يكون النظام الإداري القائم على إدارة الاستثمار يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها، عدم تفشي البيروقراطية، سهولة الحصول على البيانات وبشكل دقيق ومفصل وفي الوقت المناسب.[1]
- ✓ مدى وجود قوانين وقواعد بالمجتمع تمنح الأفراد والشركات الثقة في التعامل وممارسة النشاط الاقتصادي بحرية.
- ✓ ضمان مدى انتشار الجرائم والسرقات والتي تمثل عائقا أمام ممارسة النشاط الاستثماري، ومدى كفاءة وفعالية القضاء، وتنفيذ العقود طويلة الأجل الخاصة والحكومية، وعدم تحيز القضاء واستقلاليته عن الضغوط السياسية.
- ✓ مدى وجود نظم قانونية لحماية الملكية الفكرية كتشجيع وحماية الإبداع الفكري الوطني منه والأجنبي.
- ✓ تشجيع الإنفاق على البحث والتطوير من طرف المستثمر الأجنبي، تشجيع وحماية نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة وحماية المستهلك من الغش والتقليد التجاري.[2]

ويمكن القول أن الدول قد تستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي فقط إذا كان لديها نظم الحكومة المحلية مناسبة والنظم القانونية في محلها، ومن المرجح أن تحد القوانين والنظم المفرطة من النمو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في حال ما إذا منعت الموارد البشرية ورأس المال من إعادة التخصيص. على سبيل المثال: إذا كان بدأ وإغلاق الأعمال التجارية معاق من طرف التنظيمات والقوانين الحكومية الواسعة والمكلفة، التي تنطوي على العديد من الإجراءات البيروقراطية التي تتطلب الوقت والموارد، فإن رأس المال يمنع من التخصيص للقطاعات الأكثر إنتاجية.

---

[1] أميرة حسب الله محمد، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة تركيا– كوريا الجنوبية– مصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 27.

[2] بولرباح غريب، **مرجع سبق ذكره**، ص 104.

بالمثل، إذا كانت قوانين العمل لتوظيف وتسريح الموظفين مقيدة فإنها تسبب دوران أقل لسوق العمل، وأقل احتمال لأن تحدث الآثار غير المباشرة للتكنولوجيا إلى الشركات المحلية. ويمكن تطبيق نفس النتيجة على أشكال أخرى من التنظيمات الحكومية مثل حماية المستثمرين (الأجانب والمحليين) من خلال ضمان حقوق الدائنين وتنفيذ العقود.و كل هذه الإجراءات تنطوي على شك وغموض كبير، وقتا طويلا ونفقات كبيرة جدا. وبالتالي فإن الشركات متعددة الجنسيات سوف تقلل من الروابط الأمامية والخلفية مع الاقتصاد المحلي، مما يؤثر على احتمال الاستثمار فيه وحتى وإن حدث الاستثمار فإن الدولة المضيفة لن تتمكن من الاستفادة من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر كنقل التكنولوجيا إلى غير ذلك.[1]

ففي الآونة الأخيرة بدأ البنك الدولي نشر نتائج مشروع أعماله التجارية[2]، حيث توفر قاعدة بيانات الأعمال التجارية المعايير الموضوعية لتنظيمات وقوانين الأعمال وتنفيذها. حيث أن مؤشرات الأعمال التجارية قابلة عبر الاقتصاديات وتبين تكاليف تنظيمات الأعمال، إنها تسمح لنا بالحصول على نتائج الأطر التنظيمية، كالوقت والأموال التي تنفق على الإجراءات البيروقراطية، و بالتالي فحص كفاءة المؤسسات الحكومية.

ففي دراسة قاما بها (Rammal.H.G and Zurbruegg.R 2006) والتي حاولت البحث عن تأثير التغيرات في نوعية فعالية تنظيمات الحكومة وممارسة الحكم الراشد بناءا على توجيه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج بين خمس اقتصاديات آسيوية وهي: إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة وتايلاند. حيث أظهرت النتائج بأن التدهور في فعالية وتطبيق قوانين الاستثمار (مثل الرقابة على الأسعار، التنظيم المفرط في التجارة الخارجية وتنظيم الأعمال)

[1] Matthias Bussea, José Luis Groizard, **Foreign Direct Investment, Regulations, and Growth**, World Bank Policy Research Working Paper 3882, April 2006, p 5.
[2] World Bank, Doing Business in 2004, **Understanding Regulation**, World Bank and Oxford University Press: Washington, DC, 2004.

يكون له أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول الآسيان محل الدراسة وهي عوامل مهمة في شرح الاتجاه الهبوطي الأخير لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

وأيضا دراسة (Bussea.M and Groizard.J.L 2006) التي حاولت دراسة تأثير الأطر التنظيمية على النمو من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك باستخدام خمس إجراءات تنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي: بدأ المشروع، تنظيمات سوق العمل، تنظيمات العقود، حقوق الدائن وتنظيمات العجز عن الوفاء، وقد توصلت الدراسة بالمقارنة مع دول أقل تنظيما إلى أن الاقتصاديات الأكثر تنظيما هي الأقل قدرة على الاستفادة من وجود الشركات المتعددة الجنسيات، فأية محاولة من طرف الحكومة لجذب رؤوس الأموال في شكل استثمار أجنبي مباشر من خلال تقديم إعفاءات ضريبية خاصة من المرجح أنها لن تسفر عن آثار متوقعة مفيدة إذا كانت جودة التنظيمات منخفضة نوعا ما.[2]

**المطلب الثالث: مؤشر الصوت والمساءلة (الديمقراطية) والاستثمار الأجنبي المباشر**

إنه معروف منذ وقت طويل أن القرارات السياسية تؤثر في الاقتصاد، والعلاقة بين نوع النظام والاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال محل الجدل، فلقد أظهرت بعض الدراسات بأن هناك علاقة إيجابية بين الديمقراطية والاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن دراسات أخرى أثبتت العكس.

فعلى الرغم من أن تأثير الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر جذب انتباه العلماء واهتمام الجمهور، إلا أن هذا التأثير مازال غامضا وغير مفهوم، فالعديد من الدول التي تحولت ديمقراطيا أيضا يمكن أن تكون اقتصاديات نامية تسعى إلى رؤوس أموال أجنبية. فإذا كان الحكم الديمقراطي يضر بجاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب، الدولة النامية تواجه المفاضلة بين التنافس للحد من الاستثمار الأجنبي المباشر والديمقراطية. ومن جهة أخرى، إذا كان تعميق

[1] Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg , **The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets**, International Business Review, Volume 15, Issue 4, August 2006, p 401.

[2] Matthias Bussea, José Luis Groizard, **op.cit**, p 21.

الحكم الديمقراطي يعزز قدرة الدولة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك التحول الديمقراطي يساعد على تحقيق المنافع الاقتصادية لرؤوس الأموال الأجنبية.[1]

فحسب (Olson 1993) فإن الديمقراطيات الراسخة، القضاء المستقل والطعون القضائية المنتخبة كلها تساعد على ضمان الملكية، وضمان أن الاستثمارات آمنة لفترة أطول، فالمستثمرون يفضلون مثل هذه الأنظمة لأن ممتلكاتها تكون محمية من الممارسات والأحكام الوحشية التي تصدر من الحكام المستبدين.[2]

إلا أن هناك من عارض هذه الفكرة (أن الديمقراطية تأثر إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر)، وفي هذا السياق وجد ( O'Donnell 1978 and 1988) أن هناك علاقة حميمية بين الحكام المستبدين والمستثمرين الأجانب[3]، بسبب اهتمام القادة السياسيين بالفوائد الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، فالمستبدين يحمون رؤوس الأموال الأجنبية من الضغط الشعبي من أجل رفع الأجور، الحماية الشديدة للعمال، أو بفرض ضرائب أقل.

والتناقض هنا بين (Olson) و(O'Donnell) فيما يتعلق بتأثير الديمقراطية على الاستثمار الأجنبي المباشر، معقول إلى حد ما فأولسون يعتبر بأن حقوق الملكية تشكل الأرضية الخصبة للاستثمار الأجنبي المباشر، بينما أودونيل يوضح كيف تفضل حكومة المستثمر توطين رؤوس أموالها في دول شديدة المركزية.

وهناك من أيد بالمثل بسبب أن الديمقراطية تتلقى دعم محليا واسعا، تتجنب تغيرات السياسات غير النظامية، وإعادة توزيع الدخل المؤكد على الأنظمة، فالدول النامية البيروقراطية لها أقل

[1]Quan Li and Adam Resnick, **Democratic Institutions and Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries**, International Organization 57, Winter 2003, p 176.
[2] Olson, Mancur, **Dictatorship, Democracy, and Development**, American Political Science Review 87 (3), 1993.
[3] O'Donnell, Guillermo, **Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State**, Latin American Research Review 13 (1), 1978, p 3–38.

انتهاكات لحقوق الملكية واستثمار خاص أكثر.[1]

أما (Haggard 1990) فقد وجد بأن السلطة الاستبدادية قد تكون جذابة للمستثمرين الأجانب في الدول ذات تقاليد "الضغط القوي على العمل أو اليسار لجدواها الاقتصادية أو منح الأولوية حقوق الملكية".[2]

وقد وجد كل من (Li .Q and Resnick .A 2003) بأن للحكم الديمقراطي تأثيرا إيجابيا وكذلك سلبيا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[3]

كما يمكن أن تساهم المساءلة في التأثير على قرارات المستثمرين الأجانب بشأن توطين استثماراتهم بالدولة المضيفة، من خلال أن المساءلة تعد آلية مهمة من آليات مكافحة الفساد، فهي معيار ضابط لأداء المؤسسات وتقويم هذا الأداء من خلال المحاسبة التي تخضع لها على يد السلطات التشريعية أو القضائية أو الجهات المختصة لمكافحة الفساد كهيئة النزاهة مثلا، وتنطوي زيادة الشفافية والمساءلة في المجتمع على مجموعة من الآثار الإيجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني يمكن حصرها في النقاط التالية:

- ❖ تحقيق الانضباط المالي والسيطرة على الإنفاق وتخفيض تكاليف المشروعات لزيادة كفاءة الاقتصاد؛
- ❖ حماية المستثمرين وتوفير الثقة في السوق، نظراً إلى أن تقديرات المستثمرين للمخاطر تتأثر بوفرة ودقة المعلومات؛
- ❖ زيادة جاذبية المناخ الاستثماري حيث يحتاج المستثمر إلى التأكد من أن النظام القانوني والقضائي سوف يحمي حقوقه خلال فترة معقولة وبتكلفة معقولة؛

---

[1] See for example : - Feng Yi, **Political Freedom, Political Instability, and Policy Uncertainty: A Study of Political Institutions and Private Investment in Developing Countries**, International Studies Quarterly 45 (2), 2001, p 271–294.

- Pastor Manuel. Jr and Eric Hilt, **Private Investment and Democracy in Latin America**, World Development 21 (4), 1993, p 489–507.
- Pastor, Manuel. Jr and Jae Ho Sung, **Private Investment and Democracy in the Developing World**, Journal of Economic Issues 29 (1), 1995, p 223–243.

[2] Haggard Stephen, **Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries**, Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 1990.

[3] Quan Li and Adam Resnick**, op.cit**, p 175-211.

- ❖ التخفيف من حدة الأزمات: حيث أظهرت التجارب الدولية أن عمق الأزمات الاقتصادية يتأثر بدرجة الشفافية في الاقتصاد وبمدى الثقة في قنوات المساءلة[1].
- ❖ كما أن الزيادة في الشفافية والمساءلة يمكن أن تقلل من الرشوة[2]، فالمساءلة آلية مهمة في مكافحة الفساد سواء كان على المستوى الكلي (الحكومة) أو على المستوى الجزئي (المؤسسات)، فمن خلالها يمكن محاسبة المسئولين على أعمالهم وفحص وتدقيق قرارهم وكشف حساباتهم، وإتاحة الفرصة أمامهم لإيضاح أية نقطة غامضة أو تهم موجهة إليهم سواء كانوا منتخبين أو معينين، وينطبق الأمر ذاته على المؤسسات العامة والخاصة.

وتتمثل أهم آليات تأثير الأنظمة الديمقراطية إيجابا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حماية حقوق الملكية، فالحكومة المضيفة تعترف بملكية الشركة من الممتلكات المادية والفكرية من خلال سند قانوني الذي يحميها من مجموعة متنوعة من التهديدات بما في ذلك السرقة أو التعدي على ممتلكات الغير، كما تقر الحكومة أيضا بعقد بين المصنع وتجار التجزئة كما هو ملزم من الناحية القانونية، والتدخل لحماية حقوق الطرفين من خلال إجراء إداري أو قضائي في حالة انتهاك العقد. فبدون ضمان هذه الحقوق فإن المستثمرين الأجانب لن يقدموا على الاستثمار في البلد المضيف.و بصفة عامة فإن المستثمرين الأجانب يواجهون عدة أنواع من التهديدات لممتلكاتهم، التي يمكن للحكومات المضيفة أن تخففها أو تفاقمها.

ففي الغالب فإن الأنظمة الديمقراطية أكثر فعالية في ضمان حقوق الملكية الخاصة من المؤسسات الاستبدادية، فالدولة تقدم لحماية حقوق الملكية للشركات والأفراد في مقابل دفع

---

[1] بوزيد سايح، **سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 59.

[2] Andreas Buehn, Friedrich Schneider , **Corruption and the shadow Economy : A Structural Equation Model Approach**, Discussion paper N° 4182, IZA , Germany, May 2009, p 15.

ضرائبهم. وهذا ما أشار إليه أولسون وآخرون.[1]

وفيما يلي سنعرض ثلاث آليات يمكن من خلالها الأنظمة الديمقراطية أن تعيق تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

**1- التأثير على استغلال الشركات متعددة الجنسيات للموقف الاحتكاري أو احتكار القلة:**

فالأنظمة الديمقراطية في الدول المضيفة تعيق قدرة العديد من الشركات متعددة الجنسيات لاستغلال وتعزيز موقعها الاحتكاري أو احتكار القلة، فهذه الشركات تقوم بالاستثمار في الخارج للاستفادة من مزايا ملكيتها الخاصة أو مزايا دولية، المزايا التي تنجم من وتنتج أيضا عن، هياكل السوق المحتكرة.[2]

ففي الدول المضيفة تسعى الشركات متعددة الجنسيات خلق وتعزيز مواقعها الاحتكارية أو احتكار القلة التي تؤدي إلى عوائد أكبر. هياكل السوق المرتبطة بها غير كاملة، وبالرغم من ذلك فإنها تفضل الإقدام على تخصيص أمثل أقل للموارد في الاقتصاد المضيف على المنافسة الكاملة. ففي حين تسعى الشركات متعددة الجنسيات لاحتكار موقعها فإن إستراتيجية الشركة القانونية لتعظيم العوائد (التي تأمل على خلقها) سوف تشكل خلافات مع حكومات الدول المضيفة، تلك هي الديمقراطية بشكل خاص.[3]

ففي الكثير من الحكومات المضيفة الديمقراطية، السياسيين المنتخبين يحتمل أن يشجعوا ويديروا الاستثمار المحلي لتحسين أداء الاقتصاد الوطني،ولكي تستفيد دوائرهم الانتخابية، وزيادة احتمالات انتخابهم مرة أخرى.

كما أن العديد من الشركات متعددة الجنسيات تقلل من منافسة الأسواق وهذا ما يحفز السياسيين المنتخبين من الحد من الاحتكار المتعلق بالشركات متعددة الجنسيات من خلال

[1] - Olson Mancur , **Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships**, New York: Basic Books, 2000.
- Bates Robert. H, **Prosperity and Violence: The Political Economy of Development**, New York: Norton, 2001.
[2] Dunning John. H, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Reading Mass, Addison-Wesley, 1993.
[3] Oneal John.R and Frances H. Oneal, **Hegemony, Imperialism and the Profitability of Foreign Investments**, International Organization 42 (2), 1988, p 347–373.

السياسة العامة.و في ردة الفعل تقوم هذه الشركات بدفع رشوة والتواطؤ مع الحكومات المضيفة للتأثير على السياسات الداخلية للدولة المضيفة.[1]

**2- التأثير على السياسة الصناعية للبلد المضيف:**

السياسة الصناعية هي ميدان آخر أين تقوم الأنظمة الديمقراطية بتخلل شروط للشركات متعددة الجنسيات. بسبب إمكانياتها الخاصة ومزاياها الدولية وتعرضها للمنافسة الدولية، فهذه الشركات تكون أكثر قدرة على المنافسة من البلد المضيف النامي. فعندما ترفع الاستثمارات الداخلية من منافستها في البلد المضيف وتحسن من تخصيص الموارد، الشركات الأجنبية عادة تحل محل الأعمال الداخلية وحتى تنافس للحصول على قروض في البلد المضيف.[2]

**3- التأثير على الحوافز المالية والضريبية لرأس المالي الأجنبي:**

فالأنظمة الديمقراطية تحد من كرم حوافز البلد المضيف المالية والضريبية التي غالبا ما تقدم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي توضع الدول الديمقراطية الأقل نمو في موقع مقارنة غير مناسب في طرد رؤوس الأموال الأجنبية. فالإغراءات الضريبية هي واحد من بين العوامل التي تؤثر على قرار التموقع.[3] ومن الأمثلة على ذلك الحوافز والإعفاءات الضريبية والإعفاءات من رسوم الاستيراد، والاقتطاعات من اشتراكات الضمان الاجتماعي وترخيص الإلغاء المستعجل، منح الاستثمار والقروض المدعومة، والتبرعات من الأرض أو الموقع المرافق، وإعانات الأجور.

فمشكلة السياسات الديمقراطية عند تصميم برامج الحوافز الضريبية تتمثل في نقل المنافع من دافعي الضريبة أو الشركات المحلية إلى المستثمرين الأجانب. وكما أشرنا سابقا فإن الممثلين المحليين في الأنظمة الديمقراطية يمتلكون طرقا مختلفة للضغط على التنفيذيين

[1] Tarzi, Shah M, **Third World Governments and Multinational Corporations: Dynamics of Host's Bargaining Power**, International Relations 10 (3), 1991, p 237– 249.
[2] Graham Edward M and Paul R. Krugman, **Foreign Direct Investment in the United States**, 3d ed, Washington, D.C, Institute for International Economics, 1995.
[3] Oman Charles, **Policy Competition for Foreign Direct Investment: A Study of Competition Among Governments to Attract FDI**, Paris: OECD, 2000.

المنتخبين والتأثير على صانعي السياسة، وبالتالي الحكومة المحلية ستحد من درجة حريتها لإعداد أو تحسين هذه الحوافز.

**خاتمة الفصل الثاني:**

تناولنا في هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل إلى أن الاهتمام الواضح بهذا الموضوع من طرف مختلف المدارس الاقتصادية، المفكرين الاقتصاديين، الخبراء وجل دول العالم جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير، حيث يسمح الاستثمار الأجنبي المباشر بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى، ويعطي صاحبه حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري، وفي هذا الإطار اتجهت معظم الدول إلى فتح أبوابها أمامه قصد استقطابه، وبما أن الكثير من الدول النامية عانت ولا زالت تعاني من مشكل المديونية والعجز في تمويل استثماراتها فقد اتخذته كوسيلة بديلة لإنعاش اقتصادياتها، ومن أجل تحقيق ذلك كان لابد من إعادة النظر في مناخها الاستثماري الذي له دور كبير في جذب هذه الاستثمارات.

كما تناولنا أيضا ميكانيزمات تأثير مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مستعينين بأهم نتائج الدراسات التي أجريت في هذا المجال، وقد تم التوصل إلى أن الحكم الراشد يعتبر من بين الشروط الأساسية التي لا يمكن في حال عدم توفرها انتظار قدوم المستثمرين الأجانب الذين يسعون للبحث عن الدول التي يتميز مناخها الاستثماري بالنزاهة والاستقرار والذي يمكن التنبؤ به بعيدا عن الممارسات المرتبطة بالفساد والبيروقراطية وعدم الاستقرار السياسي، كما أن المستثمرين ليسوا مستعدين للمخاطرة بأموالهم في بيئات تنعدم فيها سيادة القانون التي تضمن لهم حرية التصرف في تلك الأموال، وعليه فمن الأجدى للدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على المناخ العام للاستثمار وخصوصا تحسين مؤشرات الحكم الراشد التي أصبحت تعطي لها أهمية قصوى عند اتخاذ قرار الاستثمار، كما يجب عليها وضع إستراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار.

# الفصل الثالث:

# تحليل تأثير الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا

**تمهيد:**

بعدما قمنا بالدراسة النظرية للحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر والعلاقة بينهما من خلال مؤشرات الحوكمة، سوف نحاول في هذا الفصل ترجمة هذه العلاقة في صورة نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا بالاعتماد على الاقتصاد القياسي حيث يهتم بالأسس القياسية والاختبارات التجريبية للفرضيات الاقتصادية، لهذا سوف نحاول بناء نموذج قياسي يدرس أثر مؤشرات الحوكمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن قبل ذلك لابد من التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا بهدف ربط ذلك بتطور مؤشرات الحوكمة في هذه المنطقة، لهذا قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

**المبحث الأول:** واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا

**المبحث الثاني:** قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا

## المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا

سنحاول في هذا المبحث من أجل التعريف بدول العينة، التطرق إلى لمحة عن منطقة المينا، مع وضع مقارنة بين الدول كلما أمكن ذلك.

### المطلب الأول: نظرة عامة على منطقة المينا

#### أولا: التعريف بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ( المينا) هي منطقة اقتصادية تضم 355 مليون نسمة، 85% منهم يعيشون في دول ذات دخل متوسط (المغرب، الأردن، تونس، عمان، الجزائر، اليمن، مصر وسوريا)، 8% في دول ذات دخل مرتفع (قطر، البحرين، السعودية، الإمارات، الكويت، ليبيا، الكيان الصهيوني) و7% في دول ذات دخل ضعيف. فالمينا هي منطقة ذات تنوع اقتصادي كبير تضم في نفس الوقت الاقتصاديات النفطية الثرية للخليج، ودول فقيرة من حيث الموارد بالنسبة لعدد سكانها، مثل مصر، المغرب واليمن. وخلال الربع الأخير من القرن، أثرا عاملين على الازدهار الاقتصادي للمنطقة وهما: سعر النفط، وإرث السياسة والهياكل الاقتصادية التي كانت الدولة تهيمن عليها.

ومع اندلاع الربيع العربي، كانت تمتلك المنطقة تنوع من كل شيء: سكان شباب، متعلمين، قاعدة موارد صلبة والقدرة على التكيف مع الصدمات الاقتصادية التي سمحت لها بالتغلب على الأزمة المالية العالمية ل 2008–2009. فالاقتصاديات كانت في طور البروز ثانية، في حين كان لتونس ومصر قاعدة من احتياطات الصرف بفضل العائدات السياحة وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية. فالفقر المدقع كان منتشر نوعا ما في هذه المنطقة، فحوالي 4% من السكان يعيشون بأقل من 1.25 دولار لليوم، حيث أن أرباح النمو لا تتعلق إلا بنخبة قليلة، الأمر الذي أدى إلى الإحباط الاجتماعي المتسبب في استياء واسع النطاق.[1]

[1] BOURI Sarah, **Les déterminants de l'investissement direct étranger : Evidence empirique à partir des données de panel dans la région MENA (1980-2011)**, Thèse en vue de l'obtention du doctorat en science économique monétaire et finance, Université de Tlemcen, 2014/2015, p 120.

فتوجد تعاريف مختلفة لمنطقة المينا وفقا للمقاربة المتخذة، وأهداف البحث والقيود التي تفرضها توافر المعلومات. ففي بحثنا منطقة المينا تتكون من 16 دولة وهي: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، الكيان الصهيوني، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية العربية، تونس، تركيا، الإمارات العربية المتحدة، واليمن. ويمكن لدول أخرى أن تكون جزءا من منطقة المينا وهي: ليبيا، السودان، لبنان. كما أن العراق والأراضي الفلسطينية تقعا جغرافيا بشكل واضح في منطقة المينا، لكن تم إقصائها من العينة بسبب عدم توفر المعلومات. وماعدا إيران، إسرائيل وتركيا فكل دول العينة عربية.

تندرج عادة إيران، الكيان الصهيوني وتركيا في تعاريف الشرق الأوسط بسبب موقعها الجغرافي، وتقاسم الخليج مع ستة من الدول العربية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي (GCC)، وروابطها التاريخية، السياسية، الثقافية والدينية مع دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا).

وعلى الرغم من بعض التشابه الثقافي بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهذه المنطقة تمثل مجموعة متنوعة من الدول، فالمرور الجغرافي من المغرب على الطرف الغربي من شمال إفريقيا إلى إيران في الخليج الفارسي، هو مرور من الفقراء إلى الأغنياء، دول مستقرة إلى غير مستقرة، وصغيرة إلى كبيرة. جغرافيا يمكن تقسيم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى عدة مناطق، حيث ثلاثة دول من شمال إفريقيا من الغرب (المغرب، الجزائر، تونس) يشكلون منطقة المغرب العربي، ومع مصر يشكل شمال أفريقيا. والمنطقة العليا تضم سوريا والأردن، وفي غالب الأحيان تشمل أيضا إسرائيل والأراضي الفلسطينية. ومنطقة الخليج تضم ستة دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي (البحرين، الكويت، عمان، السعودية، قطر، الإمارات العربية المتحدة)، أما اليمن فهي مجاورة لدول مجلس التعاون الخليجي، وغالبا ما تدرج في التعريفات الجغرافية لمنطقة الخليج.[1]

[1] Tim J. Rogmans, **The determinants of Foreign Direct Investment in the Middle East North Africa Region**, Thesis with regard to the doctorate/PhD degree, Nyenrode Business Universiteit, 2011, p 60.

**ثانيا: نظرة عامة على النمو الاقتصادي في منطقة المينا**

بالنسبة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA)، فإن التجارة الخارجية والاستثمار الخاص ضروريان لضمان محركات جديدة للنمو، فبفضل المبادلات التجارية وزيادة الاستثمار، فإن دول المنطقة ستكون قادرة على تحقيق نمو أسرع، الحد من الفقر، خلق المزيد من فرص العمل، تحسين مستوى المعرفة، المهارات، وإنتاجية القوى العاملة لديها، وكذلك بتقدير إصلاحات التحرير الاقتصادي والخصخصة التي وضعت حيز التطبيق في مختلف الفروع الاقتصادية ابتداء من بداية سنوات التسعينات، والجدول الموالي يقدم بعض البيانات الأساسية على دول منطقة المينا بالإضافة إلى بعض الإحصائيات المهمة في الدراسة:

**الجدول رقم (1-3): بعض الإحصائيات المهمة على دول منطقة المينا لسنة 2014**

| الدول | عدد السكان | الناتج الداخلي الخام (دولار) | الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد (دولار) | منظمة الأوبك (نعم/لا) | المنظمة العالمية للتجارة (سنة العضوية) |
|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 39.11 | 213.51 | 5.45 | نعم | لا |
| البحرين | 1.26 | 33.84 | 26.68 | لا | 1995 |
| مصر | 86.70 | 301.39 | 3.47 | لا | 1995 |
| إيران | 78.47 | 416.49 | 5.30 | نعم | لا |
| الكيان الصهيوني | 2.21 | 305.67 | 37.22 | لا | 1995 |
| الأردن | 6.67 | 35.87 | 5.37 | لا | 2000 |
| الكويت | 3.99 | 171.95 | 43 | نعم | 1995 |
| لبنان | 4.51 | 49.94 | 11.07 | لا | لا |
| المغرب | 33.17 | 110 | 3.31 | لا | 1995 |
| عمان | 3.71 | 77.76 | 20.92 | لا | 2000 |
| قطر | 2.23 | 210.10 | 93.99 | نعم | 1996 |
| السعودية | 30.77 | 753.83 | 24.49 | نعم | 2005 |
| تونس | 10.99 | 47.60 | 4.32 | لا | 1995 |
| تركيا | 76.90 | 798.33 | 10.38 | لا | 1995 |
| الإمارات | 9.30 | 399.45 | 42.94 | نعم | 1996 |
| اليمن | 27.46 | 43.22 | 1.57 | لا | 2014 |

**المصدر**: - صندوق النقد الدولي (قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، 2014).

- المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا بأن أفضل اقتصاد في المنطقة من حيث الناتج الداخلي الخام (PIB) هو تركيا التي هي عضوة في المنظمة العالمية للتجارة، وثلاث أفضل اقتصاديات التي تليها (السعودية، إيران، والإمارات) هي دول أعضاء في منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول)، مصر وإيران هي أكبر الدول من حيث عدد السكان، ودول الخليج (البحرين، قطر، الكويت، الإمارات) هي دول أقل من حيث عدد السكان وبالمقابل لها مستويات مرتفعة من الناتج الداخلي الخام للفرد الواحد.

من بين دول العينة 13 دولة هم أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، والانضمام لهذه الأخيرة مهم بالمعنى الذي تلتزم فيه الدول الأعضاء في إطار تأسيس قواعد للتجارة والاستثمارات الدولية. وآخر دخول مهم إلى المنظمة العالمية للتجارة كان لليمن في 2014 الأمر الذي من المحتمل أن يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا وقد قامت السعودية بالدخول إلى هذه المنظمة في 2005، الأمر الذي حفز الكثير من التحرير للاقتصاد السعودي بالإضافة إلى إنشاء هيئة الاستثمار العامة السعودية (SAGIA).

فالمنظمة العالمية للتجارة اليوم تضم 160 دولة، و3 دول فقط من أصل 16 دولة من منطقة المينا ليست عضوة في هذه المنظمة.

**ثالثا: الموارد الطبيعية لمنطقة المينا**

إن تحديد الخصائص الاقتصادية لدول منطقة المينا يعتمد بالدرجة الأولى على وجود أو غياب هبات الموارد الطبيعية المهمة في شكل بترول وغاز. ففي 2014 فإن دول العينة حازت على 39.7% من احتياطي النفط في العالم. كما أنه لو تم إدراج العراق في العينة فإن النسبة سترتفع إلى 48.5%.[1]

ويمكن تقسيم المنطقة من حيث الثروة البترولية والغاز، إلى ثلاث أنواع من الدول:

[1] المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية (2015)، على الموقع www.bp.com، اطلع عليه يوم 2015/02/06.

- الدول الأعضاء في منظمة الأوبك: مع احتياطات بترول و/ أو غاز مهم الذي من المتوقع أن تستمر على الأقل عدة عقود، و دول العينة الأعضاء هم (الجزائر، إيران، الكويت، قطر، السعودية، الإمارات)، إلا أنه حسب مستجدات سنة 2013 فإنه يمكن لهذه البلدان أن تواجه ضغوطا كبيرة نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار البترول لفترة طويلة والذي يمكن أن يستنزف الاحتياطات الوقائية ويتسبب في عجز المالية العامة لهذه الدول.[1]
- الدول مع البعض من احتياطات البترول و/ أو الغاز، ولكن ليس بما فيه الكفاية لتكون قادرة على الاعتماد على هذه الاحتياطيات لتمويل ميزانيات الحكومة وإيرادات الدولة. وتشمل هذه الفئة (مصر، عمان، و اليمن). وهذه الدول ليست أعضاء في منظمة الأوبك.
- الدول التي ليس لها احتياطات بترول أو غاز معتبرة في الوقت الحاضر، وهذه الفئة تضم (البحرين، الكيان الصهيوني، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، وتركيا).[2]

الجدول (2-3) يوضع احتياطات البترول والغاز لدول المينا، حيث يتم الجمع بين احتياطات البترول والغاز وذلك باستعمال نسبة التحويل القياسية 1 مليار متر مربع من الغاز الطبيعي تعادل 6.6 مليون برميل من البترول (المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية 2015 "Bp")، وتمثل القيمة الناتجة المقياس الكلي لموارد الطاقة في الدولة. ويظهر الجدول الموالي احتياطات البترول والغاز لكل دولة لكل من سنة 1994 و 2014.

[1] صندوق النقد الدولي، **مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: إدارة الشرق الأوسط و آسيا الوسطى**، ماي 2013، ص 2.
على الموقع: www.imf.org أطلع عليه يوم 2015/03/15.

[2] على الرغم من أن البحرين لا تمتلك احتياطيات من النفط والغاز، إلا أنها تحصل على حصة من عائدات النفط من المملكة العربية السعودية التي هي على مقربة منها.

**الجدول رقم (2-3): احتياطات الطاقة لدول المينا لسنة 1994 و2014.**

| | احتياطات الغاز 1994 (مليار متر مربع) | الغاز معبر عنه ببرميل من البترول 1994 (مليون برميل) | احتياطات البترول 1994 (مليون برميل) | احتياطات البترول والغاز 1994 (مليون برميل) | احتياطات الغاز 2014 (مليار متر مربع) | الغاز معبر عنه ببرميل من البترول 2014 (مليون برميل) | احتياطات البترول 2014 (مليون برميل) | احتياطات البترول والغاز 2014 (مليون برميل) |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجزائر | 3.0 | 19.8 | 10.0 | 29.8 | 4.5 | 29.7 | 12.2 | 41.9 |
| البحرين | 0.2 | 1.32 | 0.0 | 1.32 | 0.2 | 1.32 | 0.0 | 1.32 |
| مصر | 0.8 | 5.28 | 3.9 | 9.18 | 1.8 | 11.88 | 3.6 | 15.48 |
| إيران | 20.8 | 137.28 | 94.3 | 231.58 | 34.0 | 224.4 | 157.8 | 382.2 |
| الكيان الصهيوني | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.2 | 1.32 | 0.0 | 1.32 |
| الأردن | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| الكويت | 1.5 | 9.9 | 96.5 | 106.4 | 1.8 | 11.88 | 101.5 | 113.38 |
| لبنان | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| المغرب | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| عمان | 0.3 | 1.98 | 5.1 | 7.08 | 0.7 | 4.62 | 5.2 | 9.82 |
| قطر | 7.1 | 46.86 | 3.5 | 50.36 | 24.5 | 161.7 | 25.7 | 187.4 |
| السعودية | 5.3 | 34.98 | 261.4 | 296.38 | 8.2 | 54.12 | 267.0 | 321.12 |
| تونس | 0.0 | 0.0 | 0.3 | 0.3 | 0.0 | 0.0 | 1.5 | 1.5 |
| تركيا | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 |
| الإمارات | 6.8 | 44.88 | 98.1 | 142.98 | 6.1 | 40.26 | 97.8 | 138.06 |
| اليمن | 0.3 | 1.98 | 2.0 | 3.98 | 0.3 | 1.98 | 3.0 | 4.98 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية (2015)، على الموقع: www.bp.com، اطلع عليه يوم: 2015/02/06.

من خلال النظر في تطور احتياطيات البترول والغاز في كل دولة، فمن الواضح أن الموارد الطبيعية المهابة لدول المينا لم تتراجع عموما، فالاكتشافات الجديدة قد حلت محل الإنتاج الحالي، كما نلاحظ أنه في حالة إيران، قطر، والسعودية، فإن الاحتياطات الحالية هي في الواقع أعلى بكثير من تلك المسجلة في سنة 1994.

لكن من المتوقع بعد سنة 2014 وبسبب انخفاض أسعار النفط[1]، أن يؤدي ذلك إلى انخفاض كبير في العوائد من هذه الاحتياطات التي تحصل عليها الدول المصدرة للنفط، إذ تمثل الصادرات النفطية أكثر من ثلثي إجمالي صادرات هذه الدول بالمتوسط، فستبلغ الخسارة في العائدات 300 مليار دولار في دول مجلس التعاون الخليجي، و90 مليار دولار في الدول الأخرى المصدرة للنفط في منطقة المينا.[2]

وكما أشرنا سابقا فإنه يتم الجمع بين احتياطات النفط والغاز للحصول على مقياس هبة الموارد الطبيعية الإجمالية للدولة، لكن صحة الفرضية الأخيرة تنبع من حقيقة أن موارد الطاقة هذه تهيمن على ثروة الموارد الطبيعية في الدول. وقد قام كل من Richards و Waterbury (2008) بتلخيص هذه الحالة كما يلي: المنطقة ليست غنية ولاسيما في الموارد المعدنية غير النفطية. فمجموعة واسعة من المعادن تم استغلالها، ولكن باستثناء الجزائر (الزئبق) والمغرب (الفوسفات)، فلم تعادل كمية الإنتاج لأي دولة حتى 5% من الإنتاج العالمي ... كل هذا في تناقض ملحوظ مع الموارد الهيدروكربونية في المنطقة، فمنطقة المينا لديها نحو ثلثي النفط في العالم.[3]

---

[1] انخفض سعر برميل النفط بحوالي 55 % بين سبتمبر 2014 وجانفي 2015.

[2] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **سلطة النقد الفلسطينية: المراقب الاقتصادي و الاجتماعي:** العدد السنوي 2014، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، صندوق الاستثمار الفلسطيني، أكتوبر 2015، ص 6.

[3] Tim J. Rogmans, **op.cit**, p 63.

## المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا

انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2014 بنسبة 16%، أي 1470 مليار دولار سنة 2013 ليصبح 1230 مليار دولار سنة 2014، ويرجع ذلك أساسا إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم يقين المستثمرين حول السياسة العامة والتوترات الجيوسياسية القوية. وعلاوة على ذلك، تمت موازنة الاستثمارات الجديدة ببعض العمليات الهامة جدا للوقف (التخلي)[1]، وفيما يلي عرض لحالة هذه التدفقات في دول المينا:

### أولا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا

وفقا للكثير من الاقتصاديين فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدعم بطريقة أو بأخرى بخلق مناخ أعمال أكثر ملائمة ومواتية من حيث القدرة التنافسية والتكامل، فهو عامل أساسي لتطور اقتصاديات دول منطقة المينا. حيث كان لهذا النوع من التمويل الخارجي اتجاها متزايدا خلال سنوات من الزمن، ويفسر هذا الاتجاه جزئيا ببرامج الخصخصة على نطاق واسع التي تم تنفيذها من قبل هذه الدول في السنوات الأخيرة. وإضافة إلى ذلك سمحت الإصلاحات المختلفة في هذا السياق بتحسين دخول الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع هذا التحسن إلى الاستثمار في صناعة البترول والغاز في الجزائر ودول الخليج، الزراعة، الصناعة والسياحة في المغرب، إسرائيل، تونس وأيضا في تركيا.

ويقدم الجدول رقم (3-3) بعض المعطيات في ما يخص تدفقات ومخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر في 16 دولة من دول المينا خلال سنة 2014.

[1] CNUCED, **Réformer la gouvernance de l'investissement international, Rapport sur l'investissement dans le monde 2015**, United Nation publication, New York et Genève, 2015, p 1.

**الجدول (3-3): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة المينا (2014).**

| | تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) | مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار) |
|---|---|---|
| **الجزائر** | 1488 | 26786 |
| **البحرين** | 957 | 18771 |
| **مصر** | 4783 | 87882 |
| **إيران** | 2105 | 43047 |
| **الكيان الصهيوني** | 6432 | 98697 |
| **الأردن** | 1760 | 28734 |
| **الكويت** | 486 | 15362 |
| **لبنان** | 3070 | 56834 |
| **المغرب** | 3582 | 51664 |
| **عمان** | 1180 | 19707 |
| **قطر** | 1040 | 31004 |
| **السعودية** | 8012 | 215909 |
| **تونس** | 1060 | 31540 |
| **تركيا** | 12146 | 168645 |
| **الإمارات** | 10066 | 115561 |
| **اليمن** | -578 | 3097 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن السعودية، تركيا، والإمارات، تمثل أكثر من نصف مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا خلال سنة 2014، كما أنه في حالة تركيا والإمارات فقد تم تسجيل دخول كبير للاستثمار الأجنبي المباشر إليهما في سنة 2014، لكن بالرغم من ذلك ما زال ذلك غير كاف مقارنة مع ما تم تسجيله عالميا.

والتطور الإجمالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا خلال الفترة الممتدة من 1996-2014 موضح بالشكل التالي:

**الشكل (1-3): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا خلال الفترة (1996-2014).**

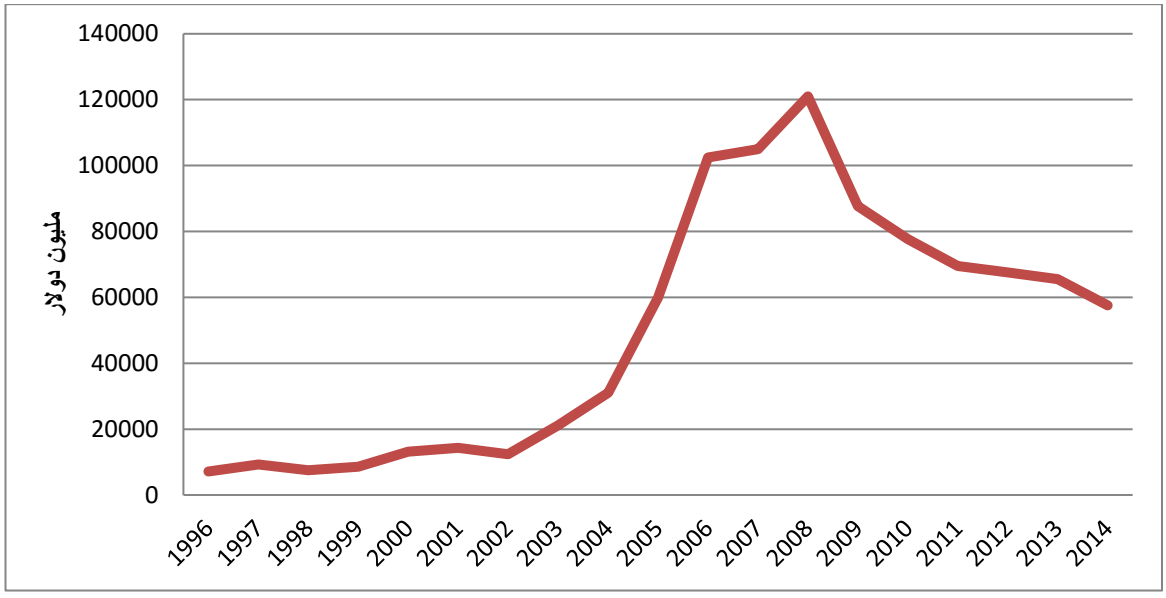


**المصدر**: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

من خلال الشكل السابق يمكن تقسيم منحنى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مرحلتين: المرحلة الأولى من 1996 إلى 2008 وهي المرحلة التي عرفت فيها اقتصاديات منطقة المينا تطورات طفيفة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بإمكانياتها وأدائها في تلك الفترة،

أما المرحلة الثانية فهي من 2008 إلى 2014 وهي المرحلة التي عرفت ركود في تدفق هذه الاستثمارات وذلك نتيجة للظروف الأمنية التي تعيشها معظم دول المنطقة، وكذلك بسبب ظهور تداعيات الأزمة المالية، فمن خلال مسح أجري في صيف 2011 من قبل البنك الدولي ووحدة الاستخبارات الاقتصادية وجدوا من خلاله أن 316 مدير تنفيذي في الشركات متعددة الجنسيات التي تستهدف البلدان النامية في منطقة المينا، فإن ربع هؤلاء المستثمرين أعلنوا بوضع مشاريعهم في الانتظار، و18% تم إعادة النظر فيها، 11% تم إلغاءها، وحتى 6% من هذه المشاريع تم الانسحاب منها بعد الشروع فيها، والثلث منها فقط لم تتغير خططها.[1]

وخلال الفترة 1996–2014 تلقت كل من السعودية، تركيا، والإمارات على التوالي أكبر تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تمثل 51.15% من إجمالي التدفقات الواردة إلى منطقة المينا خلال هذه الفترة، و52.48% من إجمالي التدفقات الواردة إلى المنطقة خلال 2014، و49.3% من إجمالي الأرصدة الواردة.

## ثانيا: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا خلال الفترة 1996–2014

أكد صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول آفاق الاقتصاد العالمي أن عدم اليقين، التقلب والاضطرابات الاجتماعية ستظل تميز الوضع في البلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. في هذا السياق، فقد انخفض الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة بأكثر من النصف ابتداء من سنة 2011 إلى ما يقارب 9.5 مليار دولار مقابل 22.7 مليار دولار في عام 2010، كما لوحظ أكبر انخفاض في مصر والأردن، واليمن. وقد شرح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بميل دول منطقة اليورو لإعادة الاستثمارات الأجنبية بعد تحسين ميزان مدفوعاتها، وتعزيز خلق فرص العمل، وتحسين النسيج

[1] ANIMA, Gérer la transition en Méditerranée : Bilan 2011 et impact des crises sur les investissements étrangers , Etude N° 62 , Octobre 2012.

الصناعي. فيجب على الاضطرابات السياسية، خاصة في تونس، ومصر، واليمن، أن تخفض بشكل أكثر وضوحا، كما يجب على بلدان أخرى مثل تركيا وإسرائيل أن تكون بأفضل حال.

ويمكن توضيح متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منطقة المينا خلال الفترة 1996-2014 بالشكل الموالي:

**الشكل رقم (2-3): متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا خلال الفترة 1996-2014 (مليون دولار)**

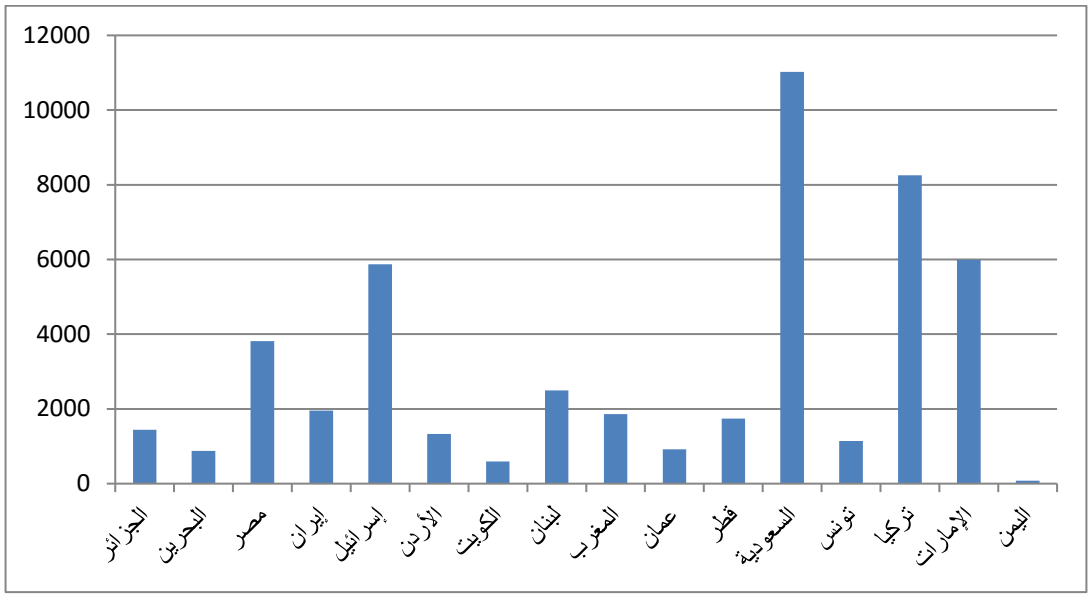


**المصدر**: من إعداد الباحثة بناءا على قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، 2015.

## المبحث الثاني: الدراسة القياسية

يتمحور دور النظرية الاقتصادية على تفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، في حين أن الأسلوب القياسي في الاقتصاد يستهدف تقدير العلاقات الاقتصادية بشكل كمي عن طريق توصيف علاقة رياضية بين متغيرين أو أكثر باستخدام سلسلة زمنية معينة، ومن تم إعطاء نتائج تساعد واضعي السياسات الاقتصادية على رسم سياسات كلية تتفق مع الواقع الاقتصادي للبلد، ولغرض إثبات فرضية البحث المتمثلة في وجود أثر إيجابي لمؤشرات الحكم الراشد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المينا، سوف نتبع الخطوات التالية:

### المطلب الأول: صياغة النموذج وتقدير معلماته

تتم صياغة النموذج القياسي عن طريق تحويل العلاقات الاقتصادية إلى صيغة قياسية تتناسب مع الواقع الاقتصادي، ولأجل هذا تعد مرحلة تعيين النموذج ومرحلة تقدير معلماته من أهم مراحل الاقتصاد القياسي.

ولكن قبل ذلك لا بد من التطرق إلى عينة الدراسة وأساليب جمع البيانات، حيث تتكون عينة الدراسة الأصلية من 22 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)، لكن نظرا لعدم وجود بيانات منسقة لبعض الدول كان علينا استبعاد جيبوتي، العراق، ليبيا، سوريا، موريتانيا، والسودان. وبالتالي أصبحت عينتنا النهائية تضم 16 دولة وهي: الجزائر، البحرين، مصر، إيران، إسرائيل، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، قطر، السعودية، تونس، تركيا، الإمارات، واليمن. والفترة الزمنية المستعملة في التقدير تتكون من 19 سنة تمتد من 1996-2014، وتجدر الإشارة إلى أنه في الحالات القليلة عندما لم تتوفر لدينا بيانات، استخدمنا المتوسط الحسابي للبيانات المتوفرة.

ويتم حصر المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج فيما يلي:

**1-المتغير التابع:** ويتمثل في الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والذي يمكن قياسه بمجموعة من المؤشرات منها صافي تدفقاته الإجمالية، أو نسبة تلك التدفقات إلى الناتج المحلي

الإجمالي، أو معدل تطور تلك التدفقات، وفي دراستنا هذه نعتمد على معدل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**2-المتغيرات المستقلة:** وهي المتغيرات المتعلقة بالحكم الراشد، والتي تتمثل في المؤشرات الستة ل kaufmann, Kraay and Mastruzzi، وهي:

- مؤشر الاستقرار السياسي (PS)؛
- مؤشر الصوت والمسائلة (VA)؛
- مؤشر مكافحة الفساد (CC)؛
- مؤشر سيادة القانون (RL)؛
- مؤشر فعالية الحكومة (GE)؛
- مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (RQ).

**أولا: بناء النموذج**

يمكن التعبير عن المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة بالشكل التالي:

$Fdi=f(ps,va,cc,rl,ge,rq)$

**ثانيا: تحديد الشكل الرياضي للنموذج:**

إن الشكل العام وبافتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وذلك لتميز بيانات تطور هذه المتغيرات بالاستقرار، يكون كالتالي:

$$Fdi_i=a_0+a_1PS_i+a_2VA_i+a_3CC_i+a_4RL_i+a_5GE_i+a_6RQ_i+\mu_i$$

حيث:

i : يمثل رقم المشاهدات وهو يعبر عن سنوات الفترة 1996-2014.

$a_0$: تمثل الثابت.

$\mu_i$: يمثل حد الخطأ العشوائي، الذي يجب إضافته للنموذج ليعوض باقي المتغيرات التي لم يتم إدراجها في النموذج.

**ثالثا: تقدير معلمات النموذج**

سوف يتم تقدير النموذج وذلك بإجراء تقدير أولي للنموذج القياسي بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في النموذج، وذلك للحصول على مرونات للمتغيرات المستقلة وتأثيرها على المتغير التابع.

وبما أن النموذج المقترح هو نموذج خطي متعدد، سوف يعتمد في تقديره على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والتي تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نموذج الانحدار التي تعطي علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع، ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل على تدني مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع.[1]

وكما تعد أفضل من وجهة نظر المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وعند مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية ومختلف الاختبارات، مع الاستعانة ببرنامج الاقتصاد القياسي (Eviews-8) في استخدام طريقة المربعات الصغرى واختبارها، كما تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data). والنتائج المتحصل عليها هي موضحة في الجدول التالي:

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 256.

**الجدول رقم (4-3): نتائج تقدير أثر الحكم الراشد على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا**

| المتغير | المعامل | الخطأ المعياري | اختبار t | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|
| **C** | 0.066503 | 0.068008 | 0.977869 | 0.3512 |
| **PS** | 1.451508 | 0.649663 | 2.234246 | 0.0495 |
| **VA** | -0.001050 | 0.043538 | -0.024123 | 0.9812 |
| **CC** | -0.002136 | 0.299083 | -0.007141 | 0.9944 |
| **RL** | 1.337821 | 0.444076 | 3.012596 | 0.0131 |
| **GE** | 3.932998 | 0.645036 | 6.097335 | 0.0000 |
| **RQ** | -1.183694 | 0.384295 | -3.080168 | 0.0116 |
| $\mathbf{R^2}$=0.958481 | | **F**=38.47518 | | **DW**=2.198716 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة اعتمادا على مخرجات (Eviews-8) الواردة في الملحق رقم 1.

إذن معادلة الانحدار تكتب من الشكل:

Fdi=0.066503+1.451508*PS-0.001050*VA-
0.002136*CC+1.337821*RL+3.932998*GE-1.183694*RQ

**المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية للنموذج**

**أولا: اختبار معنوية المعالم**

تستخدم إحصائية ستودنت t لتقييم معنوية معلمات النموذج ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المستقلة (المفسرة) على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

$H_0 : a_1=a_2=a_3=a_4=a_5=a_6=0$ فرضية العدم

$H_1 : a_1\neq a_2\neq a_3\neq a_4\neq a_5\neq a_6\neq 0$ الفرضية البديلة

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج من خلال الجدول الموالي الذي يوضح القيم المحسوبة للمعلمات $t_{cal}$ والقيم الجدولية للمعلمات $t_{tab}$ والتي نقوم باستخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5%، وبدرجة حرية df=n-k=19-6=13، كما هو موضح في الجدول الموالي:

**الجدول رقم (5-3): اختبار ستودنت لجميع المعلمات**

| المقدرات | المعاملات | $t_{cal}$ | $t_{tab}$ | الاحتمال |
|---|---|---|---|---|
| **الثابت** | $a_0$ | 0.977869 | 2.1604 | 0.3512 |
| **PS** | $a_1$ | 2.234246 | 2.1604 | 0.0495 |
| **VA** | $a_2$ | -0.024123 | 2.1604 | 0.9812 |
| **CC** | $a_3$ | -0.007141 | 2.1604 | 0.9944 |
| **RL** | $a_4$ | 3.012596 | 2.1604 | 0.0131 |
| **GE** | $a_5$ | 6.097335 | 2.1604 | 0.0000 |
| **RQ** | $a_6$ | -3.080168 | 2.1604 | 0.0116 |

**المصدر**: من إعداد الباحثة اعتمادا على جدول ستودنت ومخرجات Eviews-8

- بالنسبة لمعامل الثابت $a_0$، نلاحظ أن $/t_{cal}/<t_{tab}$ ، و بالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن الثابت غير معنوي، بالإضافة إلى أن prob>0.05 وبالتالي لا يمكن قبول الثابت في النموذج.
- بالنسبة لمعامل الاستقرار السياسي $a_1$، نلاحظ أن $/t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير الاستقرار السياسي له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن الاستقرار السياسي يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

- بالنسبة لمعامل الصوت والمسائلة $a_2$، نلاحظ أن $t_{cal}/<t_{tab}$، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن متغير الصوت والمساءلة غير معنوي، بالإضافة إلى أن prob>0.05 وبالتالي يمكن القول أن الصوت والمساءلة لا يؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل مكافحة الفساد $a_3$، نلاحظ أن $t_{cal}/<t_{tab}$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أن متغير مكافحة الفساد غير معنوي، بالإضافة إلى أن prob>0.05 وبالتالي يمكن القول أن مكافحة الفساد لا تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل سيادة القانون $a_4$، نلاحظ أن $t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير سيادة القانون له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن سيادة القانون تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل فعالية الحكومة $a_5$، نلاحظ أن $t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير فعالية الحكومة له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن فعالية الحكومة تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- بالنسبة لمعامل نوعية الأطر التنظيمية $a_6$، نلاحظ أن $t_{cal}/>t_{tab}$، وبالتالي نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي أن متغير نوعية الأطر التنظيمية له معنوية إحصائية، بالإضافة إلى أن prob<0.05 وبالتالي يمكن القول أن نوعية الأطر التنظيمية تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.

**ثانيا: اختبار المعنوية الكلية للنموذج**

**1- معامل التحديد $R^2$:**

إن القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد $R^2$=0.9584، حيث تعكس هذه النسبة القدرة التفسيرية للنموذج، وهي تعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 95.84 % من التغيرات التي

تحدث على الاستثمار الأجنبي المباشر في دول المينا، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمتغيرات المستقلة، أما النسبة الباقية والمقدرة ب

4.16% فهي تفسرها عوامل أو متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ $\mu_i$.

**2- اختبار فيشر F:**

يستخدم هذا الاختبار لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد، حيث تستخدم الإحصائية الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : a_1=a_2=a_3=a_4=a_5=a_6=0 & \text{فرضية العدم} \\ H_1 : a_1\neq a_2\neq a_3\neq a_4\neq a_5\neq a_6\neq 0 & \text{الفرضية البديلة} \end{cases}$$

نقوم بحساب $F_{tab}$ انطلاقا من جدول فيشر عند مستوى معنوية 5 % وبدرجة حرية البسط K=6، ودرجة حرية المقام n-k-1=19-6-1=12.

نلاحظ أن $F_{cal}= 38.47518>F_{tab}=3.00$، ومنه نرفض فرضية العدم $H_0$ التي تنص على أن كل المعاملات المستقلة مساوية للصفر، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود على الأقل معامل واحد لا يساوي الصفر، وهذا يدل على وجود علاقة خطية معنوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، إذن النموذج ككل له معنوية.

**ثالثا: تشخيص صلاحية النموذج**

**1- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Normality test):**

**الشكل رقم(3-3): اختبار Jarque-Bera**

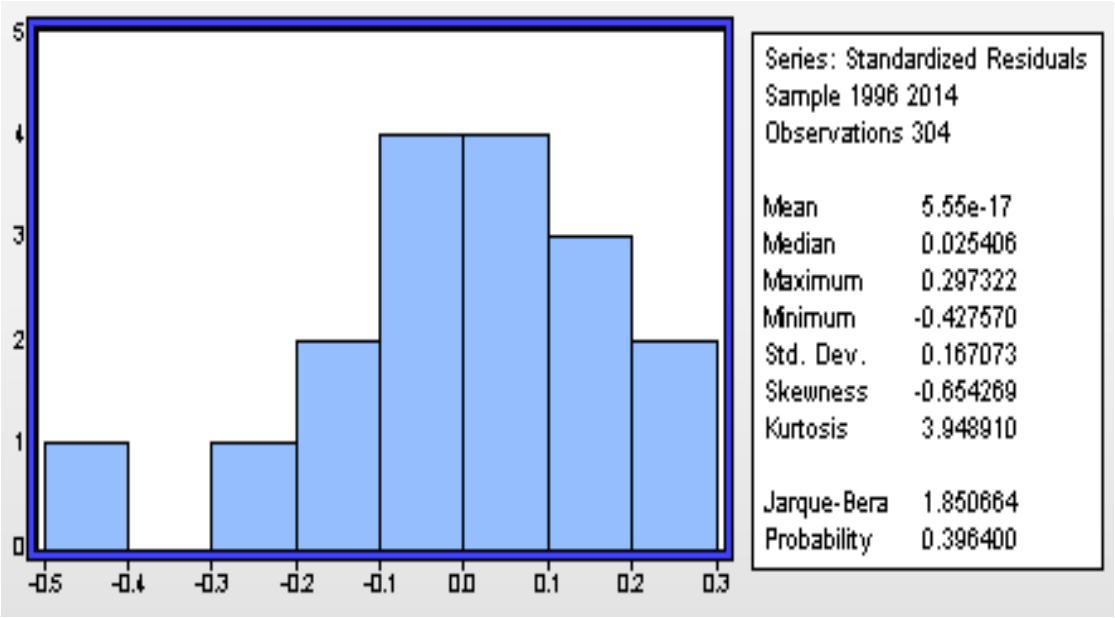


**المصدر**: مخرجات EViews-8

نلاحظ أن prob=0.39 >0.05 وبالتالي القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ومن ثم نقبل فرضية العدم أي أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

**2- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:**

**الشكل رقم (4-3): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي**

Date: 04/28/16 Time: 16:39
Sample: 1996 2014
Included observations: 304

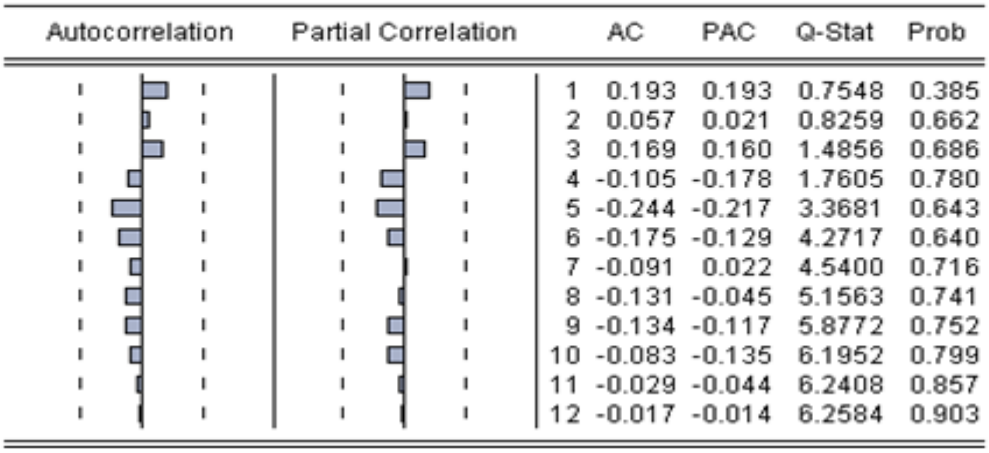

| Autocorrelation | Partial Correlation | | AC | PAC | Q-Stat | Prob |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | 1 | 0.193 | 0.193 | 0.7548 | 0.385 |
| | | 2 | 0.057 | 0.021 | 0.8259 | 0.662 |
| | | 3 | 0.169 | 0.160 | 1.4856 | 0.686 |
| | | 4 | -0.105 | -0.178 | 1.7605 | 0.780 |
| | | 5 | -0.244 | -0.217 | 3.3681 | 0.643 |
| | | 6 | -0.175 | -0.129 | 4.2717 | 0.640 |
| | | 7 | -0.091 | 0.022 | 4.5400 | 0.716 |
| | | 8 | -0.131 | -0.045 | 5.1563 | 0.741 |
| | | 9 | -0.134 | -0.117 | 5.8772 | 0.752 |
| | | 10 | -0.083 | -0.135 | 6.1952 | 0.799 |
| | | 11 | -0.029 | -0.044 | 6.2408 | 0.857 |
| | | 12 | -0.017 | -0.014 | 6.2584 | 0.903 |

**المصدر**: مخرجات EViews-8.

يظهر من خلال الشكل السابق أن كل القيم الاحتمالية (Prob) هي أكبر من القيمة المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم أي نرفض وجود ارتباط ذاتي لحدود الخطأ العشوائي.

وتؤكد على ذلك القيمة الإحصائية (Durbin-Watson) التي يسمح برنامج (EViews-8) بالحصول عليها والتي قدرت ب DW=2.198716 وقيمة هذه الإحصائية تقع في المجال [DU,DL] (حيث DL=0.65 و DU=2.21 وهي قيم الإحصاءات الخاصة باختبار دربن واتسن المجدولة)، أي أن قيمة DW تؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج التأثيرات العشوائية.

**المطلب الثالث: التفسير الاقتصادي للنموذج**

✓نلاحظ من خلال النتائج المتحصل عليها وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في الاستقرار السياسي ب 1% تؤدي إلى زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 1.45%، وهذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Ahmad Jafari and al,2011) والمتعلقة بدراسة تأثير الاستقرار السياسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC countries)، حيث توصلوا فيها إلى أن الاستقرار السياسي يلعب دور مهم جدا في تحديد الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول[1]، كما يتوافق ذلك أيضا مع دراسة (Krifa.H and Matei.L, 2010) المتعلقة بدراسة العلاقة بين الخطر السياسي، ومناخ الأعمال وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 33 دولة نامية، والنتيجة أوضحت بأن انخفاض مستويات الخطر السياسي تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه الدول[2]، وكذلك دراسة (Chan et Gemayel, 2004) و التي بينت بأن الخطر وعدم الاستقرار السياسي هي المحددات الأولى لضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا[3].

ويمكن تفسير ذلك بأن الاستقرار السياسي تنجر عنه استقرار في السياسات العامة للدولة، وأيضا تخفيض درجة المخاطرة، وحماية حقوق الملكية وهي تدخل ضمن المناخ الاستثماري الملائم.

✓أما بالنسبة لمؤشر الصوت والمساءلة (الديمقراطية) فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة معنوية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا، هذا ما يتوافق مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة (Bouras Hela, 2014) التي تتعلق بدراسة تأثير كل

[1] Ahmad Jafari and all, **Political Stability and FDI in OIC countries**, Journal of Social and Development Sciences, Vol.1, N°.1, Feb 2011, p22.
[2] Hadjila Krifa, Luliana Matei, Business Climate, **Political Risk and FDI in Developing Countries : Evidence from Panal Data**, International Journal of Economics and Finance, Published by Canadian Center of Science and Education, Vol.2, N°.5, November 2010, p 54.
[3] Chan K.K and Gemayel E.R, **Risk Instability and the Pattern of FDI in MENA**, IMF Workin Paper, 2004.

من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجودة المؤسساتية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تونس، والنتائج أوضحت عدم معنوية العلاقة بين مؤشر الصوت والمساءلة (الديمقراطية) والاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

ويمكن تفسير ذلك بأن هذا المؤشر لا يلقى اهتمام من طرف المستثمرين الأجانب.

- ✓كذلك هو الحال بالنسبة لمؤشر مكافحة الفساد، فقد أظهرت النتيجة عدم وجود أي علاقة معنوية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا، وهو ما توصلت إليه دراسة كل من (Wheeler and Mody 1992)[2] و(Abed and Davoodi 2002)[3] و(Akçay 2001)[4].

ويمكن تفسير ذلك بأن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار من طرف المستثمرين الأجانب في دول المينا.

- ✓ونلاحظ أيضا من خلال النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بين مؤشر سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في سيادة القانون ب 1% تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 1.33%، وهو ما توصلت إليه أيضا دراسة (John Seth Alexander, 2014) التي أجراها لإثبات العلاقة بين سيادة القانون والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال الفترة 1980-2010، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي بأن سيادة القانون تعتبر كمحدد مهم للاستثمار الأجنبي المباشر.[5]

[1] Bouras Hela, **Knowledge economy, Governance and FDI : Case of Tunisia**, E3 Journal of Business Management and Economics, Vol.5(2), February 2014, p 58.

[2] David Wheeler and Ashoka Mody, **International investment location decisions: The case of U.S. firms**, Journal of International Economics, vol. 33, issue 1-2, 1992, p p 57-76.

[3] Abed, G. T. and Davoodi, H: **Corruption, Structural Reforms, and Economic Performance in the Transition Economies**, in Abed, George T. and Gupta, Sanjeev (Ed.): Governance, Corruption, & Economic Performance, International Monetary Fund, Publication Services, Washington, D.C., 2002, pp. 489-537.

[4] Akçay, S, **Is Corruption an Obstacle for Foreign Investors in Developing Countries?,** A Cross-Country Evidence, Yapi Kredi Economic Review, Vol. 12, c 2, 2001, pp. 27–34.

[5] John Seth Alexander, **op.cit**.

ويمكن تفسير ذلك بأن سيادة القانون تضمن بيئة شفافة، مستقرة ويمكن التنبؤ بها والتي تلزم الحكومات المحلية على تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وحقوق الأشخاص، وهذا ما يفضله المستثمرون الأجانب عند الاستثمار بدول منطقة المينا.

- ✓وبالنسبة لمؤشر فعالية الحكومة فقد لوحظ من خلال النتائج وجود علاقة معنوية إحصائية إيجابية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في فعالية الحكومة ب 1% تؤدي إلى زيادة مهمة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 3.93%، وهو ما توصلت إليه أيضا دراسة (Quazi. R, and al, 2014 ) حيث كان لفعالية الحكومة تأثير إيجابي ومهم على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 53 دولة إفريقية.[1]

وتفسير ذلك أنه من المتوقع أن يكون لدى الدولة ذات القدرة السياسية المرتفعة أكثر استقرارا للسياسات الاقتصادية من الدول ذات القدرة السياسية المنخفضة، وهذا ما يفضله المستثمرين الأجانب في هذه المنطقة.

- ✓أما مؤشر نوعية الأطر التنظيمية فقد أوضحت النتائج وجود علاقة معنوية سلبية بينه وبين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن كل زيادة في نوعية الأطر التنظيمية ب 1% تؤدي إلى انخفاض في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا ب 1.18%، وهو ما يتوافق مع ما توصلت إليه دراسة (Nedra Baklouti and al, 2014 )[2] والتي تتعلق بدراسة العوامل التي تشجع والتي تمنع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منطقة المينا، حيث توصلا إلى أن لنوعية الأطر التنظيمية تأثير مهم وسلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 8 دول من منطقة المينا.

[1] Quazi Rahim, Vemuri Vijay, and Soliman Mostafa, **Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in Africa**, International Business Research, Vol 7, N° 4, 2014**,** p5.

[2] Baklouti Nedra and Boujelbene Younes, **Op.cit**, p 93.

ويمكن تفسير ذلك بأن تعقد الإجراءات الإدارية في هذه المنطقة والإفراط فيها لا سيما تلك المتعلقة بتأسيس المشاريع، تراخيص العمل، الضرائب، كلها إجراءات تؤثر سلبا وتعيق تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول المينا.

**خاتمة الفصل الثالث:**

تناولنا في هذا الفصل بالقياس والتحليل أثر مؤشرات الحكم الراشد الستة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى منطقة المينا، وقد تم التوصل إلى أن معظم مؤشرات الحكم الراشد تأثر إيجابا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، وفعالية الحكومة يوثران إيجابا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا، وعلى العكس من ذلك فقد تم التوصل إلى أن مؤشر نوعية الأطر التنظيمية يؤثر سلبا على تدفق تلك الاستثمارات، وأخيرا فقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي علاقة معنوية بين كل من مؤشر الصوت والمساءلة (الديمقراطية) ومؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا.

# الخاتـــــمة العامة

**الخاتمة:**

اكتسب الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية كبيرة في هيكل التمويل الدولي نتيجة للظروف التي شهدتها الساحة الدولية، بفعل تزايد حدة العولمة وتراجع مصادر التمويل الدولي الأخرى كالقروض والمساعدات، وانهيار النظام الاشتراكي، مما أدى بالدول النامية إلى السعي لتوفير مناخ استثماري ملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة في ظل المزايا التي ينطوي عليها من رأس المال، والتكنولوجيا المتطورة والتقنيات الإدارية والفنية، وخلق فرص العمل.

إلا أنه وبالرغم من أن العديد من الدول النامية قامت بتقديم مجموعة من الامتيازات، الضمانات والتسهيلات الجمركية، المالية، والإدارية، نجد أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول لا يزال محدودا جدا مقاسا على سبيل المثال بعدد المشروعات الأجنبية، أو تدفقات هذا الاستثمار على المستوى العالمي، وهذا يعني عدم استفادتها من التوسع الهائل في الاستثمارات الدولية، كما أن جاذبية الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر لا تتوقف فقط على أنواع الحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب، بل إنه هناك عوامل أخرى قد تلعب دورا أكثر تأثيرا على حجم ومدى استقرار هذه الاستثمارات.

وبالموازاة مع ذلك، ركزت الوكالات والمنظمات الدولية جهودها في البحث عن العوامل والسياسات اللازمة لتشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث توصلت في هذا الإطار إلى أهمية الإصلاحات المؤسسية أو الكفاءة المؤسسية للدولة في تهيئة المناخ الاستثماري اللازم، بمعنى آخر التركيز على متطلبات وقضايا الحكم الراشد الذي يعتبر مؤشرا للاستقرار طويل الأجل، بالموازاة مع التركيز على الإصلاح الاقتصادي.

وقد حاولت هذه الدراسة الإجابة على إشكالية كيف يؤثر الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا، وهي بمثابة إسهام في الأدبيات التي تعالج عوامل جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والهدف من بحثنا هو تحديد العوامل المحددة لتموقع وجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشر في منطقة المينا.

لذلك قمنا بتخصيص الفصل الأول من الدراسة إلى المقاربة المعرفية للحكم الراشد، باعتباره واحد من القضايا التي أفرزتها المستجدات الدولية، حيث تم التطرق إلى الأسس النظرية لمفهوم الحكم الراشد والتي تضم التطور التاريخي له، أسباب ظهوره و تعريفه، وكذلك تم التطرق إلى مرتكزات الحكم الراشد التي تضم مكوناته، أبعاده ومعاييره حسب مختلف المنظمات، كما خصصنا المبحث الأخير من هذا الفصل إلى دراسة مؤشرات الحكم الراشد الصادرة عن البنك الدولي باعتبار أن المؤشرات الصادرة عن هذه الهيئة الأكثر شمولية، مصداقية ودقة في قياس جودة الحكم.

أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى ميكانيزمات تأثير مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن قبل دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين، خصصنا مبحث لدراسة الإطار المفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والمتضمن لمفهومه، الآثار الاقتصادية له، ومؤشرات تقييم مناخ الاستثمار.

أما الفصل الثالث والأخير فقد قمنا فيه بإسقاط الجانب النظري على حالة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا)، حيث تم التعرض فيه إلى تحليل أثر مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا، حيث تناولنا في بداية هذا الفصل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا، حيث قمنا بإلقاء نظرة على منطقة المينا، ثم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة، لننتقل إلى قياس أثر مؤشرات الحكم الراشد على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه المنطقة وذلك من خلال نموذج قياسي، وأخيرا قمنا بالتحليل التجريبي للبيانات باستخدام منهج السلاسل الزمنية المقطعية.

**نتائج الدراسة:**

توصلنا من خلال الدراسة القياسية إلى وجود علاقة معنوية بين معظم مؤشرات الحكم الراشد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الوارد إلى دول المينا، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى، وكانت طبيعة تلك العلاقات كما يلي:

- وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، فعالية الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول المينا، وكانت معاملات الانحدار 1.45، 1.33، 3.93 على التوالي.
- تأثير مؤشرات الحكم الراشد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المختارة في العينة متفاوت، إذ يأتي مؤشر فعالية الحكومة في المقدمة، ثم يليه مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر سيادة القانون، ويظهر هذا التفاوت من خلال قيمة معاملات الانحدار، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- وجود علاقة سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة.
- عدم وجود أي علاقة بين كل من مؤشر الصوت والمساءلة، مؤشر مكافحة الفساد وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة.

**التوصيات:**

بالنظر إلى كل ما سبق، ومن أجل تحسين وجها لوجه جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ينبغي أن تهدف السلطات العامة في منطقة المينا تصحيح الخلل في دولها، وتنفيذ الإصلاحات الداخلية الاجتماعية، السياسية، والاقتصادية التي تعمل على تحسين تكيفها المؤسساتي قبل الشروع في عملية تحرير التجارة. وفي هذا الإطار يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- تعزيز درجة الاستقرار السياسي بانتهاج إجراءات فعلية لتثبيت النظام الديمقراطي.
- تفعيل أداء الحكومة والمؤسسات العامة لخدمة الجميع، وإشراك الكفاءات في رسم السياسات الصحيحة، وتفعيل أداء منظمات المجتمع المدني.
- تقوية مؤسسات الدولة بتدعيم سيادة القانون واستقلال جهاز القضاء، وضبط العلاقة بين السلطة والمال العام بتفعيل المساءلة على تصرفات المسئولين.

- إصلاح النظام القضائي، وفقا لمبادئ تبسيط الإجراءات والكفاءة لاستعادة ثقة المستثمرين الأجانب في النظام القضائي.
- جذب الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الأخرى من غير النفط.
- وفي السياق ذاته يجب أن تعرف هذه الدول كيفية توجيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات التي تقدم عوائد أكثر منمية للاستثمار والإنتاج المحلي.
- العمل بنشاط على تعزيز صورة الدولة للمستثمرين المحتملين من خلال إنشاء وكالات ترويج الاستثمار، ففي بعض الحالات، تكون هذه الوكالات هي أيضا المعنية بتسهيل الإجراءات الإدارية للمستثمرين في البلد المضيف.
- تقليل القيود التنظيمية المطبقة على المستثمرين الأجانب، وأيضا تبسيط الإجراءات الإدارية من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- وأخيرا يجب على دول منطقة المينا أن لا تهتم بكمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر فقط ولكن أيضا بكيف سيتم استخدام هذه التدفقات لتعزيز النمو والحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل بين المناطق.

# المراجـــــــــــع

**المراجع باللغة العربية:**

**1.الكتب:**


- أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2003.
- إبراهيم فريد عاكوم، إدارة الحكم والعولمة ( وجهة نظر اقتصادية)، دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، العدد 117، أبو ظبي، الإمارات، 2006.
- أحمد أنور، الفساد والجرائم الاقتصادية في مصر، مصر العربية للنشر، 2001.
- إسماعيل قيرة وآخرون، مستقبل الديمقراطية في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2002.
- أماني قنديل، الموسوعة العربية للمجتمع المدني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2007.
- أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (إطار نظري)، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، 2012.
- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة تركيا- كوريا الجنوبية- مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- جواد رشمي، الفساد المؤسسي: هل يصبح وسيلة لتحقيق الحوكمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2004.
- جون هدسون، مارك هرندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1987.
- جيل برتان، الاستثمار الدولي، ترجمة مقلد علي، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، ط2، 1982.
- حنان سالم، ثقافة الفساد في مصر، دار مصر المحروسة، القاهرة، ط1، 2003.

- حسن لطيف كاظم الزبيدي، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط 1، 2002.
- حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، افريل 1999.
- خالد راغب الخطيب، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات في ضوء معايير التدقيق الدولية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- درويش محمد فهيم، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010.
- رضا عبد السلام، مكانة مصر والدول العربية في المؤشرات العالمية، كتب عربية للنشر، بدون بلد النشر، فيفري 2007.
- زهير عبد الكريم الكايد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، عمان، الأردن، 2003.
- سالم القمودي، سيكولوجية السلطة، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط2، 2000.
- شوقي ناجي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
- صبح محمود، التحليل المالي والاقتصادي للأسواق المالية، ط3، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2000.
- طارق محمود عبد السلام السالوس، التحليل الاقتصادي للفساد، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- عبد الله أحمد المصراتي، الفساد الإداري، نحو نظرية اجتماعية في علم اجتماع الانحراف والجريمة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2011.
- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1997.
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية: الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

- عبد الكريم كاكي، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، لبنان، 2013.
- عبد المحسن يوسف جمال، المعارضة السياسية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، 2004.
- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2005.
- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
-
- عبد العزيز أشرقي، الحكامة الجيدة (الدولة، الوطنية، الجماعة) ومتطلبات إدارة المواطنة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الرباط، ط2، 2009.
- عدنان محمد الضمور، الفساد المالي والإداري كأحد محددات العنف في المجتمع، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، ط 1، 2014.
- عصام عبد الفتاح مطر، الفساد الإداري، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، القاهرة، 2008.
- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار المسيرة، الأردن، ط2، 2010.
- عمار بوحوش، الاتجاهات الحديثة في علم الإدارة، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2008.
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، مصر، 2000.
- عميروش محند شلغوم، دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، 2012.
- غازي محمد ذيب الزعبي، البعد الاقتصادي للتنمية السياسية في الأردن، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2009.

- غزوي محمد، سليم محمد، نظرات حول الديمقراطية، دار وائل للنشر، عمان، 2000.
- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- فريد أحمد قبلان، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية –الواقع والتحديات–، دراسة مقارنة بين كوريا الجنوبية، ماليزيا، المكسيك، مصر، الأردن، تونس والبحرين، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2008.
- قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- قوراية أحمد، ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.
- كيمبرلي إن اليوت، الفساد والاقتصاد العالمي، ترجمة محمد جمال إمام، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 2000.
- لؤي أديب العيسى، الفساد الإداري والبطالة، دار ومكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2014.
- محمد الصيرفي، الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري، مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط1، 2008.
- محمد عابد الجابري، فكر ابن خلدون، العصبية والدولة: معالم نظرية خلدونية في التاريخ الإسلامي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2008.
- محمد عبد الخالق سعيد، مفهوم وأهداف إدارة الاستثمار، دار العلم للنشر، الأردن، 2006.
- محمد محمود الطعامنة، سمير محمد عبد الوهاب، الحكم المحلي في الوطن العربي واتجاهات التطوير، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ط 1، 2005.
- محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات دار الحلبي الحقوقية، بيروت، 2005.

- مقري عبد الرزاق، الحكم الصالح وآليات مكافحة الفساد: بين حداثة المصطلح وأصالة المضمون، مجلة البصيرة، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، العدد 10، جويلية 2005.
- موسى اللوزي، التنمية الإدارية: المفاهيم، الأسس، التطبيقات، دار وائل، عمان، الأردن، 2000.
- ميثم صاحب عجام، نظرية التمويل والتمويل الدولي، دار زهران، عمان، الأردن، 2001.
- هشام محمود الأقداحي، الاستقرار السياسي في العالم المعاصر، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، القاهرة، 2009.
- وسيم حرب و آخرون، إشكاليات الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010.
- هجير عدنان زكي أمين، الاقتصاد الدولي: النظرية والتطبيق، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.
- هناء عبد الغفار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية: الصين نموذجا، بيت الحكمة، بغداد، العراق، ط1، 2002.
- UNDP، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، نيويورك، نوفمبر 1998.


**2.المقالات و المداخلات:**


- أحمد إبراهيم ملاوي، أهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.
- أحمد زكريا صيام، آليات جذب الاستثمارات الخارجية إلى الدول العربية في ظل العولمة – الأردن كنموذج–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 3، جامعة الشلف، 2005.

- آدم إبراهيم محمد، منظمات المجتمع المدني ودورها في تعزيز الحكم الراشد، مركز التنوير المعرفي، ورقلة.
- أمينة زكي شبانة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر السنوي الثامن للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، مصر، 1994.
- بابكر عبد الله الشيخ، العولمة والفساد، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2003.
- بسام عبد الله البسام، الحوكمة الرشيدة – دراسة حالة العربية السعودية –، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 67-68، صيف_خريف 2014.
- بشير مصيطفي، دراسات اقتصادية، العدد 6، مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- بلقاسم سلاطنية، سامية حميدي، علاقة العنف السياسي بظاهرة البطالة في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 21، مارس 2011.
- بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012.
- بولرباح غريب، العوامل المحفزة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة ورقلة، 2012.
- جين روجرز، ترسيخ مبادئ الديمقراطية، مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)، 2005.
- حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في كتاب إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
- حسين بهاز، الحكم الراشد: المفارقة بين تعدد المعايير والمؤشرات وإشكالية التعاطي السياسي – دراسة في النموذج الماليزي –، جامعة ورقلة، 2013.

- خالد حنفي علي، الإستراتيجية الجديدة لأمريكا في إفريقيا، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 153، جويلية 2003.
- رائد نايف حاج سليمان، الاستقرار السياسي و مؤشراته، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2592، 21 مارس 2009.
- رانيا قطيشات، المساءلة والشفافية في البلديات، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي العام "نحو إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، جويلية 2011.
- راوية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا –دراسة تحليلية لمبادرة النيباد–، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، 2005.
- زياد عربية، الفساد، مجلّة دراسات إستراتيجية، العدد 16، جامعة دمشق، 2005.
- زين العابدين معو، مبروك ساحلي، سياسات التشغيل في الجزائر وسبل حوكمتها، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، العدد 11، جوان 2014.
- ستاورت، جورج مودي، تكلفة الفساد، الإصلاح الاقتصادي اليوم، المجلد 21، العدد 2، 1999.
- سعد محمود الكواز، عمر غازي العبادي، مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة لعينة من الدول العربية–، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.
- سلوى شعراوي جمعة، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع، منشورات مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة، 2001.
- سليماني إلياس، الحكم الراشد بين الخصائص والمعايير، مقالة منشورة في المجلة الإلكترونية البدر، جامعة بشار، العدد 3، ماي 2011.
- صالح زياني، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمعوية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، الجزائر، 2007.
- سمر عادل حسين، الفساد الإداري: أسبابه، آثاره، وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد السابع، 2014.

- عباس جبار الشرع، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في حركة التصنيع العربي: دراسة للجانب الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 5، العدد 17، جامعة البصرة، 2006.
- عبد القادر الشيلخي، دور القانون في مكافحة الفساد الإداري والمالي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006.
- عبد الله حارس، استقلالية السلطة القضائية الضامن الأساسي لتفعيل أنظمة المساءلة والرقابة والمحاسبة، ورقة مقدمة ضمن بحوث ومناقشات ندوة المساءلة والمحاسبة تشريعاتها وآلياتها في الأقطار العربية لمكافحة الفساد، لبنان، 2007.
- علي عبد القادر، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية، العدد الواحد والثلاثون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2004.
- علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، المؤتمر السنوي الثاني عشر، دار الضيافة، جامعة عين الشمس، ديسمبر 2007.
- غربي محمد، الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، عدد خاص أفريل 2011.
- قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 01، 2002.
- لهيب توما ميخا، التأثيرات السلبية للفساد على التنمية المستدامة ودور الحكم الصالح في مكافحتها مع إشارة إلى البلدان العربية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد السادس عشر، العراق، 2008.
- لوريس بيجو فيتش، آراء في الفساد –الأسباب والنتائج–، مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد 13.
- ليلى بن عيسى، الحكم الراشد أحد مقومات التسيير العمومي الجديد، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 14، الجزائر، ديسمبر 2013.
- محمد زيدان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان لتي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

- مرغاد لخضر، رايس حدة، أثر الأزمة المالية العالمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 8، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010.
- مفيد ذنون يونس، عدنان دهام أحمد، أثر الفساد في النمو الاقتصادي في ظل تباين مؤسسة الحكم، مجلة تنمية الرافدين، العدد 109، المجلد 34، العراق، 2012.
- مصطفى كمال السيد وآخرون، الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات و بحوث الدول النامية، القاهرة، 2006.
- مصطفي كمال السيد، صلاح سالم زرنوقة، الفساد والتنمية–الشروط السياسية للتنمية الاقتصادية–، مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة، القاهرة، 1999.
- مهران حسنى، الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وإمكانيات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، العدد الأول، 2000.
- ناجي عبد النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر –بسكرة–،العدد الثالث، فيفري 2008.
- يوسف مسعداوي، تسيير مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر مع إشارة لبعض حالات الدول العربية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة بسكرة ، جوان 2008.

**3.التقارير والبحوث:**

- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الحكم الحضري السليم والتنمية التشاركية، نيويورك 2010.
- البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2008.
- البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 –فهم الأنشطة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم–، ط 11، البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، واشنطن، 2014.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مقارن عن تشريعات تشجيع الاستثمار في الدول العربية وما يقابلها في بعض دول العالم الأخرى، الكويت، 2002.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 177، الكويت، أفريل 2002.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2004.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2005.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر من 10% فما فوق، جريدة القبس الصادرة بتاريخ 16 ماي 2008، العدد 12558، السنة 37.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار: جهات الترويج للاستثمار في الدول العربية–الواقع والتحديات–، السنة الثلاثون، العدد الفصلي الثالث، الكويت، سبتمبر 2012.
- المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات، وثيقة معلومات أساسية (فعاليات التدريب الإقليمي للبرنامج التابع للأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية، القاهرة، 5/3 أكتوبر،2010).
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، نحو إقامة مجتمع المعرفة، تقرير التنمية الإنسانية العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الأردن، 2003.
- تقرير البنك الدولي، مساندة المساءلة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، دروس مستفادة من التحولات السياسية و الاقتصادية السابقة، 2011.
- صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي: إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ماي 2013.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية: المراقب الاقتصادي والاجتماعي: العدد السنوي 2014، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق الاستثمار الفلسطيني، أكتوبر 2015.

- منظمة الشفافية الدولية، نظام النزاهة العربية في مواجهة الفساد، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2005.


**4.أطروحات الدكتوراه:**


- بن عامر مصطفى، أثر الأزمات المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2010–2011.
- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012.
- بلخباط جمال، جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2015/2014.
- نورية عبد محمد، أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي –دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992–2010، أطروحة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.
- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي –دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري–، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2002.
- حاحة عبد العالي، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2013.
- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام و الحد من الفقر –دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
- صفيح صادق، **الاستثمار الأجنبي المباشر والحكم الراشد: دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015/2014.

## المراجع باللغات الأجنبية

**1. Ouvrages :**


- Adji S.S, Y.S. Ahn, and C.M. Holsey, Political **Capacity, Macroeconomic Factors, and Capital Flows, In Political Capacity and Economic Behavior**, eds M. Arbetman and M.A.J. Kugler: Basic Books, 1997.
- Bates Robert. H, **Prosperity and Violence: The Political Economy of Development**, New York: Norton, 2001.
- Chemma G.Shabbir, **Building democratic institutions: Governance Reform in developing countries**, Kumarian Press Inc, New York, 2005.
- Claude Nehmé, **Stratégies et Techniques Internationale**, Ed Organisation, 1992.
- David de Ferranti and al, **How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action,** Brookings Institution Press, Washington, 2009.
- Della Porta. D, and A. Vannucci, **Corrupt Exchanges, Actors, Resources and Mechanisms of Political Corruption**, Aldine de Gruyter, New York, 1999.
- Dunning John. H, **Multinational Enterprises and the Global Economy**, Reading Mass, Addison-Wesley, 1993.
- Graham Edward M and Paul R. Krugman, **Foreign Direct Investment in the United States**, 3d ed, Washington, D.C, Institute for International Economics, 1995.
- Haggard Stephen, **Pathways from the Periphery: The Politics of Growth in the Newly Industrializing Countries**, Ithaca, N.Y: Cornell University Press, 1990.
- Jaque Chevallier, **L'état Post Moderne**, 2ème édition, série politique, Paris, L.G.D.J, 2004.
- J. Joffre, **l'entreprise et l'exportation**, vuibert, 1987.
- J.Peyrand, **Gestion Financière Internationale**, 5 ème édition, Vuibert, Paris, France, 1995.
- Mark Baimbridge, P.Whyman, **Labour market flexibility and foreign direct investment**, Employment relations, Department of trade and industry, United Kingdom, August 2006.
- Michel Henry Bouchet , **La globalisation, Introduction a l'économie du nouveau monde**, Pearson Education, France, 2005.
- Olson Mancur , **Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships**, New York: Basic Books, 2000.
- Richard E.Caves : **Multinational Enterprises and Economic Analysis**, Second Edition, Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1996.

- Rose-Ackerman, S, **Corruption and Government: Causes, Consequences, and Reform**, Cambridge University Press, UK, 1999.
- Sam Vaknin, **Crime and corruption**, United Press International , Skopje, Macedonia, 2003.
- Tom Bingham, **The Rule of Law** , Published by Allen Lane, Penguin Press, 2010.


**2. Articles et rapport :**


- Abbas.Mehdi , **Le consensus de Sao Paulo : Fondements et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développement ?**, Economie et Société, Laboratoire de recherche Grand Maghreb Economie et Société, Constantine, 2005.
- Abed, G. T. and Davoodi, H: **Corruption, Structural Reforms, and Economic Performance in the Transition Economies**, in Abed. George T. and Gupta, Sanjeev (Ed.): **Governance, Corruption, & Economic Performance**, International Monetary Fund, Publication Services, Washington, D.C., 2002.
- Agnès Bénassy-Quéré, Maylis Coupet and Thierry Mayer **: Institutional Determinants of Foreign Direct Investment**, CEPII, Working Paper No 2005-05.
- Ahmad Jafari Samimi and Faezeh Ariani : **Governance and FDI in MENA Region**, Australian Journal of Basic and Applied Sciences, 4, N° 10, p: 4880-4882, 2010.
- Ahmad Jafari and al, **Political Stability and FDI in OIC countries**, Journal of Social and Development Sciences, Vol.1, N°.1, Feb 2011.
- Akçay, S, **Is Corruption an Obstacle for Foreign Investors in Developing Countries? A Cross-Country Evidence**, Yapi Kredi Economic Review, Vol. 12, c 2, 2001.
- ANIMA, Gérer la transition en Méditerranée: **Bilan 2011 et impact des crises sur les investissements étrangers** , Etude N° 62 , Octobre 2012.
- Aitken, Brian and Ann Harrison , **Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela**, American Economic Review, Vol. 89, No. 3, 1999.
- Alan Langlands and other, **Good governance standard : for public service**, The independent commission on good governance in public services, London , January, 2005.
- Amany Fakher : **Quality of institutions and integration in the world economy: Applied study on Egypt**, East-West Journal of Economics and Business, Vol. XVII – 2014, N° 2.
- Andreas Buehn, Friedrich Schneider , **Corruption and the shadow Economy : A Structural Equation Model Approach**, Discussion paper N° 4182, IZA , Germany, May 2009.

- André Jean Arnaud, **Critique de la raison juridique 2 : Gouvernant sans frontières entre mondialisation et post-mondialisation,** Vol. 31, No. 3, Journal of Law and Society, Paris, 2003.
- Anupan Basu, Krishna Srinivasan, **Foreign Direct Investment in Africa – Some case Studies-**, IMF Working Paper, International Monetary Fund, 2002.
- Baklouti Nedra and Boujelbene Younes, **Impact of Institutional Quality on the Attractiveness of Foreign Direct Investment**, Journal of Behavioural Economics, Finance, Entrepreneurship, Accounting and Transport, Vol 2, N° 4.
- Bingham centre for rule of low, Britich Institute of International and Comparative Law, **Risk and Return - Foreign Direct Investment and the Rule of Law**, Hogan Lovells 2015.
- Bonny Jean Baptiste, **Mauvaise gouvernance et faible investissements direct étrangers en Haïti –étude économique-**, Faculté d'économie appliquée de l'université d'Anvers, Document non publier, 2005.
- Borner S, Bodmer F, Kobler M, **L'efficinece institutionnelle et ses déterminants : Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique**, Etude du Centre de Développement, OCDE, Paris 2004.
- Bouras Hela, **Knowledge economy, Governance and FDI : Case of Tunisia**, E3 Journal of Business Management and Economics, Vol.5(2), February 2014.
- Caetano, J.M.M. and A Caleiro, **Corruption and Foreign Direct Investment, What kind of relationship is there?**, Economics Working Papers, University of Évora, Department of Economics, 2005.
- Chan K.K and Gemayel E.R, **Risk Instability and the Pattern of FDI in MENA**, IMF Workin Paper, 2004.
- Christiane Arndt and Charles Oman, **Uses and Abuses of Governance Indicators**, development centre studies, OECD publishing ,Paris, 2006.
- Cindy Duc, Emmanuelle Lavallée, **Les bases de données sur la gouvernance**, cahier de recherche n° 2004-12, Université Paris Dauphine, 2004.
- CNUCED, **Réformer la gouvernance de l'investissement international**, Rapport sur l'investissement dans le monde 2015, United Nation publication, New York et Genève, 2015.
- Colin Kirkpatrick, David Parker and Yin-Fang Zhang : **Foreign direct investment in infrastructure in developing countries: does regulation make a difference?**, Transnational Corporations, Vol 15, N° 1, p 150-151, April 2006.
- Conceiçào Castro, Pedro Nunes, **Does Corruption Inhibit Foreign Direct Investment ?**, Revista Ciencia Politica, Institut de science politique, Université de chile vol 51, N° 1, 2013.
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, **Governance Matters III : Governance indicators for 1996-2002,** The World Bank, 2004.
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, **Governance Matters 2009**, Learning From Over a Decade of the Worldwide Governance Indicators, World Bank, 2009.

- Daniel Kafmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi, **The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues**, World Bank Policy Research, Working Paper 5430, 2010.
- Daniel Kaufmann, Aart Kraay, and Massimo Mastruzzi: **The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues**, Hague Journal of the Rule of Law 3, N° 2, 2011.
- Danielle Resnick, Regina Birner, **Does Good Governance Contribute to Pro-Poor Growth?: A Review of the Evidence from Cross –Country studies**, DSGD Discussion paper n° 30, International Food Policy Research Institute, Washington, 2006.
- David Wheeler and Ashoka Mody, **International investment location decisions: The case of U.S. firms**, Journal pf International Economics, vol. 33, issue 1-2, 1992.
- Elena Arnal, **L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions de travail**, Conférences OECD-OIT sur la responsabilité sociale des entreprises emploi et relation professionnelles : Promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisée, Paris, 23-24 Juin 2008.
- ESCWA, **The Role of Foreign Direct Investment in Economic Development in ESCWA Member Countries**, U.N, New York, 2000.
- Feng Yi, **Political Freedom, Political Instability, and Policy Uncertainty: A Study of Political Institutions and Private Investment in Developing Countries**, International Studies Quarterly 45 (2), 2001.
- Gladson I. Nwanna, **The impact of foreign direct investment on domestic capital formation in a developing country : Nigeria**, Saving and development, Vol. 10, N° 3, Giordano Dell-Amore Foundation, 1986.
- Globerman Steven, Shapiro Daniel**: Global foreign direct investment flows : the role of governance infrastructure**, Pergamon, World Development, Vol 30, N° 11, 2002.
- Görg, Holger and Alexander Hijzen, **Multinationals and Productivity Spillovers**, GEP Research Paper 2004/41, University of Nottingham.
- Guerid Omar, **L'investissement direct étranger en Algérie :Impact, Opportunités et entraves**, Revue des recherches économiques et managériales, N ° 3, Université de Biskra, Algérie, Juin 2008.
- Haddad Mona, Harrison Ann, **Are there positive spillovers from direct foreign investment?**, Evidence from panel Data for Marocco. Journal of Development Economics, Vol 42, North Holland, 1993.
- Hadjila Krifa, Luliana Matei, **Business Climate, Political Risk and FDI in Developing Countries : Evidence from Panal Data**, International Journal of Economics and Finance, Published by Canadian Center of Science and Education, Vol.2, N°.5, November 2010.

- Haggard Stephan, Andrew Maclntyre, and Lydia Tiede, **The Rule of Low and Economic Development**, Annual Review of Political Science, 11 (1), June 2008.
- Hela Bouras et al : **Performance des Télécommunications, Qualité institutionnelle et IDE en Afrique du Nord: CAS du MAROC et la TUNISIE**, Munich Personal RePEc Archive Paper (MPRA), N° 58797, july 2014.
- Hines. Jr, James R, **Forbidden payment: Foreign bribery and American business after 1977**, National Bureau of Economic Research (NBER), Working Paper 5266, 1995.
- Hong.K, **Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970-1999** , Journal of Economic Development, Vol 22, N°1, June 1997.
- Hussain Gulzar Rammal, Ralf Zurbruegg , **The impact of regulatory quality on intra-foreign direct investment flows in the ASEAN markets**, International Business Review, Volume 15, Issue 4, August 2006.
- International Fund For Agricultural Development (IFAD), **Good Governance: An Overview**, Executive Board – Sixty-Seventh Session**,** Rome, 8-9 September 1999.
- Ismail Adelopo and all : **Impact of Corporate Governance on Foreign Direct Investment in Nigeria**, Social Science Research Network, USA , November 2009.
- John Graham et autres, **Principales for good governance in the 21st centery (policy brief n°15)**, Institute on governance, Canada, August 2003.
- Joel Kurtzman, Glenn Yago**, The Global Costs of Opacity Measuring Business and Investment Risk Worldwide,** MIT Sloan Management Review, October 2004.
- John Seth Alexander, **Foreign Direct Investment, the Rule of Low, and the New Institutionalism: Explaining FDI in the Developing World**, Paper prepared for presentation at the Annual Meeting of the Amirican Political Science Association, August 20-31, 2014, Washington, D.C.
- Joshua Aizenman and Nancy P. Marion**, Policy Uncertainty, Persistence and Growth,** Review of International Economics , Vol 1, Issue 2, **June 1993.**
- Kofi Annan, **Governance for sustainable growth and equity**, Report of international conferance, United Nations, New York, 1997.
- Kugler. J and R.L. Tammen, **The Performance of Nations**, Rowman & Littlefield Publishers, 2012.
- Laura Langbein and Stephene Knack, **« The Worldwide Governance Indicators : Six, One , or None ?** », Journal of Development Studies, Vol 46, n° 2, 2010.

- Lean Hooi Hooi, Tan Bee Wah, **Linkages between foreign direct investment, domestic investment and economic growth in Malaysia**, Prosinding Perkem V, Jilid 2, 2010.
- Loanna Sahas Martin , **L'édification d'un réseau d'apprentissage sur la gouvernance: l'expérience du programme coopératif en gouvernance**, Institut sur la gouvernance, Ottawa, Juin 1998.
- Matthias Bussea, José Luis Groizard, **Foreign Direct Investment, Regulations, and Growth**, World Bank Policy Research Working Paper 3882, April 2006.
- Michael G.Mimicopoulos, Lada Kyj, and Nicolas Sormani, **Public Governance Indicators : A Literature Review**, Department of Economic and Social Affairs, New York, United Nation, 2007.
- Michel Habib, Leon Zurawicki, **Country-level Investments and the Effect of Corruption**, International business review, December 2001.
- Mohamed Cherif Belmihoub, **Les institutions de l'économie de marché a l'épreuve de la bonne gouvernance**, Revue Idara : Ecole national d'administration , Alger, Algérie, 2005.
- Mohamed Cherif Belmihoub, **Gouvernance et rôle économique et social de l'Etat, Entre exigence et résidence**, Iddara revue de l'école national d'administration, Algérie, n° 21, Vol 11 n °, 2001.
- Mohammed Salih, **Gouvernance, Information et Domaine Public**, Commission Economique pour l'Afrique, Addis –Abeba (Ethiopie), 13 Mai 2003.
- Noukpo. D et Fotie.H, **Les déterminants des investissements direct étrangers en Afrique Subsaharienne**, Ecole national supérieur de statistique et d'économie appliquée (ANCEA), Abidjane, Cote d'ivoire, 2003.
- OCDE, **Le Développement participatif et la bonne gestion des affaires publiques**, lignes directrices sur la coopération pour le développement, France, Service des publications OCDE, 1995.
- OCDE**, Recent trends in Foreign Direct Investment**, Survey of OCDE work on international investment, 1998.
- O'Donnell, Guillermo, **Reflections on the Patterns of Change in the Bureaucratic Authoritarian State**, Latin American Research Review 13 (1), 1978.
- Olson, Mancur, **Dictatorship, Democracy, and Development**, American Political Science Review 87 (3), 1993.
- Oman Charles, **Policy Competition for Foreign Direct Investment: A Study of Competition Among Governments to Attract FDI**, Paris: OECD.
- Oneal John.R and Frances H. Oneal, **Hegemony, Imperialism and the Profitability of Foreign Investments**, International Organization 42, N° 2, 1988.

- Quazi Rahim, Vemuri Vijay, and Soliman Mostafa, **Impact of Corruption on Foreign Direct Investment in Africa**, International Business Research, Vol 7, N° 4, 2014.
- Pastor Manuel. Jr and Eric Hilt, **Private Investment and Democracy in Latin America**, World Development 21 (4), 1993.
- Pastor, Manuel. Jr and Jae Ho Sung, **Private Investment and Democracy in the Developing World**, Journal of Economic Issues 29 (1), 1995.
- PNUD, **Le role de la gouvernance**, Rapport sur le développement humain durable, Ouagadougou, Burkina-Faso, 2000.
- Programme International de l'Association des Collègues Communautaires du Canada**, La Bonne Gouvernance : L'affaire de tous**, Ottawa, 2005.
- Quan Li and Adam Resnick, **Democratic Institutions and Foreign Direct Investment Inflows to Developing Countries**, International Organization, Vol 57/Issue 01, Winter 2003.
- Rodrick Dani et Subramanian Arvind, **La primauté des institutions ( ce que cela veut dire et ce que cela veut pas dire)**, Finances et Développement, juin 2003, FMI, Washington.
- Rodrik. D, **Policy Uncertainty and Private Investment in Developing Countries**, Journal of Development Economics, 1989.
- Sakiko Fukuda-Parr and Richard Ponzio**, Governance : Past, Present, Future**, Draft paper for Fourth Global Forum: Dialogue and Partnerships for the Promotion of Democracy and Development, Morocco, December 2002.
- Rotberg Robert.I, **Strengthening Governance: Ranking countries would help**,The center for strategic and international studies and and the Massachusets, Institute of Thecnologies, The Washington Quarterly, 2004.
- Saidi Yousra et al : **Gouvernance, Investissement direct étranger et croissance économique dans la région MENA**, Volume Book : Economics and Strategic Management of Business Process (ESMB), Vol 2, 2014.
- Shang-Jin Wei, **How taxing is corruption on international investors ?**, The Review of Economics and Statistics, N° 1, February 2000.
- Staats Joseph .L and Glen Biglaiser, **Foreign Direct Investment in Latin America : The Importance of Judicial Strenght and Rule of Low**, International Studies Quarterly, Vol 56, Issue 1, March 2012.
- Tanzi .v, **Corruption around the world : causes, consequences, scope and cures**, Staff papers-International Monetary Fund, vol.45, N° 4, 1998.
- Tarzi, Shah M, **Third World Governments and Multinational Corporations: Dynamics of Host's Bargaining Power**, International Relations 10 (3), 1991.
- Thomas G.Weiss, **Governance, good governance and global governance : conceptual and actual challenges**, Third World Quarterly, vol 21, n° 5, 2000.
- Thomas « **What Do the Worldwide Governance Indicators Measure ?** », Johns Hopkins Université, 2008.

- Transparency International , **Transparency International Indice de Perceptions de la corruption 2006**, Berlin, Allemagne, 2006.
- UNCTAD, **World Investment Report 2002**, Transnational Corporation and Export Competitiveness, New York, 2002.
- UNDP, **Governance for sustainable human development**, A UNDP Policy document, UNDP, New York, U.S.A, 1997.
- Vittorio Daniele and Ugo Marani : **Do institutions matter for FDI? A comparative analysis for the MENA countries**, Paper prepared for the International Workshop "Bridging the Gap: the Role of Trade and FDI in the Mediterranean", Naples, 8-9 June 2006.
- Winner. H and P. E.Egger, **How Corruption Influences Foreign Direct Investment: A Panel Data Study**, Economic Development and Cultural Change, 54, 2006.
- World Bank, Doing Business in 2004, **Understanding Regulation**, World Bank and Oxford University Press: Washington, DC, 2004.
- Yosra Saidi and al: **Governance and FDI Attractiveness: Some Evidence from Developing and Developed Countries**, Global Journal of Management and Business Research Finance, Vol 13, Issue 6, Version 1.0, 2013.

**3. Thèses de doctorat:**

- BOURI Sarah, **Les déterminants de l'investissement direct étranger : Evidence empirique à partir des données de panel dans la région MENA (1980-2011)**, Thèse en vue de l'obtention du doctorat en science économique monétaire et finance, Université de Tlemcen, 2014/2015.
- Robin Barnaby Calver, **Macroeconomic and Political Determinants of foreign direct investment in Middle East**, Dessertations and theses, paper 1074, Portland State University, 2013.
- Tim J. Rogmans, **The determinants of Foreign Direct Investment in the Middle East North Africa Region**, Thesis with regard to the doctorate/PhD degree, Nyenrode Business Universiteit, 2011.

**4. Sites internet:**

- https://www.mcc.gov/who-we-fund/indicator/government-effectiveness-indicator
- www.IMF.org
- www.wto.org
- www.bp.com
- www.UNCTAD.org
- www.doingbusiness.org
- www.cipe-arabia.org

# الملاحـــــــــق

**الملحق رقم 1: تقدير السلاسل الزمنية المقطعية المجمعة**

Dependent Variable: IDE
Method: Panel Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 19:00
Sample: 1996 2014

Periodsincluded: 19

Cross-sections included: 16

Total panel (balanced) observations: 304

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.066503 | 0.068008 | 0.977869 | 0.3512 |
| PS | 1.451508 | 0.649663 | 2.234246 | 0.0495 |
| VA | -0.001050 | 0.043538 | -0.024123 | 0.9812 |
| CC | -0.002136 | 0.299083 | -0.007141 | 0.9944 |
| RL | 1.337821 | 0.444076 | 3.012596 | 0.0131 |
| GE | 3.932998 | 0.645036 | 6.097335 | 0.0000 |
| RQ | -1.183694 | 0.384295 | -3.080168 | 0.0116 |

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)

Periodfixed (dummy variables)

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.958481 | Meandependent var | 0.274083 |
| Adjusted R-squared | 0.933569 | S.D. dependent var | 0.819938 |
| S.E. of regression | 0.211333 | Akaike info criterion | 0.022134 |
| Sumsquaredresid | 0.446615 | Schwarz criterion | 0.365222 |
| Log likelihood | 6.811859 | Hannan-Quinn criter. | 0.056238 |
| F-statistic | 38.47518 | Durbin-Watson stat | 2.198716 |
| Prob(F-statistic) | 0.000002 | | |

**الملحق رقم 2: تقدير السلاسل الزمنية المقطعية للتأثيرات الثابتة**

Dependent Variable: IDE

Method: Panel Least Squares
Date: 04/24/16 Time: 19:00
Sample: 1996 2014
Periodsincluded: 19
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 304

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.745730 | 0.556132 | 1.340924 | 0.1808 |
| PS | 0.478410 | 0.220758 | 2.167119 | 0.0309 |
| VA | -0.008862 | 0.007257 | -1.221133 | 0.2228 |
| CC | 4.922274 | 12.22208 | 0.402736 | 0.6874 |
| RL | 0.416069 | 0.168387 | 2.470902 | 0.0269 |
| GE | 0.084682 | 0.031254 | 2.709463 | 0.0071 |
| RQ | 0.008862 | 0.007099 | 1.248344 | 0.2127 |

EffectsSpecification

Cross-section fixed (dummy variables)
Periodfixed (dummy variables)

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.870250 | Meandependent var | 0.274083 |
| Adjusted R-squared | 0.610750 | S.D. dependent var | 0.819938 |
| S.E. of regression | 0.215483 | Akaike info criterion | 0.014804 |
| Sumsquaredresid | 0.864398 | Schwarz criterion | 0.320333 |
| Log likelihood | 8.717075 | Hannan-Quinn criter. | 0.036845 |
| F-statistic | 45.97559 | Durbin-Watson stat | 2.202972 |
| Prob(F-statistic) | 0.000002 | | |

## الملحق رقم3: تقدير السلاسل الزمنية المقطعية للتأثيرات العشوائية

Dependent Variable: IDE
Method: Panel EGLS (Two-way random effects)

Date: 04/24/16 Time: 19:00
Sample: 1996 2014
Periodsincluded: 19
Cross-sections included: 16
Total panel (balanced) observations: 304
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| C | 0.066503 | 0.039255 | 1.694128 | 0.3215 |
| PS | 1.451508 | 0.447668 | 3.242376 | 0.0483 |
| VA | -0.001050 | 0.043211 | -0.024299 | 0.9812 |
| CC | -0.002136 | 0.195088 | -0.010948 | 0.9542 |
| RL | 1.337821 | 0.420057 | 3.184855 | 0.0128 |
| GE | 3.932998 | 0.644233 | 6.104930 | 0.0000 |
| RQ | -1.183694 | 0.384184 | -3.810601 | 0.0114 |

| EffectsSpecification | S.D. | Rho |
|---|---|---|
| Cross-section random | 0.000000 | 0.0000 |
| Periodrandom | 5.620209 | 0.0085 |
| Idiosyncraticrandom | 2.718620 | 1.0000 |

| WeightedStatistics | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.958481 | Meandependent var | 0.274083 |
| Adjusted R-squared | 0.933569 | S.D. dependent var | 0.819938 |
| S.E. of regression | 0.215483 | Sumsquaredresid | 0.446615 |
| F-statistic | 38.47518 | Durbin-Watson stat | 2.198716 |
| Prob(F-statistic) | 0.000002 | | |

| UnweightedStatistics | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.958481 | Meandependent var | 0.274083 |
| Sumsquaredresid | 0.446615 | Durbin-Watson stat | 2.198716 |

# الحكم الراشد والاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة المينا

## دراسة قياسية للفترة (1996-2014)

# Governance and FDI in MENA Region

## Empirical Study for the period (1996-2014)

**الملخص:**

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحكم الراشد في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panal Data) ل 16 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (المينا) خلال الفترة 1996-2014، وقد تمثل المتغير التابع في الاستثمار الأجنبي المباشر أما المتغيرات المستقلة فتمثلت في مؤشرات الحوكمة الستة الصادرة عن البنك الدولي من طرف ( Kaufmann, Kraay and Mastruzzi , 2005) وهي الاستقرار السياسي، الصوت والمساءلة، مكافحة الفساد، سيادة القانون، فعالية الحكومة، ونوعية الأطر التنظيمية. وقد أظهرت النتائج أن معظم مؤشرات الحكم الراشد هي ذات دلالة إحصائية حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر الاستقرار السياسي، سيادة القانون، وفعالية الحكومة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المنطقة، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر نوعية الأطر التنظيمية وتدفقات هذا الاستثمار، أما بالنسبة لكل من مؤشر الصوت والمساءلة ومؤشر مكافحة الفساد فقد أظهرت النتائج عدم وجود أي علاقة بينهما وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول العينة.

**الكلمات المفتاحية:** الحكم الراشد، الاستثمار الأجنبي المباشر، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية.

**Abstract:**

This study examine the role of good governance in attracting foreign direct investment, and that depending the panal data for 16 countries from the Middle East and North Africa (MENA) during the period from 1996-2014, and we have used the foreign direct investment as dependent variable,and the independent variables are: the six governance indicators issued by the World Bank of the party (Kaufmann, Kraay and Mastruzzi, 2005) namely political stability, voice and accountability, control of corruption, rule of law, government effectiveness, and quality of regulatory quality. The results have shown that most of the good governance indicators are statistically significant where there is a positive correlation relationship between each of the political stability index, the rule of law, and the government effectiveness and foreign direct investment flows to the region, while there is a negative correlation relationship between the index of the quality of regulatory quality and investment flows, while for both voice and accountability indicator and control of corruption index, the results showed that there was no relationship between them and between FDI flows to the sample countries.

**Key words**: good governance, foreign direct investment, Middle East and North Africa countries (MENA), Panal Data.